المشكاة
في شــرح
«كشف الشبهات»

للشيخ

خالد بن عبد العزيز الباتلي

الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نسخة معتمدة من الشيخ – حفظه الله –.

النشرة الثانية || ربيع الأول ١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية بناء العلمية || benaacademy.net

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

أما بعد؛

فهذا شرحٌ وسيط على كتاب «كشف الشبهات»، للشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان أصلُه دروسا أُلْقِيتْ في المسجد، قام بتفريغها «شبكة منبر التدبر للتعليم عن بعد»، ثم قمت بمراجعتها، وأعملتُ فيها قلمَ الإصلاح بالزيادة والحذف والتهذيب، ثم قام المكتب العلمي في «أكاديمية بناء العلمية» بتنسيق الشرح وتحقيقه، وذلك بتخريج الآيات والأحاديث، وتوثيق النقول، ونحو ذلك.

وغيرُ خافٍ على القارئ الكريم أن لغة الدرس الملقى تختلف عن أسلوب الكتاب المؤلَّف، وقد حاولت أن أقرِّب هذا من ذاك قدر المستطاع.

والله المسؤول أن يزيدنا علما ينفعنا، وينفعَنا بما علمنا، وأن يتوفانا على التوحيد الخالص، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هو حسبنا ونعم الوكيل.

كتبه/ خالد بن عبد العزيز الباتلي

batli٢٨@gmail.com

التمهيد

وفيه ثلاث مقدمات مُمهِّدات

المقدمة الأولى: الشبهات (بيان وتحذير):

- **حقيقة الشبهة:**

«المُشْتَبِهات من الأمور: المُشْكِلات .. والشُّبْهة الالتِباس، وأمور مُشْتَبِهة ومُشَبِّهَة: مُشكِلة يُشبه بعضُها بعضا»[١].

و«الشبهة في العقيدة: المأخذ المُلبِس، سميت شُبهة؛ لأنها تشبه الحق»[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان ضابط الشبهة: «والشبهة: وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له. فمتى باشر القلبُ حقيقةَ العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمُه ويقينه بِرَدِّها ومعرفة بطلانها. ومتى لم يباشر حقيقةَ العلم بالحق قلبُه قدَحت فيه الشكَّ بأول وهلة. فإن تداركها وإلَّا تتابعت على قلبه أمثالها حتى يصير شاكًّا مُرتابا!

---

(١) «لسان العرب» (١٣/ ٥٠٣).

(٢) «المصباح المنير» ص ١٥٩.

والقلب يتوارده جيشان من الباطل: جيش شهوات الغي، وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغا إليها وركن إليها تشربها وامتلأ بها ..»(١).

فالقول الباطل حينما يُعرَض بعبارة مُنَمَّقة، ويُذكر معه بعضُ الأدلة الشرعية، تكون صورته صورة الحق ظاهرًا، ويُشكِل أمرُه على كثير ممن يسمعه، فسُمِّي شبهة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يشتبه على الناس الباطلُ المحض، بل لا بد أن يُشاب بشيء من الحق»(٢).

فهذان أمران تراهما في كل شبهة راجت وأثَّرت على الناس:

الأول: حسن عرضها وطرحها بأسلوب مرتب جذَّاب، وعبارات مُنَمَّقة.

الثاني: خلطها بشيء من الحق، من نصوص الكتاب والسنة وكلام السلف وأهل العلم الراسخين، وتوظيف هذه النصوص والنقول في إمرار الشبهة وقبولها.

ولا يتصدى لمثل هذه الشبهات إلا صاحب علم وفهم وبيان، ينفي عن حياض الشريعة تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وإنَّ هذا لمقام عظيم من مقامات الجهاد في سبيل الله - تعالى -.

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٤٠)، وله - أيضا - كلام على فتنة الشبهات في «إغاثة اللهفان» (٢/ ٩٠٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٧).

- **الفتنة نوعان:**

فتنة الشبهات، وفتنة الشهوات. والأولى أخطر الفتنتين وأعظمُهما. وقد يجتمعان للعبد، وقد ينفرد بإحداهما.

ففتنة الشبهات، سببها: ضعف البصيرة، وقلة العلم. ومآلها إلى: الكفر أو النفاق أو البدعة. فهي سرطان معنوي!

ودواء هذا البلاء: تجريد الاتباع، وتمام التسليم، فلا تثبت قدم الإسلام إلا على قنطرة التسليم، قال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[النساء: ٦٥].

وكل باب يثير عليك الشكوك، ويُفضي إلى قدح الاحتمالات في القطعيات، ويزعزع اليقين في الدين؛ فأغلقه واحذر منه، سواء كان صاحبا، أو برنامجا في قناة، أو حسابا على مواقع التواصل الاجتماعي، أو موقعا على الشبكة أو غير ذلك.

- **خلاصات حول الشبهات:**

أولا: الشبهة تكون برَّاقة ملتبسة مشوبة بالحق؛ ولذا يُشكِل أمرُها على الكثير.

ثانيا: الحذر من التعرض للشبهات؛ فالنفس ضعيفة، والشُّبه خطافة، والسلامة لا يعدلها شيء. لا سيما بعد تَفَتُّح الأبواب التي تلج منها أعاصير الشبهات المدمرة (كالإنترنت، والفضائيات، وغيرها)، وربما لا يترك المرء

عقيدته بسبب شبهة تعرَّض لها، لكنها تؤثر في قلبه بالتردد وضعف الإيمان واليقين!

ثالثا: أعظم سلاح وأقوم سبب للوقاية من وباء الشبهات هو عمارة القلب بالإيمان واليقين، والإقبال على الكتاب والسنة، وطلب العلم الشرعي.

رابعا: لا بد أن يكون في الأمة جنود مؤهَّلون لمقارعة الشبهات بالعلم والبيان، وهذا باب عظيم من أبواب الجهاد.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): «إزالة الأذى عن طريق القلوب والعمل الصالح أعظم أجرا وأشد إلحاحا من إزالة الأذى عن طريق الأقدام»(٢).

خامسا: الرد على الشبهات يكون بالعقل والنقل، فلا بُد لمن تصدى لذلك أن تكون عنده ملكة في العقليات، واستحضار للنقليات، ويكون عنده من البيان والذكاء، والنباهة والزكاء ما يؤهله لخوض هذا المضمار، ومما يعين على ذلك القراءة في كتب من نبغ وبرز في هذا الميدان كشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) في شرح حديث: «**لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَقَلَّبُ فِي الْجَنَّةِ؛ فِي شَجَرَةٍ قَطَعَهَا مِنْ ظَهْرِ الطَّرِيقِ كَانَتْ تُؤْذِي النَّاسَ**»، وهو حديث صحيح؛ أخرجه مسلم في صحيحه (١٩١٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ١٧٧).

سادسا: مَن هجم عليه البلاءُ، وطاف به طائف الشبهة، فليتوجَّه إلى ربِّه بطلب العون والمدد والبصيرة، وليذهَب إلى أهل العلم الثقات لينوِّرُوا بصيرته، ويفَنِّدوا شبهته.

المقدمة الثانية: معالم الانحراف في توحيد العبادة:

وهذه المعالم تتضمن أسباب الانحراف، وأصول منهج المنحرفين، وصفاتهم الدالة عليهم[1]، وأهمها:

- **أولا: اتباع المتشابه، وترك المحكم:**

المُحكم: هو ما اتضح معناه، أي: ما دل بنفسه دلالة واضحة على معناه الذي لا يقبل نسخا ولا يحتمل تأويلا. وذلك كالنصوص والظواهر.

وسُمِّي بذلك؛ لأنه من البيان في غاية الإحكام والإتقان.

والمتشابه: ما لم يتَّضِحْ معناه. وهو نوعان:

الأول: لا سبيل إلى معرفته على حقيقته، وإن عُرف معناه. وهذا هو المتشابه الحقيقي؛ إذ إن معرفته على حقيقته تختص بالله - عز وجل -.

ومثاله: حقيقة كثير من الغيبيات، وكيفية صفات الله - تعالى -، لا معناها.

---

(١) ينظر: «شبهات المبتدعة في توحيد العبادة» الهذيل ص ٣٠، ٥٢.

والواجب على العبد إزاء هذا النوع هو الإيمان به، وتفويض العلم بكيفيته وكنهه إلى الله - عز وجل -. ولا يخوض في ابتغاء تأويله؛ إذ الخوض في ذلك من ذرائع الفتنة والحيرة والضلال.

الثاني: ما يعلَمُه أهلُ الرُّسُوخ في العلم بالتدبر في معناه، ورده إلى المحكمات من النصوص، ويعلَمُه غيرُهم بالرجوع إليهم وسؤالهم عنه. وهذا هو المتشابه الإضافي أو النسبي.

ونصَّ المؤلِّف على هذا المَعْلَم في أول الكتاب، فقال: «جواب أهل الباطل من طريقين: مجمل، ومفصل. أما المجمل: فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها، وذلك قوله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ**﴾ [آل عمران: ٧]، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: (**فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ**)[١]».

- **ثانيا: الخلل في منهج الاستدلال:**

وهذا سبب رئيس في الانحراف في توحيد العبادة، ويتجلى ذلك في مظاهر؛ منها:

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥)، من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

الأول: الخطأ في طريقة الاستدلال من نصوص الكتاب والسنة.

كاستدلالهم بقوله -تعالى - في قصة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿**فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ**﴾ [القصص: ١٥]، على جواز الاستغاثة بالمخلوق مُطلقًا. وستأتي أمثلة أخرى لذلك في ثنايا الكتاب، إن شاء الله - تعالى -.

الثاني: الاستدلال بالأحاديث المردودة (الضعيفة والموضوعة).

وهذا انحراف منهجي، أن تُبنى أمور العقيدة على شفا جُرُف هار كهذا.

كحديث: «**لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ اللهُ بِهِ**»(١)، فهذا كذب لا أصل له.

وحديث: «**إِذَا أَعْيَتْكُمُ الأُمُورُ فَعَلَيْكُمْ بِأَهْلِ القُبُور**»، «فهذا الحديث كذب مفترى على النبي ﷺ بإجماع العارفين بحديثه، لم يروه أحد من العلماء بذلك، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة»(٢).

الثالث: الهوى ورغبة الانتصار.

وينتج عن ذلك حشد الأدلة التي توافق رأيهم وغض الطرف عما يخالفه، وتزويق الكلام وتنميقه في تأييد مذهبهم.

---

(١) **موضوع**: قال ابن تيمية: «موضوع»، وقال ابن القيم: «هو من وضع المشركين عباد الأوثان»، وقال ابن حجر: «لا أصل له»، كما في «الأسرار المرفوعة» للهروي (ص: ٢٨٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١/ ٣٥٦).

الرابع: الاستدلال بالحكايات والمنامات.

- **ثالثا: الخلل في فهم حقيقة التوحيد والشرك والعبادة:**

وهذا بيت القصيد هنا، وهو التصور الصحيح لحقيقة التوحيد والشرك والعبادة.

وبهذا تتضح معالم القضية، وتتميز الأشياء، وتتحقق البصيرة في ضم النظير إلى نظيره، والتفريق بين المتشابهات.

فإذا كان الخلل في الأصول؛ فمن الطبيعي أن يقع الخلل في الفروع والبناء؛ لأن البُنيان الراسخ لا يقوم على قاعدة مهزوزة.

ولعلِّي أضرب على ذلك بعض الأمثلة:

الأول: تقريرهم أن المقصود بالتوحيد الذي جاء به النبي ﷺ توحيدُ الربوبية، فيحملون أدلة التوحيد على أن المراد: أن تؤمن بالله ربًّا وخالقا ومُدَبِّرًا، فإن حققت هذا فأنت موحد، مهما فعلت بعد ذلك.

ونشأ عن ذلك انحرافٌ كبير في توحيد العبادة كما سيأتي شرحه مفصلا في كلام المؤلف.

الثاني: إذا أنكرت عليهم ما يقع من صرف شيء من العبادات لأصحاب القبور كالطواف والنذر والذبح، وأن هذا نظير ما يقع من شرك المشركين، قالوا: فرقٌ بين الحالين، فهؤلاء المعاصرون ينطقون بالشهادتين، ويُصَلُّون

ويصومون ويزكون ويحجون بيت الله الحرام، فكيف تجعلهم كأولئك المشركين الأوَّلِين؟!.

وسيأتي شرح هذه المسألة مفصلا في ثنايا الكتاب.

- **رابعا: التأثر بالمؤثرات:**

كالعيش في بيئة يقع فيها الانحراف في توحيد العبادة، أو الاطلاع على الكتب أو المواقع أو القنوات والإذاعات التي تروِّج لذلك، خاصة مع ضعف العلم والدين، فالشُّبَه خطَّافة، والمرء ضعيف في نفسه.

- **خامسا: اتباع الهوى:**

والهوى يهوِي بصاحبه، ويُعمِي ويُصِمُّ عن الحق، فتجده يأخذ من النصوص ما يوافق هواه، ويترك ما يعارضه، ولو كان هو الراجحَ والحقَّ، قال تعالى: ﴿**أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا**﴾ [الفرقان: ٤٣].

وهذا ناتج عن ضعف الإيمان واليقين والخوف من الله تعالى.

- **سادسا: التقليد:**

وهذا مَعْلَم ذكرَه الله – تعالى – عن مكذِّبي الرسل، قال تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّقْتَدُونَ**﴾ [الزخرف: ٢٣]، وقال أيضا: ﴿**إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ٦٩ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ**﴾ [الصافات: ٦٩-٧٠]، أي: وجدوا آباءهم على الشرك والضلال، فسارعوا إلى متابعتهم على ذلك.

فكثير من مظاهر الانحراف في توحيد العبادة هي موروثات أخذها الأبناء عن الآباء فألِفوها واعتادوها وتشرَّبتها نفوسهم، فصعب عليهم تركها، وثَقُل هجرها.

- **سابعا: الغلو في الأنبياء والصالحين:**

وهذا سبب الشرك الأول في قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما سيأتي.

ولا يزال الغلوُّ في المعظَّمِين بابا إلى الانجراف في مهاوي الانحراف؛ فتراهم يشنِّعون على من ينكر عليهم، ويؤلِّبون عليه العوام، يتهمونه بأنه يبغض الأنبياء والأولياء، ويجفو عنهم، ولا يعرف قدرهم!.

- **ثامنا: الاغترار بالكثرة، والاستدلال بها:**

فتراهم يقرِّرُون مذهبهم ويستدلون عليه بكثرة سالكيه قديما وحديثا، وهذا خطأ منهجي؛ فالحق لا يعرف بالكثرة؛ قال تعالى: ﴿**وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال عز وجل: ﴿**وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾ [يوسف: ١٠٣].

وقال ﷺ: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»[(١)]، وأخبر النبي ﷺ أن مِن الأنبياء مَن سيأتي يوم القيامة وليس معه سوى رجل أو رجلين، ويأتي النبي وليس معه أحد![(٢)].

---

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (١٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ينظر**: صحيح البخاري (٥٧٥٢) وأطرافه، ومسلم (٢٢٠).

وقال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك»(١).

لا تَخْشَ كَثْرَتَهم؛ فَهُم هَمَجُ الوَرى وذُبابُهُ، أتخافُ مِن ذُبَّانِ؟!(٢)

- **تاسعا: تنميق العبارات، وتهييج العواطف:**

فتجدهم يعرضون مظاهر الشرك بالأولياء والصالحين في قالب التعظيم والمحبة، وحفظ الجاه والحُرمة، ويذكرون عِظَم منزلة أولئك وقدرهم، وأنَّ ما يُفعَل لهم فهو شيء من حقهم، وطلبا للبركة بذلك!.

ومن ينكر عليهم يصمُونه بالجفاء والتقصير، وعدم محبة الأولياء والصالحين، فينخدع العوام ويتأثرون بذلك.

قال تعالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ**﴾، ثم انظر كيف نمَّقُوا هذا الشرك ﴿**وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ**﴾ [يونس: ١٨].

وبعد؛

فواجبنا أمام هذا الانحراف الذي ينخَر جسَدَ الأمة، ويفرِّق صفَّها، ويبعدها عن معين دينها الصافي = أن نواجه ذلك بالعلم أوَّلا، ثم العمل بتحقيق التوحيد ونبذ كل ما يقدح فيه، ثم الدعوة والتعليم بين المسلمين بالوسائل المتاحة، ومقارعة المبطلين والمُلَبِّسِين.

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للَّالكائي (١/ ١٢١).

(٢) «الكافية الشافية» المعروفة بنونية ابن القيم، البيت رقم (٢٠٤).

ولا بد من الصبر في هذه الطرق الثلاثة: العلم والعمل والدعوة، قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾ [العصر: ١-٣].

المقدمة الثالثة: موضوع الكتاب ومحتواه:

يُعَدُّ هذا المتن حلقة مهمة في البناء التأصيلي في توحيد العبادة؛ لأن علم العقيدة بالمعنى العام يتكون من جانبين:

الأول: المعتقد العام (العقيدة العامة).

الثاني: توحيد العبادة.

ونعني بالعقيدة العامة: أركان الإيمان السِّتة (الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره). وفيها متون مشهورة مثل: «لمعة الاعتقاد»، و«العقيدة الواسطية»، و«العقيدة الطحاوية»، وغيرها.

وأما توحيد العبادة: فنعني به تقريرَ وجوبِ إفراد الله بالعبادة، والتحذيرَ من الشرك به، وما يتعلق بذلك من مباحث.

وجرت العادة أن يبدأ الطالب هذا المضمار بـ«الأصول الثلاثة»، ثم «كتاب التوحيد»، وهو الحلقة الأكبر في هذا البناء، ثم إذا أنهى دراسة كتاب التوحيد وفِهِمَهُ بأبوابه ومسائله، فينتقل - ولا بُد - إلى الدرجة الثالثة، وهي هذا المتن: «كشف الشُّبهات».

- **موضوع الكتاب:**

الرد على أشهر الشبهات المثارة في عصر المؤلف حول مسائل توحيد العبادة.

فهي شبهات في موضوع خاص، وليست شبهات حول الدين الإسلامي كلِّه؛ كشبهات الملاحدة، أو الشبهات حول المرأة، أو شبهات متعلقة ببعض جوانب التشريع كالميراث، وتعدد الزوجات، والحدود، والرِّق، وغيرها.

- **أنواع الشبهات في توحيد العبادة:**

من خِلال تأمُّل الشبهات في توحيد العبادة؛ نجد أنها لا تكاد تخلو عن إحدى ثلاث صور:

الأولى: أدلة نقلية (أي: آيات، وأحاديث، وآثار).

الثانية: أدلة عقلية.

الثالثة: حكايات ومنامات.

وسيأتي ذكر أمثلة على كل منها، وكيفية الجواب عنها والرد عليها في ثنايا الكتاب.

وهذا الحصر مفيد في الرد، بأن ينظر المرء في هذه الشبهة المثارة، من أي الأنواع الثلاثة هي؟ ثم يسلك المنهج العلمي في الرد عليها بحسب نوعها.

- **محتوى الكتاب:**

أشار في أوَّلِه إلى حقيقة التوحيد والشرك.

واشتمل الكتابُ على قِسمَين:

القسم الأول: التمهيد. وتضمَّن أمورا سيأتي بيانها في الشرح، إن شاء الله - تعالى -.

القسم الثاني: الشبهات. وهو بيت القصيد؛ حيث ذكر الشيخ بضع عشرة شبهة.

ولذا تمَسُّ الحاجة إلى دراسة الكتاب وفهمه، ومرتبتُه بعد كتاب التوحيد كما سبق، ولا يناسب أن يُدْرَس قبله.

ومنهجنا في دراسة المتن:

١ - تقسيم المتن إلى مقاطع، كلُّ مقطع يشكل وحدة موضوعية مترابطة، ثم نُتبع المقطعَ بالكلام على ما يشتمل عليه من مسائل.

٢ - إفراد كل شبهة مستقلة بمقطع، ثُمَّ يكون الكلام عليها عرضا ونقضا.

٣- ترقيم الشبهات بترقيم متسلسل.

٤ - إذا ورد شيء من الشبهات أثناء الشرح مما لم يذكرْه الشيخ، فإنه يُعطى رقما خاصا إضافة إلى الرقم العام.

والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل،

ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

●●●

التمهيد

وفيه مقاطع:

المقطع الأول

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ التَّوحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالعِبَادَةِ. وَهُوَ دِينُ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُم اللَّهُ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ، فَأَوَّلُهُمْ نُوحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْمِهِ لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ: وَدًّا، وَسُوَاعًا، ويَغُوثَ، وَيَعُوقَ، وَنَسْرًا.

وآخِرُ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى أُنَاسٍ يَتَعَبَّدُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَذْكُرُونَ اللَّهَ، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ المَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ - عزَّ وجل -، يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى -، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ، مِثْلَ: المَلائِكَةِ، وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ، وَأُنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِن الصَّالِحِينَ.

فَبَعَثَ اللَّهُ - تَعَالَى - مُحَمَّدًا ﷺ يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَهُمْ، دِينَ أَبِيهِم إِبْرَاهِيمَ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التقَرُّبَ وَالاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى -، لا يَصْلُحُ مِنْهُ شَيْءٌ لِغَيْرِهِ لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضلًا عَنْ غَيْرِهِمَا.

الشرح:

قوله: (**اعْلَمْ**)، هذه الكلمة تفيد شحذ الانتباه، وجذْبَ الاهتمام لما سيقال بعدها، فكأنه يقول: هناك أمر مهم؛ اعلمه، وألقِ له سمعك، وأحضر له قلبك.

وقوله:(**رَحِمَكَ اللهُ**): هذا دعاء لك بالرحمة؛ لأن العلم مبنيٌّ على الرحمة، ولهذا كان العلماء يُرَوُّون تلاميذَهم الحديث المسلسل بالأولية وهو حديث: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**»[1].

وهذا المقطع تضَمَّن مبحثين:

المبحث الأول: تعريف التوحيد:

التوحيد لغة: مصدر وحَّد يوحِّد توحيدًا، إذا جعل الشيء واحدًا؛ ولهذا نقول أحيانا: توحيد المجلس أو توحيد الكلام، أي نجعل المجلس واحدًا لا يكون متفرقًا، ونجعل الكلام واحدًا غير متفرق، فيتكلم هذا ويتكلم هذا[2].

اصطلاحا: هو إفراد الله - تعالى - بربوبيته، وألوهيته، وأسمائه، وصفاته.

أو يقال: هو إفراد الله - تعالى - بما يختص به ويجب له.

وخص الشيخُ التوحيدَ بتوحيدِ العبادة (الألوهية) لأمور:

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني.

(٢) ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصر» (٣/ ٢٤٠٩).

الأول: أن توحيد العبادة أهم أنواعه، وهو مقصد الرسالات، وموضع الخصومات.

الثاني: أن توحيد العبادة يتضمن توحيد الربوبية، والأسماء والصفات.

فمن توجَّه إلى الله، وصرف له جميع أنواع العبادة؛ لم يعبدْه إلا لإيمانه بأنه الرَّبُّ الخالق المالك المدبر، وإيمانه بما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وبهذا يكون توحيد العبادة متضمِّنا للنوعين الآخرين (الربوبية، والأسماء والصفات).

الثالث: أن موضوع الكتاب ومقصودَه توحيدُ العبادة.

ونظير هذا ما ورد في الحديث «**الحَجُّ عَرَفَةُ**»[1]، مع أن الحجَّ فيه شعائر أخرى غير الوقوف بعرفة، لكِنْ حصَره في عرفة؛ لأنه آكد أركانه.

- **خصائص توحيد العبادة:**

يختص (توحيد العبادة) بخصائص؛ منها:

١ – أنه الغاية من خلق الجن والإنس، قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ [الذاريات:٥٦].

٢ – أنه المقصود الأعظم من إرسال الرسل وإنزال الكتب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ**﴾

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٣٠١٦)، من حديث عبد الرحمن بن يعمر، وصححه الألباني.

[الأنبياء: ٢٥]، وقال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

٣- أنه أول واجب على المكلف، وهو مفتاح دخوله في الإسلام: أن يوحد الله بالألوهية.

٤- أنه أول ما يُدعى إليه الناس، كما أوصى النبي ﷺ معاذا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما بعثه إلى اليمن، قال: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»، وفي لفظ: «**إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ**»(١).

٥- عِظَم خطرِه وأثره؛ فالمخالفة في هذا النوع توقع المرء في الشرك وهو أكبر المهالك، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ومعلوم أنَّ الشرك يخلِّد صاحبه في النار، ولا يقبل الله معه شيئا من الأعمال؛ قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، فالآثار خطيرة وعظيمة وجليلة.

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (١٤٩٦) وفي مواضع أخرى، ومسلم (١٩).

وسبق بيان معنى التوحيد مفصلا في أوائل شرح كتاب التوحيد، وهل ورد هذا اللفظ في الكتاب والسنة؟، والعلاقة بين التوحيد وكُلٍّ من الإسلام والعقيدة.

المبحث الثاني: دعوة الرسل إلى التوحيد ومحاربة الشرك:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أول الرسل وآخرهم:

أول الرسل هو نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، أما الأنبياء فأولهم آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

والدليل على أن أولهم نوح، قولُه تعالى: ﴿**إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ**﴾ [النساء: ١٦٣].

وفي الصحيح - في حديث الشفاعة - أن الناس يأتون إلى نوح فيقولون: «**يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ**»[(١)].

وأمَّا آخر الأنبياء والمرسلين، فهو محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لقوله تعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ**﴾ [الأحزاب: ٤٠].

المطلب الثاني: دعوة الرسل:

دعوة الرسل واحدة من أولهم إلى آخرهم، كلهم يقول: ﴿**يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ**﴾ [الأعراف: ٥٩، ومواضع أخرى]، كلهم يدعو إلى (لا إله إلا

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٧١٢) وفي مواضع أخرى، ومسلم(١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الله)، إلى توحيد العبادة، إلى إفراد الله بالعبادة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال ﷺ: «**الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(١).

والإخوة لعَلات - بفتح العين المهملة وتشديد اللام - هم الإخوة لأب، أبوهم واحد، وأمهاتهم شتَّى.

فهكذا الأنبياء يجتمعون في أصل واحد، وهو: الدعوة إلى إفراد الله بالعبادة، والتحذير من الشرك، ويختلفون في التشريعات، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

المطلب الثالث: تاريخ الشرك:

أول شِرك وقع في تاريخ البشرية شركُ قومِ نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كما جاء عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أنِ انصِبُوا إلى

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٣٤٤٣) واللفظ له، ومسلم (٢٣٦٥).

مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبَد، حتى إذا هلك أولئك، ونُسِي العلم، عُبدت»(١).

وقال محمد بن قيس: «كانوا قوما صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم: لو صوَّرناهم كان أشوقَ لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوَّروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دَبَّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسقَون المطر فعبدوهم»(٢).

فهذا تاريخ بدء الشرك في البشرية، كان بسبب التصوير والغُلُو في الصالحين، وكان الباعثُ الأول: تذكرهم والنشاط للعبادة عند رؤية صورهم، وانظر إلى مكر الشيطان وخطواته، جاءهم من باب التحفيز على العبادة، ثم جاء الجيل الذي يليه فوقعوا في عبادتهم!.

ثم استمر الشرك بعد قوم نوح في قوم عاد وثمود وإبراهيم ولوط ويوسف وشعيب وموسى وعيسى، كان الشرك موجودا، وكان الله -عز وجل- يبعث في هذه الأمم رسلا يدعون أقوامهم لعبادة الله وترك الإشراك به؛ ولهذا حين نقرأ القرآن ونتدبره نجد أن دعوة الأنبياء واحدة، كل نبي يقول: ﴿**يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ**﴾ [الأعراف:٥٩، ومواضع أخرى].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٩٢٠).

(٢) تفسير الطبري (٢٣/ ٣٠٣).

وكان العرب قبل البعثة المحمدية على الحنيفية ملة إبراهيم ﷺ.

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان الناس بعد إسماعيل على الإسلام، فكان الشيطان يُحدِّث الناسَ بالشيء، يريد أن يردهم عن الإسلام، حتى أدخل عليهم في التلبية: لبيك اللّهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك، قال: فما زال، حتى أخرجهم عن الإسلام إلى الشرك[1].

وكان أول من غيَّر دين إبراهيم الخليل ﷺ: عمرو بن لحي الخزاعي؛ وجد الأصنام التي كانت تُعبَد في زمن نوح وإدريس، وهي وَدٌّ وسواعٌ ويغوثُ ويعوقُ ونسرٌ، فحمَلَها إلى مكة ودعا إلى عبادتها، فانتشرت بسبب ذلك عبادة الأصنام في العرب. وأخبر النبيُّ ﷺ أنه رآه يجر أمعاءه في النار[2].

وكان من العرب من يعبد الجن، قال تعالى: ﴿**وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقال جل وعلا: ﴿**بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ**﴾ [سبأ: ٤١].

وعَبَدَ كثيرٌ منهم الأصنام، كاللات والعزى وهُبَل ووَدٍّ وسواعٍ ويغوثَ وغيرها[3].

---

(١) «مسند البزار» (٧١٨٨).

(٢) ينظر: صحيح البخاري (كتاب المناقب، باب قصة خزاعة)، ومسلم (٢٨٥٦).

(٣) ينظر: «كتاب الأصنام» لابن الكلبي. وتوسع في ذلك جواد علي في «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام».

فكان الأمر كما قال الشيخ: «فَبَعَثَ اللَّهُ - تَعَالَى - مُحَمَّدًا ﷺ يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَهُمْ، دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التقرُّب وَالاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى -، لا يَصْلُحُ مِنْهُ شَيْءٌ لِغَيْرِهِ لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضلاً عَنْ غَيْرِهِمَا».

•••

المقطع الثاني

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِلَّا فَهَؤُلاءِ اَلْمُشْرِكُونَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الخَالِقُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّهُ لا يَرْزُقُ إِلَّا هُوَ، وَلا يُحْيِي وَلا يُمِيتُ إِلَّا هُوَ، وَلا يُدَبِّرُ الأَمْرَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ جَمِيعَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَ كُلَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ.

فَإِذَا أَرَدتَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ يَشْهَدُونَ بِهَذَا فَاقْرَأْ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، الآيَة.

وَقَوْلَه تَعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الآياتِ.

إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَوْحِيدِ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ وَدَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَعَرَفْتَ أن التَّوحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ العِبَادَةِ، الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا الاعْتِقَادَ، وَكَانُوا يَدْعُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لَيْلًا وَنَهَارًا، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو اَلمَلائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ، وَقُرْبِهِم مِن اللَّهِ - عزَّ وجل -؛ لِيَشْفَعُوا لَهُمْ، أَوْ يَدْعُو رَجُلًا صَالِحًا مِثْلَ اللاَّتِ، أَوْ نَبِيًّا

مِثْلَ عِيسَى، وَعرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشِّرْكِ وَدَعَاهُمْ إِلَى إِخْلاَصِ العِبَادَةِ لِلَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وَقَالَ: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، الآيَةَ، وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ؛ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَالاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِاللَّهِ، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا لِلَّهِ، وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهِمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلاَمِ، وَأَنَّ قَصْدَهُم الْمَلاَئِكَةَ، أَوْ الأَنْبِيَاءَ، أَوْ الأَوْلِيَاءَ - يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ - هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَوْحِيدَ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبَى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ. وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ).

فَإِنَّ الإِلَهَ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لأَجْلِ هَذِهِ الأُمُورِ، سَوَاءً كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ شَجَرَةً، أَوْ قَبْرًا، أَوْ جِنِّيًّا، لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ (الإِلَهَ) هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لِلَّهِ وَحْدَهُ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِـ (الإِلَهِ) مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ (السَّيِّدِ)، فَأَتَاهُم النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهُمْ إِلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَهِيَ (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ). والْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا لاَ مُجَرَّدُ لَفْظِهَا. وَالْكُفَّارُ الْجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالتَعَلُّقِ، وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: (قُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ) قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَٰلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]. فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الْكُفَّارِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، فَالْعَجَبُ مِمَّنْ

يَدَّعِي الإِسْلامَ وَهُوَ لا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا عَرَف جُهَّالُ الْكُفَّارِ، بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ لِشَيْءٍ مِنَ المَعَانِي، وَالحَاذِقُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَاهَا: لا يَخْلُق، وَلا يَرْزُق، وَلا يُدَبِّرُ الأمر إِلَّا اللَّهُ. فَلا خَيْرَ فِي رَجُلٍ جُهَّالُ الْكُفَّارِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِمَعَنى (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

الشرح:

تضمن هذا المقطع أربعة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة شرك الأولين، والدليل على ذلك:

قرَّر الشيخ أن المشركين الذين بُعث إليهم الرسول ﷺ كانوا يُقِرُّون بأصل توحيد الربوبية، وهو إفراد الله – تعالى – بالخلق والرزق والتدبير، وأن شركهم كان في توحيد العبادة (الألوهية).

وهذه الحقيقة قرَّرَها القرآن في مواضع كثيرة، ذكر الشيخ موضعين منها:

الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

والثاني: قوله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٨٥ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٨٧ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾

[المؤمنون: ٨٤-٨٩].

ويُزاد على ما ذكره:

١- قول الله - تعالى -: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١ - ٦٣].

٢- وقوله -عز وجل -: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وينظر - أيضا -: [لقمان: ٢٥]، [الزمر: ٣٨]، [الزخرف: ٩].

ومن المواضع التي تُجلِّي هذه الحقيقة، قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فقد أثبت لهم إيمانا بالله، وشركا به!.

والمعنى أنهم يؤمنون بربوبية الله - تعالى -، ويشركون به في عبادته.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه الآية: «مِن إيمانهم، إذا قيل لهم: مَن خلق السماء؟ ومَن خلق الأرض؟ ومَن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون!»[1].

وقال قتادةُ فيها: «إنك لست تلقى أحدا منهم إلا أنبأك أن الله ربه، وهو الذي خلقه ورزقه، وهو مشرك في عبادته»[2].

---

(١) تفسير الطبري (١٦/ ٢٨٦).

(٢) السابق (١٦/ ٢٨٨).

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، قال قتادة في قوله ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: «أي تعلمون أنَّ الله خلَقكم وخلَق السموات والأرض، ثم تجعلون له أندادًا!»(١).

وينبغي أن يُعلَم أنَّ توحيد الربوبية أمر فُطِرَ عليه الناس؛ ولهذا لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورةٌ على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره، كما قال الله – عز وجل – على لسان رسله: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[إبراهيم: ١٠].

ولا يُعرف أحدٌ على مَرِّ التاريخ أنكر هذا النوع من التوحيد، وإنما هناك من كابر وتظاهر بالإنكار؛ مثل فرعون الذي طغى وتكبر، ونازع وتجبر، وقال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، ولكن هذا كان مكابرة في الظاهر، والواقع بخلاف ذلك، كما قال الله – عز وجل – عنه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا﴾، أي: في الظاهر ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، أي: في الباطن.

وفي الأعصار المتأخرة ظهر الشيوعيون الذين قام مذهبهم على مبدأ (لا إله، والحياة مادة!)، لكنهم في قرارة أنفسهم أيضا يُقِرُّون بوجود الرب جَلَّجَلَالُهُ.

(١) السابق (١/ ٣٧٠).

المبحث الثاني: هل يكفي الإقرار بتوحيد الربوبية في الدخول في الإسلام؟

قرَّر الشيخ أن إقرارهم بأصل توحيد الربوبية لم ينفعهم، ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه الرسول ﷺ، وهو توحيد العبادة، وقاتلهم الرسول ﷺ على ذلك.

والرُّسُل الذين بعثهم الله – عز وجل –؛ لم يكونوا يدعون إلى هذا النوع من التوحيد أصالة، وإنما كانت دعوتهم ومخاطبتهم لأقوامهم في توحيد الألوهية، ومن الخطأ اعتقادُ أن توحيد الربوبية هو الغاية من التوحيد!.

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: حقيقة توحيد الألوهية:

وهو إفراد الله بأفعال العباد؛ كالدعاء، والسجود، والذبح، والنذر، ونحو ذلك.

فالضابط في التمييز بين توحيد الربوبية والألوهية: أن تنظر إلى الفعل هل هو من أفعال الله، أو من أفعال العبد؟، فإن كان من أفعال الله، فهو من توحيد الربوبية، وإن كان من أفعال العباد فهو من توحيد الألوهية.

فمثلا: من دعا وليًّا أن يشفيه من مرضه؛ لأن له قدرة على ذلك، فهذا قد وقع في الشرك في الربوبية والألوهية؛ لأن اعتقاده أن هذ الولي يشفي المريض شرك في الربوبية، لأن هذا الفعل (شفاء المرضى) على جهة الاستقلال من أفعال الله – تعالى –.

ودعاؤه إياه شرك في الألوهية؛ لأن هذا الفعل (الدعاء) من أفعال العباد.

واستدل الشيخ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وفي المراد بقوله: ﴿ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ أقوالٌ لأهل العلم؛ منها:

القول الأول: أن ﴿ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ جمع مسجِد على وزن مَفعِل، وهو اسم مكان بمعنى: موضع السجود، أي: الأماكن التي بُنيت للصلاة وذكر الله - تعالى -.

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كانت اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم وبِيَعَهم أشركوا بالله، فأمر الله نبيه ﷺ أن يُوَحِّدُوه وحدَه(١).

فالمعنى على هذا القول: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ﴾، أي: أماكن العبادة المخصصة للصلاة والعبادة.

القول الثاني: أن المراد بـ ﴿ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ أعضاء السجود.

قال سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: نزلت في أعضاء السجود(٢). يعني هذه الأعضاء لله فلا تسجدوا بها لغيره، وعلى هذا القول تكون جمع مسجَد بفتح الجيم.

وكما في الحديث عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النبي ﷺ قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ**»(٣).

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٦٦٥).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٤٤).

(٣) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٨١٢)، ومسلم (٤٩٠).

وقريبٌ من هذا القول مَن جعَل ﴿ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ جمع مسجَد مصدرا ميميا بمعنى السجود، يعني وأن السجود لله لا يكون لغيره.

وعلى كُلٍّ، فالمساجد المبنية أو الأماكن التي يُعبد الله فيها، وكذلك الأعضاء التي تكون لهذه الهيئة، وهي السجود، كلها إنما تكون لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا لغيره؛ فلا يجوز أن يُدعى أو أن يُعبد مع الله غيره.

وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُواْ﴾: يشمل دعاء العبادة ودعاء المسألة. دعاء المسألة بمعنى الطلب والسؤال، ودعاء العبادة: جنس العبادات، كما قال ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ**»(١).

وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، جاء لفظ ﴿أَحَدًا﴾ نكرة في سياق النهي فأفاد العموم، أي: جميع من يعبد من دون الله، لا ملَك مقرب، ولا نبي مرسل، فضلا عن غيرهما.

- **أسماء توحيد الألوهية:**

توحيد الألوهية له عدة أسماء ومن أشهرها: (توحيد الألوهية)، و(توحيد العبادة)،و(توحيد الإرادة والقصد).

- **أهميته:**

توحيد الألوهية أهم أنواع التوحيد، فمن أجله أُرسلت الرسل، وأُنزلت الكتب، وسُلَّت سيوفُ الجهاد، وقامت سوق الجنة والنار، وهو الغاية من خلق

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، من حديث النُّعمان بن بَشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٤٠٧).

الجن والإنس، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وقبول الأعمال متوقف عليه.

وهو يتضمَّن جميع أنواع التوحيد، فمن اعتقد الألوهية فهو مُعتقِد لغيره من الربوبية والأسماء والصفات.

المسألة الثانية: العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية:

توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية؛ فمن أقر بالله ربًّا خالقا مالكا رازقا مُدَبِّرا، لزم من ذلك أن يُوحِّدَه ويُفردَه في العبادة.

فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، فيه إشارة إلى أنَّ الإقرار بربوبيته جَلَّجَلَالُهُ، يلزم منه الإقرار باستحقاقه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ للعبادة؛ ولهذا قال: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾، فهم إن ﴿سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، لكن مع ذلك أشركوا بالله غيرَه، فالله - عز وجل- قرَّرَهم على توحيد العبادة بإقرارهم بتوحيد الربوبية، بأفعال الله: الخلق والرزق ونحو ذلك.

وهذه الآية أوَّلُ أمر في القرآن، من يقرأ القرآن مِن أوَّله فأول أمر يأتيه في كتاب الله هو هذا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ ممهَّدَة، ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ سقفا محفوظا، ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ

﴿ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ﴾، فمن كانت هذه صفته فلا يليق أن يكون له نِدٌّ وشريك **﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾** [البقرة: ٢١-٢٢]، أنه لا نِدَّ له يستحق العبادة ولا نظير له، وأنه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بيده الخلق ويُدبِّر الأمور؛ فهو الرازق المالك المتصرف، فلا يصح أن يُجعل له شريك في العبادة. **وهذا منهج قرآني: الاستدلال على توحيد العبادة بتوحيد الربوبية.**

قال تعالى: **﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾** [الأنعام: ١٠٢]، وقال تعالى: **﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٦٣ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾** [الزمر: ٦٢ - ٦٤]، وقال تعالى عن عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: **﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾** [آل عمران: ٥١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب توحيد الإلهية هو: توحيد الربوبية، فإن أوَّلَ ما يتعلق القلب يتعلق بتوحيد الربوبية، ثم يرتقي إلى توحيد الإلهية، كما يدعو الله - سبحانه - عباده في كتابه بهذا النوع من التوحيد إلى النوع الآخر، ويحتَجُّ عليهم به ويقرِّرُهم به، ثم يخبِرُ أنهم ينقُضونه بشركهم به في الإلهية»(١).

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٤٣١).

والخلاصة أنَّ: توحيد الألوهية يتضمَّن توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية.

فمن حقَّقَ توحيد الألوهية، فهو لم يعبد الله إلَّا وهو يعتقد أن له ربًّا خالقا مُدَبِّرا. ومن وحَّدَ الله في ربوبيته فهذا يستلزم أن يوحد الله في ألوهيته.

توحيد الربوبية يتعلَّق بالأمور العلمية، وتوحيد الألوهية يتعلق بالأمور العملية.

- **تنبيه هام:**

لا يُفهم مما سبق التزهيد في توحيد الربوبية، بل هو أصل من أصول التوحيد لا يصح إسلام العبد إلا به.

وقد يقع الشرك في الربوبية، بجعل شريك مع الله - تعالى - في أفعاله، كالخلق والرزق والتدبير. كالنمرود الذي قال: ﴿**أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فهذا شرك في الربوبية. ونحوُه من يعتقد أن بعض المخلوقات تؤثِّر في حركة الأجسام العلوية، أو بيدها الضر والنفع، ومن يعتقد أن بعض المخلوقات عندها علم الغيب المطلق.

لكن وقع الكلام في تقرير توحيد الألوهية لما سبق في أهميته.

المبحث الثالث: معنى (لا إله إلا الله):

معناها: لا معبود بحق إلا الله.

فـ (لا): نافيه للجنس تعمل عمل إنَّ، واسمها: (إله)، والخبر مقدر تقديره: حقٌّ؛ لأن هناك آلهة غير الله تُعبَد لكنها باطلة، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

ومن الخطأ القولُ بأن معناها: لا خالق إلا الله، أو لا قادر على الاختراع إلا الله، أو لا موجود إلا الله؛ وذلك لأمور منها:

أولا: أنَّ كلمة (إله) عند العرب: فِعالٌ بمعنى مفعول، كغِراس بمعنى مغروس، وفِراش بمعنى مفروش، وكتاب بمعنى مكتوب؛ فإله بمعنى مألوه، والتألُّه في لغة العرب معناه: التنسُّك والتعبُّد، فمعنى مألوه: معبود، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

لله درُّ الغانياتِ المُدَّهِ   سبَّحْنَ واسترْجَعْنَ مِن تألُّهِي(١)

أي من تعبُّدي. وجاء في قراءة شاذَّةٍ: ﴿وَيَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ﴾(٢)، أي عبادتك.

ثانيا: أن كفار قريش والمشركين في الجاهلية يقِرون بهذا المعنى: (لا خالق إلا الله، أو لا قادر على الاختراع إلا الله)، والآيات كثيرة في الدلالة على ذلك، وسبقت.

---

(١) «الكامل في اللغة والأدب» (٣/ ١٠٨).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٢٤).

ولما قال لهم الرسول ﷺ: قولوا: «لا إله إلا الله» تفلحوا، قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، فلو كان معناها كما ذكر لكانوا مسلمين!.

وقد كان كفار قريش مُقِرِّين بتوحيد الربوبية في الجملة - كما سبق بيانه -، وإنما كانت الخصومة معهم في توحيد العبادة.

وقول الشيخ: «**وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِـ(الإِلَهِ) مَا يَعْنِي المُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ (السَّيِّدِ)**»؛ يشير إلى لفظ شائع في زمنه يطلق على من يتوجَّه له الناس بطلب الحاجات وتفريج الكربات، أو تُصْرَف له شيء من أنواع العبادة كالذبح والنذر.

فائدة: اشتمال كلمة التوحيد على أنواع التوحيد:

(لا إله إلا الله) تشمل جميع أنواع التوحيد كلها، إما بالتضمن، وإما بالالتزام؛ وذلك أن قول القائل: (أشهد أن لا إله إلا الله) يتبادر إلى الذهن أن المراد بها توحيد العبادة (الذي يُسَمَّى توحيد الألوهية)، وهذا التوحيد متضمِّن لتوحيد الربوبية؛ لأن كُلَّ من عبد الله وَحْدَه، فإنه لا يعبده حتى يكون مُقِرًّا له بالربوبية، وكذلك هو متضمن لتوحيد الأسماء والصفات؛ لأن الإنسان لا يَعبُد إلا مَن علم أنه مستحق للعبادة، لما له من الأسماء والصفات، ولهذا قال إبراهيم لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ

﴿شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢]، فتوحيد العبادة متضمن لتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات(١).

المبحث الرابع: شبهة بدعة تقسيم التوحيد:

- **عرض الشبهة:**

تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، لم يرِد في الكتاب ولا في السنة، ولم ينقلْ عن الصحابة الكرام، ولم ينقل أن النبي ﷺ كان يمتحِن الناس في هذه الأنواع: أقرَرْتَ بالربوبية؟ عليك تحقيق توحيد الألوهية! أتؤمن بالأسماء والصفات؟.

فهو إذن بدعةٌ حادثة يجب اطِّراحُه.

- **نقض الشبهة:**

أولا: نقول: ما مرادك بعدم ورود هذه القسمة الثلاثية؟

أتقصد أنها لم تَرِد لفظا أم معنى؟

فإن قال: لم تَرِد لفظا.

فالجواب: هذه مسألة عِلمية وليست عبادة عملية، فلا يلزم ورود هذه الألفاظ بحروفها، فالعِبرة بالمسميات والحقائق دون الأسماء.

(١) ينظر: «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (١/ ٨٢).

أرأيت (نواقض الوضوء) و(شروط الصلاة) فإن هذه المصطلحات لم ترد في الكتاب ولا في السنة بهذا اللفظ، لكن دل الكتاب والسنة على أن ثمَّة أمورا تفسد الوضوء، فتَتَبَّعها الفقهاء واصطلحوا على تسميتها (نواقض الوضوء)، وهكذا في (شروط الصلاة).

فكذلك توحيد الله - تعالى -، نظر العلماء فرأوا أنَّ من النصوص ما يدل على توحيد الله وإفراده بأفعاله، فاصطلحوا على تسميته (توحيد الربوبية)، ومنها ما يدل على توحيد الله وإفرادِه بأفعال العبد، فاصطلحوا على تسميته (توحيد الألوهية)، ومنها ما يدل على توحيده بأسمائه وصفاته، فاصطلحوا على تسميته (توحيد الأسماء والصفات).

ومن العلماء من دمج الربوبية والأسماء والصفات فسمّاه (توحيد المعرفة والإثبات)، وسمى توحيد الألوهية (توحيد القصد والطلب)، والأمر في هذا قريب.

فالمصطلحات العلمية يحكم عليها بدلالتها ومعناها لا بألفاظها.

ومثال ذلك: قول النحاة: (الكلام: اسم، وفعل، وحرف). فهذه القسمة الثلاثية لم ترد عن العرب، ولم ينطق بها أحد ممن يُحتج به في العربية، لكنها قسمة صحيحة مبنية على الاستقراء لكلام العرب، فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

وإن قال: لم تَرِد هذه القسمة معنى.

فالجواب: أن هذا قول مَن لم يعقل نصوص الكتاب والسنة؛ فالنصوص واضحة الدلالة في هذه القسمة الثلاثية، ولا ينكر ذلك إلا جاهل أو مكابر.

ومن أظهر الأدلة قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ**﴾ [يوسف: ١٠٦]، فقد أثبت لهم إيمانا بالله، وشركا به!.

والمعنى أنهم يؤمنون بربوبية الله - تعالى -، ويشركون به في عبادته، وهكذا فسرها أئمة السلف:

قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في هذه الآية: «من إيمانهم، إذا قيل لهم: مَن خلق السماء؟ ومَن خلق الأرض؟ ومَن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون!»(١).

وقال قتادة رَحِمَهُٱللَّهُ فيها: «إنك لست تلقى أحدا منهم إلا أنبأك أن الله ربُّه، وهو الذي خلقه ورزقه. وهو مشرك في عبادته!»(٢).

قال الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام ...»(٣)، فذكرها، وأطال في حشد الأدلة عليها.

ثانيا: تأمَّل في دعوة النبي ﷺ تجِدْ أن الذين بُعِث فيهم كانوا يؤمنون بالله، وأنه الخالق الرازق المُدَبِّر، فهل نفَعَهم ذلك؟ وهل اكتفى النبي ﷺ منهم بذلك؟.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) «أضواء البيان» (٣/ ٤١٠).

الجواب: لا، بل دعاهم إلى أمر آخر؛ قولوا: لا إله إلا الله، فأبوا واستكبروا وقالوا: ﴿**أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ**﴾ [ص: ٥]، آمنوا بالله ربا، وأشركوا معه غيره في العبادة.

ففَهْم هذا كافٍ في إثبات توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وأن هذه القِسْمَة مستندة على الدليل المعتبر[١].

●●●

---

(١) للمزيد في هذه المسألة، ينظر: «القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد» د. عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر، «حقيقة التوحيد، والفروق بين الربوبية والألوهية» د. علي بن نفيع العلياني.

المقطع الثالث

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ، وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللَّهِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، الآيَةَ، وَعَرَفْتَ دِينَ اللَّهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الرُّسُلَ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، الَّذِي لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ أَحَدٍ سِوَاهُ، وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غالبُ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا = أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ:

الأُولَى: الْفَرَحُ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨].

وَأَفَادَكَ - أَيْضًا -: الْخَوْفَ الْعَظِيمَ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا - وَهُوَ جَاهِلٌ - فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ - كَمَا ظَنَّ الْكُفَّارُ -، خُصُوصًا إِنْ أَلْهَمَهُ اللَّهُ مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - مَعَ صَلاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ - أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فَحِينَئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُهُ، وَحِرْصُهُ عَلَى مَا يُخَلِّصُهُ مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - مِنْ حِكْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَّوْحِيدِ إِلَّا جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، الآيَةَ. وَقَدْ يَكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وَحُجَجٌ،

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [غافر: ٨٣]، الآيَةَ.إِذا عَرَفْتَ ذَلِكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اللَّهِ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ، أَهْلِ فَصَاحَةٍ، وَعِلْمٍ، وَحُجَجٍ = فَالْوَا جِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللَّهِ مَا يَصِيرُ سِلاحًا تُقَاتِلُ بِهِ هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ وَمُقَدَّمُهُمْ لِربكَ -عزَّ وَجلَّ -: ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦-١٧]، الآيَةَ.

وَلَكِنْ إِنْ أَقْبَلْتَ إِلَى اللَّهِ - تَعالَى -، وَأَصْغَيْتَ إِلَى حُجَجِ اللَّهِ، وَبَيِّنَاتِهِ فَلا تَخَفْ، وَلاَ تَحْزَنْ ﴿إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]. وَالْعَامِّيُّ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ الأَلْفَ مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِين، كَمَا قَالَ تَعالَى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]؛ فَجُنْدُ اللَّهِ - تَعَالَى - هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ كَمَا هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ. وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ ﴿تِبۡيَٰنًا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ﴾ [النحل: ٨٩]، فَلا يَأْتِي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبيِّنُ بُطْلانَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: هَذِهِ الآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأْتِي بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

الشرح:

تضمَّن هذا المقطع مبحثين:

المبحث الأول: الحث على معرفة التوحيد والشرك معرفةَ قلب، وثمرةُ ذلك:

معرفة التوحيد والشرك من المهمات لكل مسلم، فأوامر الله كثيرة أعظمُها: توحيدُه، ونواهيه كثيرة أعظمها: الشرك به. وإذا حقق المسلم هذا الأمر علما وعملا؛ أورث له ذلك ثمرات طيبة، منها:

١- الأمن والاهتداء في الدنيا والآخرة:

قال تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقال - عز وجل -: ﴿**قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ [المائدة: ١١٩]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يومَ ينفع الموحِّدين توحيدُهم»[١].

فالهداية في الدنيا بالعلم النافع والعمل الصالح، وفي الآخرة يهتدون إلى الجنة. قال تعالى: ﴿**ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٢٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ**﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣].

قال ابن القيم: «أصل ما تزكو به القلوب والأرواح، هو التوحيد»[٢].

٢- دخول الجنة، والنجاة من النار:

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٣٥).

(٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ٤٩).

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ**»(١).

وعن عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»(٢).

٣- مغفرة الذنوب:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**قالَ اللهُ تَعالى: يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**»(٣).

وذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن العِلم بما بعث الله به رُسُلَه من توحيده والنهي عن الشرك به، يورث فائدتين:

- **الفائدة الأولى: الفرح بفضل الله ورحمته:**

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

(٢) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٢٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٣٣).

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي في سننه (٣٥٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (٤٣٠٥)، وقال الترمذي: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه الألباني.

وله شاهد أخرجه عند مسلم في صحيحه (٢٦٨٧)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، ففرح المسلم يكون بأمرين؛ عِلْميٍّ وعَمَليٍّ:

١- يفرح بعظيم نعمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه؛ أن هداه ووفقه لهذا العلم الصحيح النافع، المأخوذ من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

٢- ويفرح بأن حفظه من مسالك الزائغين في باب التوحيد والشرك.

وهذا من الحكمة التي يؤتيها الله من يشاء من عباده، قال تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في معنى الحكمة في الآية: «ليست بالنبُوة، ولكنه القرآن والعلم والفقه»(١).

وجاء عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، قال: «فضل الله: الإسلام، ورحمته: القرآن»(٢).

وأخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى أيفعَ الكُلاعِي قال: «لما قَدِم خَراجُ العراق إلى عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خرج عمر ومولى له، فجعل عمر يَعُد الإبل، فإذا هي أكثر من

---

(١) تفسير الطبري (٥/ ٩).

(٢) السابق (١٢/ ١٩٦).

ذلك، فجعل عمر يقول: الحمد لله - تعالى -، ويقول مولاه: هذا - والله - من فضل الله ورحمته. فقال عمر: كذبت! ليس هذا هو! يقول الله - تعالى -: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، وهذا مما تجمعون»(١).

- **مسألة: الفرق بين العُجب، والفرح المحمود بالطاعة:**

العُجب: رؤية النفس ونسبة الفضل إليها، ونسيان المُنعِم.

أما الفرح المحمود بالطاعة: فينتج عن معرفة نعمة الله وفضله، والشعور بعظيم إنعامه وتمام إحسانه.

ومما ورد في الفرح بالطاعة: قوله ﷺ: «**لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ**»(٢).

وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ**»(٣).

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٠٤٣٥).

(٢) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، وأحمد (١١٤)، وصححه الألباني.

وللمزيد من التفصيل في هذه المسألة، ينظر منزلة «السرور» في كتاب «مدارج السالكين» لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

- **الفائدة الثانية: الخوف من الشرك:**

ومما يدل على خطره، ويدعو إلى الخوف والحذر منه:

أولا: أن الشرك هو الذنب الذي لا يغفره الله أبدا، إلا بالتوبة:

قال الله – تعالى –: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ**﴾ [النساء: ٤٨].

ثانيا: أن الجنة حرام على المُشرك، ومأواه النار خالدا فيها:

قال الله – تعالى –، حاكيا قول عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿**إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ**﴾ [المائدة: ٧٢].

ثالثا: أن عمل المشرك حابط باطل لا فائدة منه:

قال الله – تعالى –: ﴿**وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا**﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿**وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ**﴾ [الأنعام: ٨٨].

رابعا: أن شيخ الموحِّدين – وهو الخليل إبراهيم ﷺ – خافه على نفسه:

قال الخليل إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في دعائه: ﴿**وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ**﴾ [إبراهيم:٣٥]، يقول هذا وهو خليل الرحمن، ومَن حطَّم بيده الأصنام، وأفضل الرسل بعد محمد ﷺ!.

وهكذا قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مع صلاحهم، قال تعالى عنهم: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

خامسا: أن الله - عز وجل - وصفه بالنجاسة:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨]، وهي نجاسة معنوية، كما هو مقرَّر في كتب التفسير والفقه.

سادسا: أنه أخوف ما خافه الرسول ﷺ علينا:

فعن محمود بن لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ**»(١). فهذا الحديث يدل على أن الشرك الأصغر أخوف المخوفات، وهذا يدعو المؤمن للخوف والحذر منه.

سابعا: أن الشرك سبب لحلول المخاوف وذهاب الأمن:

قال الله -عز وجل -: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢].

وسبق التفصيل في هذه المسألة في شرح كتاب التوحيد: (باب الخوف من الشرك).

---

(١) **حسن**: أخرجه أحمد (٢٣٦٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦٤١٢)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٩١٥).

- **فرع: مسألة العذر بالجهل**[1]:

وهي قضية حساسة لتعلقها بموضوع التكفير، ومظاهر الشرك المنتشرة في العالم الإسلامي بين عموم المسلمين.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مسألة العذر بالجهل مسألة عظيمة شائكة، وهي من أعظم المسائل تحقيقا وتصويرا»[2].

وقد جُرِّدت فيها كُتُب، وكُتِب فيها رسائل وبحوث، وجرت مناقشات ومساجلات، وربما كان الخلاف فيها لفظيا أحيانا.

ومحل النزاع في المسألة: هو الجهل في مسائل أصول الدين، ومنها (التوحيد والشرك)، هل يعذر بجهله؛ فيبقى على إسلامه حكما في الدنيا؟ أم لا يعذر فيزول عنه وصف الإسلام حكما؟

أما ما عدا مسائل أصول الدين، فقد انعقد الإجماع على وقوع الإعذار بالجهل فيها[3].

وخلاصة هذه المسألة، أن يقال: الجهل نوعان:

النوع الأول: جهل يعذر به:

---

(١) ينظر: «نواقض الإيمان الاعتقادية» للوهيبي (١/ ٢٢٥-٢٩٣)، «إشكالية الإعذار بالجهل» لسلطان العميري.

(٢) «الشرح الممتع» (٦/ ١٩٣).

(٣) ينظر: «نواقض الإيمان الاعتقادية» للوهيبي (١/ ٢٣٥).

كمَن نشأ في مكان بعيد عن العِلم، أو كان حديثَ العهد بالإسلام، أو كان في أمر خفي لم يشتهر بين الناس، ولم يكثر حديثُ العلماء عنه.

وقد دلَّ على هذا جُملة من أدلة الكتاب والسنة:

أمَّا أدلة القرآن؛ فمنها:

قول الله - تعالى -: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ**﴾ [القصص: ٥٩]، وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿**رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ**﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال - عز وجل -: ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ونحوها من الآيات.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره: «(الخطأ): المخالفة بلا قصد للمخالفة؛ فيشمل ذلك الجهل؛ فإن الجاهل إذا ارتكب ما نُهِي عنه فإنه قد ارتكب المخالفة بغير قصد للمخالفة»(١).

وأمَّا أدلة السنة؛ فمنها:

عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ؛ فَوَاللهِ، لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا!**

(١) «تفسير الفاتحة و البقرة » لابن عثيمين (٣/ ٤٥٢).

فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ، فَأَمَرَ اللَّهُ الأَرْضَ، فَقَالَ: (اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ)، فَفَعَلَتْ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: (مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟) قَالَ: يَا رَبِّ، خَشْيَتُكَ، فَغَفَرَ لَهُ»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على الحديث: «فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا التفرق، فظن أنه لا يُعِيده إذا صار كذلك، وكل واحد من إنكار قدرة الله - تعالى -، وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت = كفر، لكنه كان - مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته منه - **جاهلا بذلك**، ضالًّا في هذا الظن مخطئا، فغفر الله له ذلك»(٢).

وعن أبي واقد الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، **وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ**، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا «ذَاتُ أَنْوَاطٍ»! فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ! قُلْتُمْ - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾** [الأعراف: ١٣٨]، **لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»(٣).

وعن عبد الله بن أبي أَوْفَى قال: لَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَا هَذَا، يَا مُعَاذُ؟!**» قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَقْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١١/٤٠٩).

(٣) **صحيح**: أخرجه الترمذي في سننه (٢١٨٠)، وأحمد في «المسند» (٢١٨٩٧) والطبراني في «الكبير» (٣٢٩١) واللفظ له، وصححه الألباني.

وَبطَارِقَتِهِمْ، فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَلَا تَفْعَلُوا؛ فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**»(١).

- **وأمَّا النُّقول عن أهل العلم في هذه المسألة، فكثيرة:**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا اتفق الأئمة على أن مَن نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان، وكان حديثَ العهد بالإسلام، فأنكر شيئا من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة؛ فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول»(٢).

وقال المُوَفَّق ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا خلاف بين أهل العلم في كُفر من تركها [يعني: الصلاة] جاحدا لوجوبها، إذا كان ممن لا يجهل مثله ذلك. فإن كان ممن لا يعرف الوجوب؛ كحديث الإسلام، والناشئ بغير دار الإسلام، أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم، لم يحكم بكفره»(٣).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلامه عمَّن جحد فرضا من فرائض الإسلام: «وأما جَحْد ذلك جهلا أو تأويلا يُعذر فيه صاحبه، فلا يكفر صاحبه

---

(١) **حسن صحيح**: أخرجه ابن ماجه (١٨٥٣)، وابن حبان (٤١٧١)، وأحمد (١٩٤٠٣) بلفظ مقارب، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١١/ ٤٠٧).

(٣) «المغني» (١٠/ ٨٢).

به؛ كحديث الذي جحد قُدرة الله عليه وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الريح، ومع هذا فقد غفر الله له ورحمه؛ لجهله»[١].

وقال - أيضا -: «وأما كُفر الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكُّن من معرفتها، فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل»[٢].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحاصل أن الجاهل معذور بما يقوله أو يفعله مما يكون كفرا، كما يكون معذورا بما يقوله أو يفعله مما يكون فسقا، وذلك للأدلة من الكتاب والسنة والاعتبار، وأقوال أهل العلم»[٣].

- **تحرير رأي المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]:**

أشار الشيخ في معرض كلامه على الفائدة الثانية إلى هذه المسألة، فقال: «فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا - وَهُوَ جَاهِلٌ - فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ».

فأوهمَتْ هذه العبارة أن الشيخ لا يَعْذُر بالجهل في مسائل الكفر، ومقتضى التحقيق والتحرير أن يُجمَع كلام الشيخ في هذه المسألة، ثم يُخلَص إلى رأيه فيها.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٣٣٨).

(٢) «طريق الهجرتين» ص٦١١.

(٣) «شرح كشف الشبهات» ص٤٦.

(٤) ينظر: «نواقض الإيمان الاعتقادية» للوهيبي (١/ ٢٦٨).

فإذا نظرنا إلى بقية أقوال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجدنا فيها قوله: «وأما ما ذَكر الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالاة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن الله ورسوله»[(١)].

وقال - أيضا -: «وأمَّا الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنَّا نكفِّر بالعموم ونوجب الهجرة إلينا على من قَدَر على إظهار دينه، وإنَّا نكفِّر مَن لم يكفِّر ومن لم يُقاتِل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكلُّ هذا من الكذب والبهتان الذي يصدُّون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنَّا لا نكفِّر مَن عَبَد الصنمَ الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما؛ لأجل جهلهم وعدم مَن يُنبِّهُهُم، فكيف نكفِّر من لم يشرك بالله إذا لم يُهاجر إلينا، أو لم يكفِّر ويُقاتِل، سبحانك هذا بهتان عظيم»[(٢)].

وقال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الذي لم تقم عليه الحُجة هو الذي حديث عهد بالإسلام والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية مثل الصرف والعطف فلا يكفر حتى يعرف؛ وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه فإن حجة الله هو القرآن فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة»[(٣)].

---

(١) «الرسائل الشخصية»، مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ص٢٥.

(٢) «الدرر السنية» (١/ ١٠٤).

(٣) «الرسائل الشخصية» ص١٤٨.

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: «والشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أعظم الناس توقُّفًا وإحجاما عن إطلاق الكفر، حتى أنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه ويبلِّغه الحجة التي يكفر تاركها»(١).

النوع الثاني: جهل لا يعذر به:

كمَن فرَّط في التعلم والسؤال في الأمور الظاهرة، مع تيسر الأسباب لذلك.

- **والخلاصة:**

أن الجهل يُعْذَر به صاحبُه في أصول الدين ونواقض الإيمان إذا لم يكن هناك تقصير أو تفريط من صاحبه؛ كمن نشأ في مكان بعيد عن العلم، أو كان حديث العهد بالإسلام، أو كان في أمر خفي لم يشتهر بين الناس، ولم يكثر حديث العلماء عنه.

وبناء عليه؛ فمن وقع في أمر كفري أو شركي وهو جاهل به، فله صورتان(٢):

الأولى: أن يكون من شخص لا يدين بالإسلام، ولم يكن يخطر بباله أن دينا يخالف ما هو عليه.

---

(١) «منهاج التأسيس» ص٩٨.

(٢) ينظر: «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (٢/ ١٣٠).

فهذا تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا (الكفر)، وأما في الآخرة فأمره إلى الله – عز وجل –. والقول الراجح أنه يمتحن في الآخرة، والله أعلم بما كانوا عاملين، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

الثانية: أن يكون من شخص يدين بالإسلام، ولكنه عاش على هذا المكفِّر ونشأ عليه، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبَّهَه أحد على ذلك، فهذا تجري عليه أحكام الإسلام ظاهرا، أما في الآخرة فأمره إلى الله – عز وجل – وقد دل على ذلك الكتاب، والسنة، وأقوال أهل العلم كما سبق.

المبحث الثاني: أعداء التوحيد، وكيف تكون مواجهتهم؟

أشار الشيخ إلى جملة من المعالم في هذه المسألة:

المَعْلم الأول: العداوة ثابتة لدعاة التوحيد:

فما بُعِث نبي إلا كان له أعداء ينابذونه، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

وهكذا أتباع الأنبياء لم يسلَمُوا من هذه العداوة، ومنهم الشيخ المصنِّف؛ فقد ناله ما ناله من الأذى والعداء بسبب دعوة التوحيد.

المَعْلم الثاني: أعداء التوحيد لديهم علوم متنوعة:

فليس كل من عادى دعوة التوحيد من الجهال والكبراء، بل منهم من عنده شيء من العلم على اختلاف فنونه، وله مؤلفات وعنده حجج، ومعه فصاحة

وبيان، قال الله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [غافر: ٨٣]، فأثبت لهم علما.

المَعْلم الثالث: مواجهة أعداء التوحيد بقوة القلب والعلم:

إذا تقرر أن عداوة التوحيد باقية؛ فإن الداعي إلى التوحيد الصحيح عليه أن يجمع بين أمرين:

الأمر الأول: قوة القلب وشجاعته، ويحصل هذا بالتعلق بالله والاستعانة به والتوكل عليه، واليقين بدينه وبنصره، ولا يتسرب إليه الضعف والعجز، فإن الدعوات الشركية من كيد الشيطان، والله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

الأمر الثاني: التسلُّحُ بالعِلم، ومعرفة حجج القوم وشبهاتهم، وكيف ينقضها نقضا محكما، وهذا هو ثمرة دراسة هذا الكتاب.

وليَبْشَر(١) بالخير والظفر، فإنَّ الله - تعالى - يقول: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَجُنْدُ اللَّهِ - تَعَالَى - هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ كَمَا هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وَإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ».

(١) في «المصباح المنير» (١/ ٤٩): «بَشِرَ بكذا يَبْشَرُ؛ مثل: فَرِحَ يَفْرَحُ، وزنا ومعنى».

وأعداء الدين نوعان:

١- **الكفار**: وهؤلاء يُجاهَدون بالحجة والبيان أولا، ثم يجاهدون بالسيف والسنان ثانيا.

٢- **المنافقون**: وهؤلاء يُجاهَدون بالحجة والبيان.

قال تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ**﴾ [التوبة: ٧٣].

وأول العلوم وأولاها: كتاب الله - تعالى -، فعلى داعية التوحيد أن يخُصَّه بمزيد عناية وجهد في ضبط ألفاظه واستحضار الآيات، وفهم معانيها.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ ﴿**تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً**﴾ [النحل: ٨٩]، فَلا يَأْتِي صَاحِبُ باطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبَيِّنُ بُطْلانَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا**﴾ [الفرقان: ٣٣]، قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: هَذِهِ الآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأْتِي بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

ومن تأمل قصة الغلام مع الملك والساحر وتدبرها؛ وجد فيها دروسا وعبرا في هذا الباب، ولولا خشية الإطالة لسقت القصة كاملة مع التعليق عليها بما يناسب هذا المبحث(١).

•••

---

(١) ينظر: صحيح مسلم، حديث رقم (٣٠٠٥).

المقطع الرابع

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلامٍ احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُون فِي زَمَانِنَا عَلَيْنَا، فَنَقُولُ: جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٌ، وَمُفَصَّلٌ.

أَمَّا الْمُجْمَلُ فَهُوَ الأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا، وَذَلِك قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، الآيَةَ. وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ وَيَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَاحْذَرُوهُمْ».

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِين: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أَوْ إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ، أَوْ إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللَّهِ، أَوْ ذَكَرَ كَلامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَجَاوِبْهُ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - ذَكَرَ أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ، وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ. وَمَا ذَكَرْتُه لَكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقِرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَّرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ، أَو الأَنْبِيَاءِ، أَو الأَوْلِيَاءِ مَع قَوْلِهِم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ، لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ. وَمَا ذَكَرْتَه لِي - أيُّهَا الْمُشْرِكُ - مِن الْقُرْآنِ، أَوْ كَلاَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَلكِنْ أقْطَعُ أنَّ كَلاَمَ اللَّهِ لا يَتَنَاقَضُ، وَأَنَّ كَلاَمَ النَّبِيِّ ﷺ لاَ يُخَالِفُ كَلاَمَ اللَّهِ - عزَّ وجَلَّ -. وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلكِنْ لا يَفْهَمُهُ إلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ - تَعَالَى -، ولا تَسْتَهْوِنْهُ؛ فَإِنَّهُ - كَمَا قَالَ تَعَالَى -: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]».

الشرح:

تضمَّن هذا المقطع مبحثا مهما، وهو:

مبحث: تأصيل جدال المنحرفين في توحيد العبادة:

وهي قواعد منهجية تُعِين المنافح عن التوحيد في جداله ونقاشه للمُلبِّسين في هذا الباب سواء كان النقاش شفهيا أو كتابيا، وقد كان من منهج السلف وأتباعهم الردُّ على المخالفين في العقيدة والكتابة في ذلك، مثل «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«الرد على بشر المريسي» للإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيرهما.

وهذا باب عظيم من أبواب الجهاد، قال محمد بن يحيى الذهلي: «سمعت يحيى بن معين يقول: الذَّبُّ عن السنة أفضل من الجهاد في سبيل الله. فقلت

ليحيى: الرجل ينفق ماله، ويتعب نفسه، ويجاهد، فهذا أفضل منه (يعني الذاب عن السنة)؟! قال: نعم، بكثير»[1].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٌ، وَمُفَصَّلٌ[2]...»، ثم ذكر الجواب المُجمَل، ومثَّل عليه.

وهذا الجواب المُجمَل قاعدة عامة تصلُح في جميع الشبهات عند عدم التمكُّن من الرد المفصل عليها، كما قال الشيخ: «.. وَأَنْتَ لاَ تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَجَاوِبْهُ بِقَوْلِكَ ..»، فمفهومه أن مَن فهِم كلام المجادِل وتمكَّن من تفنيد شبهته تفصيلا، فليقم بذلك.

ذكر الشيخ قاعدة واحدة نبدأ بها، ثم نذيِّل عليها بقواعد أخرى مفيدة في بناء منهجية راسخة لطالب العلم في الرد على الشبهات، والنقاش في مسائل البدع والمحدثات[3].

أولا: قاعدة المحكم والمتشابه:

- **المحكم**: ما اتَّضح معناه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥١٨).

(٢) المُجمَل يقابَل تارة بالمفصل - كما هنا -، ويقابل بالمبيَّن - كما في أصول الفقه -، به: ما يتوقف فَهْم المراد منه على غيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣، ومواضع أخرى]، فهذا مجمل جاءت السنة ببيانه.

(٣) ينظر: قواعد في الرد على المخالفين ودحض شبهاتهم، في موقع الدرر السنية: http://www.dorar.net/enc/aqadia/١٨٣

أي: ما دلَّ بنفسه دلالة واضحة على معناه الذي لا يقبل نسخا، ولا يحتمل تأويلا. وذلك كالنصوص والظواهر. وسمي بذلك؛ لأنه من البيان في غاية الإحكام والإتقان.

ومن أمثلته:

١ - نصوص العقائد؛ كالإيمان والتوحيد، فإنها لا تقبل التبديل والتغيير، كما لا تحتمل التأويل؛ لأن التأويل اجتهاد، ومثلها لا يندرج تحت ما يجوز فيه الاجتهاد.

٢ - النصوص التي أمَرَت بأمهات الفضائل التي لا يُتصور لها تبديل أو تغيير؛ كنصوص بر الوالدين وصلة الأرحام، والأمر بالعدل والإحسان وتحريم الظلم والعدوان.

٣ - القواعد العامة التي قامت عليها شرائع الإسلام؛ كرفع الحرج، ومنع الضرر، واعتبار الأمور بمقاصدها.

وحكم هذا النوع: وجوب العمل بما دل عليه، وهو حجة قطعية الدلالة.

- **المتشابه:** ما لم يتضح معناه.

وبعبارة أخرى: هو اللفظ الذي لا تدُلُّ صيغتُه على المراد منه، وليس ثمة قرائن تبيِّنه، واستأثر الله - عز وجل - بعلم حقيقته.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧].

فجعل «**المُحكَم**» أمَّ الكتاب، وأُمُّ الشيء: معظمُه وأكثره. أمَّا «**المتشابه**» فجاء فيه بلفظ يدل على التقليل، وهذا هو المتناسب مع ما أنزل الله – تعالى – القرآن لأجله، أن يكون أكثره واضحا لا لبس فيه ولا إشكال، ما خفي منه على فَرْدٍ علمه الآخر، وهذا معنى وصفِ القرآن بالهداية والتبيان والنور.

- **والمتشابه نوعان:** متشابه نسبي، ومتشابه حقيقي مطلق.

والفرق بينهما: أن الحقيقي المطلق يخفى على كل أحد. والنسبي يخفى على البعض دون الكل.

وبناء على هذا التقسيم، ينبني الوقف في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ**﴾ [آل عمران: ٧]، فعلى الوقوف على ﴿**إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ يكون المراد بالمتشابه المطلق، وعلى الوصل ﴿**إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ**﴾ يكون المراد بالمتشابه: المتشابه النسبي.

ومثال المتشابه الحقيقي (المطلق):

نصوص صفات الله – عز وجل –، لا من جهة معانيها؛ فإنها بألفاظ عربية مُدرَكة المعاني، وإنما الاشتباه في إدراك كيفياتها وكنهها.

ومثاله - أيضا -: حقائق ما أخبر الله به من نعيم الجنة وعذاب النار.

ومثال المتشابه النسبي:

ما يخفى على بعض العلماء، ويدركه بعض الراسخين في العلم. جاء عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أنه قال: «أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»(١).

وحكم هذا النوع (المتشابه):

أنَّ المتشابه الحقيقي يجب الإيمان به كما ورد، مع تفويض العلم بكيفيته وكنهه إلى الله - عز وجل -. ولا يُخاض في ابتغاء تأويله؛ إذ الخوض في ذلك من ذرائع الفتنة والحيرة والضلال.

قال تعالى: ﴿**وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ**﴾ [آل عمران: ٧-٨].

وعن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: تَلا رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ** ...﴾ الآيَةَ، إلى آخِرِها، قالَتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»(٢).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَفرًا كَانُوا جُلُوسًا بِبَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «**بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ إِنَّمَا ضَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَا هُنَا فِي شَيْءٍ، انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ عَنْهُ، فَانْتَهُوا**»(١).

وأما المتشابه النسبي: فالواجب الإيمان بالنص في الجملة، حتى يتبين معناه بالنظر والدرس لمن كان أهلا، أو بسؤال العلماء الذين يبيِّنون ذلك؛ قال الله - تعالى -: ﴿**فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل:٤٣].

- **فائدة:**

القرآن كله محكم باعتبار، وكله متشابه باعتبار، وبعضه محكم وبعضه متشابه باعتبار ثالث:

فوصفه بأنه محكم في عدة آيات؛ منها قوله - عز وجل -: ﴿**كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾ [هود: ١]، ومعنى هذا: أنه في غاية الإحكام صدقا في الأخبار، وعدلا في الأحكام.

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد في المسند (٦٨٤٥)، وصححه الأرناؤوط، ولمسلم نحوه في صحيحه (٢٦٦٦).

ووصفه بأنه متشابه في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر:٢٣]، أي: متشابها في الصدق والحق والفصاحة.

ووصفه بأنه: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران:٧]، فيكون معنى المحكم والمتشابه ما سبق في أول المبحث.

ثم ذكر الشيخ مثالا تطبيقيا على هذه القاعدة، سيأتي مُوضَّحا في سياق الشبهات، إن شاء الله - تعالى -. وحاصله: رد المتشابه إلى المحكم، والتمسك بالمحكمات عند المشتبهات.

وهي قاعدة نافعة، وحجة واضحة تصلح في كثير من القضايا التي يكثر الجدال والتلبيس حولها.

مثال ذلك: لو أورد شخصٌ بعضَ المآخذِ على عثمانَ بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأراد بذلك الحطَّ من قَدْرِه. فقل: فضيلة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ثابتة عندي بالنصوص الصريحة الصحيحة، وهو أحد الخلفاء الأربعة الذين أمرنا باتباع سنتهم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ومناقبه ومآثره في الدِّين عظيمة مشهورة، وما ذكرته من هذه المثالب لا أعرف وجهها، ولا أدع المحكمات الواضحات في فضله ومنزلته لما تقوله.

ثانيا: المُجادِل يحتاج إلى أمرين[1]:

الأول: إثبات دليل قوله، و**الثاني:** إبطال دليل خصمه.

---

(١) ينظر: «شرح كشف الشبهات» للشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن مجموع مؤلفاته (٧/ ٥٢).

فحينما تختلف مع شخص في مسألة من مسائل توحيد العبادة، فعليك أن تُثبِت قولك بالدليل الصحيح، ثم تنقض قول الخصم بالحجة والبرهان.

وهذا يتطلب قوة علمية في فهم مذهبك جيدا، وإدراك أدلته، ووجه الدلالة منها.

وفهم مذهب الخصم، وإدراك أدلته، والتمكن من الرد عليها.

وهذا يؤكد أن هذا الباب لا يتقَحَّمُه إلا من كان مُؤَهَّلا في علمه وبيانه، ولا تدفعه العواطف والحماس فيخوض في نقاشات ومناظرات علنية عبر الفضائيات واللقاءات والإنترنت؛ فيسيء إلى الحق الذي يحمِلُه، وليس كل من يعلم الحق مؤهَّلا للدفاع عن الحق والجدال عنه.

ثالثا: الإنصاف والتجرد للحق:

فلا بُدَّ أن يكون باعثُ الجدالِ معرفةَ الحق، وبيانَ دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي جاء به رسوله ﷺ، ولو تبيّن أنه مخطئ سارع بالرجوع، وإذا ظهر له الصواب قبِله ممّن كان.

قال تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾ [المائدة: ٨]، ومن العدل فيهم قبول ما عندهم من الحق.

وفي دعاء النبي ﷺ: «**اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(١).

وفي قصة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع الشيطان أن الأخير عَلَّمه أن يقرأ آية الكرسي قبل النوم، وقال: «لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلاَ يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ»(٢)، فأخذنا منه هذه الفائدة ونسبناها له مع شدة عداوتنا له، فلا يتعصب المرء لمذهبه أو شيخه، فالحق لا يعرف بالرجال.

رابعًا: إن كنت ناقلا فالصحة، أو مدعيا فالدليل:

كل دعوى لابد من إقامة الدليل عليها لقبولها، وإلا كانت مجرد دعوى.

والدعاوى ما لم يقيموا عليها   بيناتٍ أصحابُها أدعياءُ

والدليل إما أن يكون نقليًّا أو عقليًّا، والمطلوب في النقلي تحرير صحته، وفي العقلي إظهار صراحته وبيان حُجته.

ولهذا تجد كثيرا من أهل البدع يستدل على بدعته، بنقل ضعيف، أو موضوع، أو دلالة ضعيفة، أو بعقل فاسد.

فالشيعة الرافضة يكثر عندهم الاستدلال بالنُّقول الموضوعة والضعيفة، وكذلك الدلالة الضعيفة، ويشاركهم في ذلك طوائف من المتصوفة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٧٧٠)، من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣١١).

وكل نقل تنقُلُه عن أحد لا بد من إثبات صحته.

ومن التطبيقات العملية لهذه القاعدة ما سطَّره ابن تيمية في «منهاج السنة»، ومن عجز عن قراءته فعليه بمختصره للشيخ عبد الله الغنيمان، وهو في جزء واحد.

خامسا: كلام العالم - مهما بلغ - يُستدل له، ولا يُستدل به:

قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر. وأشار إلى قبر النبي ﷺ»[١].

فكلام العالم - مهما بلغ في علمِه - لا يكون حجة يستدل بها، لكن يستفاد منه في فهم كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وإن خالفهما طُرِح كلامُه مع حفظ مكانته.

سادسا: تحرير محل النزاع في المسألة المختلف فيها:

ومعنى تحرير محل النزاع: بيان موضع الاتفاق، وتحديد نقطة الخلاف، ثم هل الخلاف حقيقي أو لفظي؟ وإن كان حقيقيا؛ فهل هو اختلاف تنوع فيُمكن تصحيح الأقوال جميعا؟ أم اختلاف تضاد؛ لا يمكن تصحيح الأقوال جميعا؟.

وهذا الترتيب المنهجي يختصر الوقت، ويحقِّق المقصد، ويحمِي من تشعُّب الخلاف فيما لا خلاف فيه.

---

(١) «مختصر المؤمَّل في الردِّ إلى الأمر الأول»، لأبي شامة المقدسي ص٦٦.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

سابعا: الرجوع إلى الأصول المتفق عليها بين الطرفين:

الخصمان إما أن يتفقا على أصل يرجعان إليه أو لا؛ فإن اتفقا رجعا إليه، وإن لم يتفقا عليه لم تقع بمناظرتهما فائدة، لعدم قبوله من أحدهما، فيصير الإتيان به عبثا.

فلو تناظر سلفي مع صوفي، واستدل الصوفي على المسألة بالمنامات فلا يُقبَل؛ لأن السلفي لا يراه دليلا.

ولو تناظر مسلم مع ملحد، واستدل المسلم بالقرآن فلا يستقيم؛ لأن الملحد لا يؤمن بالقرآن، وإنما يحاجُّه بالحجج العقلية والفطرية.

ولو تناظر سني مع شيعي فيصح الاستدلال بالقرآن؛ لأن الطرفين يقبلانه أصلا.

وهذه القواعد السابقة أمثلة، وثمة غيرها مما لا يتناسب مع موضوع هذا المتن.

• • •

المقطع الخامس

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأمَّا الجَوَابُ المُفَصَّلُ: فَإنَّ أعْدَاءَ اللهِ لَهُم اعْتِرَاضَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى دِينِ الرُّسُلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ. مِنْهَا قَوْلهُمْ: نَحْنُ لاَ نُشْرِكُ باللَّهِ شَيْئًا، بَلْ نَشْهَدُ أنَّهُ لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلاَ يَنْفَعُ، وَلا يَضُرُّ = إلَّا اللَّهُ – وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ –، وأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفعًا، وَلاَ ضَرًّا، فَضْلا عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ، أَوْ غَيْرِهِ. وَلكِنْ أنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَطْلُبُ مِن اللَّهِ بِهِمْ = فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ لِي – أَيُّهَا الْمُبْطِلُ –، وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ لاَ تُدَبِّرُ شَيْئًا، وإنَما أَرادُوا مِمَّنْ قَصَدُوا الْجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهُ».

الشرح:

أشار الشيخ إلى أحد مسالك أعداء الرسل في مواجهة الحق، وهو: إثارة الشبهات والتلبيس على الناس؛ لصَدِّهم وزعزعة إيمانهم بما جاء به الرسل.

قال تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ١١٢ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[الأنعام:١١٢-١١٣].

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَـٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وهو مسلك قديم جديد، لا يزال الزائغون عن سبيل الهدى يبثون هذه الشبهات وينشرونها، ويتفننون في عرضها وتقديمها في قوالب براقة، وعبارات مُنَمَّقة.

ثم ساق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثالا على ذلك، وهو:

الشبهة الأولى: فهم حقيقة الشرك.

العرض:

يقول هؤلاء: نحن ننفي الشرك عن أنفسنا؛ لأننا نؤمن بالله ربا وإلها، وأنه لا يخلُق ولا يرزُق ولا ينفع ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدا ﷺ لا يملك لنفسه نفعا ولا ضَرًّا فضلا عن غيره؛ كعبد القادر الجيلاني (وهو: رجل صالح من أهل بغداد، توفي سنة ٥٦١ هـ)، فكيف مع هذا تجعلوننا مشركين كعَبَدَة الأصنام؟!

وغاية ما أنكرتم علينا أننا وجدنا أُناسا صالحين، لهم منزلة عند الله – تعالى –، ونحن أصحاب ذنوب وتقصير، فنجعلهم وسائط وشفعاء بيننا وبين الله – تعالى –!

النقض:

هذه الشبهة – عند التأمل – مُرَكَّبة من شبهتين:

- **الأولى: حصر الشرك في معنى الربوبية:**

فهُم يقرِّرون أن التوحيد هو إفراد الله بالخلق والملك والتدبير، ولا يزول التوحيد إلا بزوال ذلك، فمن دعا الولي واستغاث به فليس بمُشرك إلا إذا اعتقد أنه المدَبِّر المستقِل بالخلق، ومؤدَّى هذا عدم التفريق بين توحيد الربوبية وتوحيد العبادة؛ فالمشرك في عبادة الله: هو من أخل بتوحيد الربوبية فحسب!

والجواب من أوجُه:

الأول: أن شرك الأمم السابقة كان في توحيد الألوهية، ولا يُعرف عن أُمَّة أنها نازعت الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الربوبية. وأول شِرك وقع كان في قوم نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في عبادة تماثيل قوم صالحين، قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ**﴾ [الأعراف: ٥٩].

وهكذا كُلُّ رسول يقول لقومه: ﴿**يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ**﴾ [الأعراف: ٥٩، ومواضع أخرى]، ولم يكن يدعوهم إلى معاني الربوبية؛ لأن المخالفة وقعت منهم بالإشراك في العبادة.

وأما قول فرعون: ﴿**أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ**﴾ [النازعات: ٢٤]، فكان مكابرة لا تنطوي عليها نفسه. قال الله عنهم: ﴿**وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ**﴾ [النمل: ١٤]، وقال موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ له: ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا**﴾ [الإسراء:١٠٢].

الثاني: أن المشركين الذين بُعِث فيهم النبي ﷺ كانوا مُقرِّين بتوحيد الربوبية، مشركين بالله في عبادته، كما سبق بيان ذلك بأدلته، ولم ينفعهم ذلك.

وكانوا يقولون في تلبيتهم: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»(١).

وعن عمران بن حصين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال النبي ﷺ لأَبِي: «**يَا حُصَيْنُ، كَمْ تَعْبُدُ اليَوْمَ إِلَهًا؟**» قَالَ أَبِي: سَبْعَةً؛ سِتَّةً فِي الأَرْضِ، وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «**فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟**» قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ(٢).

فتبيَّن بهذا أن المشركين قديما وحديثا لم يعتقدوا في معبوداتهم الاستقلال بالتأثير والتدبير والخلق، وإنما صرفوا العبادة لها لتكون شفعاء ووسطاء لهم عند الله - تعالى -، ومع ذلك كانوا كفارا مشركين، قاتلهم النبي ﷺ واستباح دماءهم وأموالهم ونساءهم.

الشبهة الثانية: دعاء الصالحين من باب الواسطة والشفاعة لمنزلتهم وجاههم عند الله - تعالى -.

واتخاذ الصالحين وسائط بين العبد وبين الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ يحتمل صورا:

---

(١) صحيح مسلم (١١٨٥).

(٢) **ضعيف**: أخرجه الترمذي (٣٤٨٣)، والبزار في مسنده (٣٥٨٠)، وضعفه الألباني.

الأولى: أن يأتي الصالحَ، ويستغيث به، ويسأله قضاء الحاجات التي لا يقدر عليها إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والثانية: أن يجعله وسيلة، فيسأل اللهَ بجاه فلان الصالح ومنزلته.

والثالثة: أن يسأله الدعاء لجاهه وصلاحه. فيأتي الرجل الصالح، ويقول: ادع الله لي بكذا. وقد يكون هذا الصالح حيا أو ميتا.

ومنها: الاستشفاع بالرَّجُل الصالح على الله - تعالى -. فيُقال له: نطلب منك أن تكون شافعا لنا عند الله، فتدعو الله لنا.

والكلام هنا في الصورة الأولى.

العرض:

قالوا: قول القائل: «أغثني، يا رسول الله»، أو غيره من الأولياء والصالحين؛ هذا من باب المجاز، والإسناد فيه باعتبار التسبب والتوسط بالشفاعة، ولا يُقصد الغوث باعتبار الخلق والإيجاد كقوله: «أغثني، يا الله».

النقض(١):

يجاب عما ذُكِر من أوجُه:

الأول: أن هذا المعنى هو ما كان عليه المشركون في الجاهلية: أنَّ أصنامهم لا تُدَبِّر ولا تخلُق، ولكن أرادوها وسائط وشفعاء.

---

(١) ينظر: «شبهات المبتدعة في توحيد العبادة» للهذيل ص٤٧٣.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال جلَّ ذكرُه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣].

الثاني: أنَّ كثيرا ممن يقع في هذا الدعاء لا يقوم في قلبه هذا المعنى المذكور، بل تجِدُه متعلِّقا بذاك المدعو يرجوه ويطلبه، والداعي لا يعرف المجاز الإسنادي ولا غيره.

أرأيت امرأة حُرمت مِن الذرية عشر سنوات، فذهبت لمقام وَلِيٍّ من الأولياء، وقطعت المسافات، وتحملت المشقات، وبذلت الأموال، حتى وصلت إليه، فقامت على أعتابه، ونادت: يا سيدي اغثني، الولدَ الولد، المددَ المدد!.

أيقوم في قلبها التعلُّق بهذا الولي، وأنه قاضي حاجتها؟ أم أنها متعلقة بالله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ متوجهة إليه، ولكن جعلت الولِيَّ من باب الإسناد والتوسط؟.

ظاهر الحال: الأول.

الثالث: يُقال: أثبتوا أن هذا سبب صحيح لتحقُّق المراد، وأن هذا السبب جائز شرعا.

والأمران منتقضان: فليس دعاء الأنبياء والأولياء سببا لتحقق المقصود. ولو سلَّمنا بأنه سبب، فليس مشروعا بل ممنوع، لم يُؤْثَرْ عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا التابعين لهم بإحسان.

وقع الصحابة في كُرَب وشدائد، ولم يُنقل عن أحد منهم، أنه استغاث برسول الله ﷺ يوما بعد موته، ولا نُقل ذلك عن أحد من التابعين، مع كونهم أحرص الناس على الخير.

ومن المعلوم أن بعض الأمور قد تكون أسبابا صحيحة لكنها غير جائزة، كما لو قال قائل: من شهد معي أعطيته مائة ألف ريال، وهي شهادة زور، فتكون سببا لتحصيل مال كثير، وهكذا السحر والظلم والكذب قد تكون أسبابا لتحصيل بعض المطالب، لكنها ممنوعة.

الرابع: بيَّن الله - تعالى - في مواضع من كتابه أن دعاء غير الله لا ينفع الداعي، بل ينقلب وبالا عليه.

قال تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ**﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

الخامس: أن المشروع للمسلم إذا وقع في كُربة أو معصية، أن يتوجه إلى ربه ويتعلق به بطلب الغوث والفرج والمغفرة، لا أن يتعلق بالمخلوقين مهما كانت

منزلتهم، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ**﴾ [غافر: ٦٠]، ولم يقُل: توسلوا بالأنبياء، واتخذوا الشفعاء.

وأعلَمَ عباده أنه قريب منهم، فقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقرَّر النبي ﷺ هذا المبدأ، كما في وصيته لابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ**»(١)، وعلى هذا سار السلف الكرام ومن تبعهم بإحسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

- **تتمة في صور الدعاء الشركي والبدعي(٢):**

١- الدعاء الشركي. وله صور؛ منها:

أ- دعاء الميت. وله صورتان:

الأولى: أن يسأل الميت، وقد حضر عند قبره ووقف عليه.

وهذا كالذي يقع من الزائرين عند الأضرحة والقباب والمشاهِد؛ حيث يصرخون وينادون ويستغيثون بصاحب القبر، ويقولون: يا أيها الولي الفلاني، أنا ببابك وفي حضرتك، أسألك كذا. ويقول أحدهم مثلا: يا سيدي عبد القادر، ارزقني ولدا!.

---

(١) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني.

(٢) هذه التتمة سبق ذكرها في «شرح كتاب التوحيد»، فرأيت إيرادها هنا؛ لمناسبتها وأهميتها.

الثانية: أن يسأل الميت ويستغيث به من مكان بعيد، فيسأله شفاء المريض، أو تفريج الكربات، أو غير ذلك. وربما وقع ذلك في مكان أو زمان فاضل.

وحكم هذا النوع - بصورتَيْهِ -: أنَّه شرك أكبر مُخرج عن المِلَّة؛ لما يأتي من الأدلة. والصورة الثانية أشد من الأولى.

ب- دعاء الحي الغائب. وله صورتان، أيضا:

الأولى: أن يسأله ما يقدر عليه لو كان حاضرا. كما لو سقط رجل في بئر، فنادى: يا سيدي فلان - من الأحياء - خلِّصني مما أنا فيه.

الثانية: أن يسألَه ما لا يقدر عليه لو كان حاضرا، كجعل الحَمْلِ ذكرا.

وحكم هذا النوع: أنَّه شرك أكبر مخرج من المِلَّة، أيضا. والصُّورة الثانية فيه أشد من الأولى.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دعاؤه إياه يدل على أنه يعتقد أن له تصرفا في الكون؛ فيكون بذلك مشركا»(١).

فكل من الصورتين يدلُّ على اعتقاد علم الغيب في هذا المدعو، والقدرة على التصرف في الكون!. وتزيد الثانية: صرف الدعاء فيما لا يقدر عليه إلا الله.

ج- دعاء الحي الحاضر غير القادر على وجه التعبد:

---

(١) «شرح ثلاثة الأصول» ص٣٥.

وصورته ومثاله: أن يسأل الحي الحاضر ما لا يقدر عليه، فيقف بين يديه ويقول مثلا: يا سيدي فلان، أجدبت الأرض فأغثنا بالمطر، المَدَدَ المَدَدَ. أو يأتيه آخر يطلب منه الولد. وتكثر هذه الصورة بين المريدين وشيوخهم عند غلاة الصوفية.

وحكم هذا النوع، كسابِقَيه: أنَّه من الشرك الأكبر المخرج من الملَّة؛ لأن الدعاء عبادة، وقد صرفها لغير الله. ثم إن هذا لا يصدُر إلا مع اعتقاد قوة خفية وقدرة على التصرف في الكون في هذا المدعو؛ فهذا شرك في الربوبية، تبعه شرك في الألوهية.

د- سؤال الميت أو الغائب أن يدعو الله أو أن يشفع عند الله:

وله صورتان:

الأولى: أن يسأل ميتا أو حيا أن يدعو الله له، وهو بعيد عنه.

فهذه الصورة تقع من بعض المسلمين، إذا وقع أحدهم في شدة أو كرب؛ نادى: يا سيدي البدوي، يا ولي الله - من الأحياء -، ادعُ الله لي بالخلاص، وهو بعيد عنه.

وحكم هذه الصورة: أنَّها من الصُّور الشِّركِيَّة؛ لأنه يعتقد في هذا الميت من صفات الربوبية، كعلم الغيب وسماع الأصوات البعيدة.

الثانية: أن يسأل ميِّتا عند قبرِهِ وضريحه؛ فيقول: يا رسول الله، أو يا سيدي ادع الله أن يغفر لي.

وحكم هذه الصورة: أنَّها من البِّدع ووسائل الشرك؛ حيث تؤدي إلى دعاء الميت نفسه فيما بعد.

ولهذا لم يتوسل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إلى الله بطلب الدعاء من رسوله ﷺ بعد موته؛ فإن الناس لما أصابهم الجدب في عهد عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا»(١).

وهذه المسألة متعلقة بسماع الأموات. والأصل أنهم لا يسمعون؛ لقوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ**﴾ [فاطر: ٢٢]، إلا ما استثني بالدليل كأصحاب قليب بدر، وسماع المدفون قرع النعال.

وهذه المسألة - أعني الصورة الثانية - محل خلاف بين أهل العلم.

ولا يقال بأنها شرك؛ لعدم مُوجِبه، وفرق بينها وبين ما قبلها.

فمحل هذه الصورة في النوع الثاني الآتي (الدعاء البدعي)، وإنما ذُكِرت هنا لمناسبة التقسيم.

٢- الدعاء البدعي. وله صور(٢):

أ- قصد الدعاء عند القبور والأضرحة والمقامات:

وصورته: أن يقصد قبر النبي ﷺ أو أحد الصحابة أو الأولياء والصالحين، ويدعو الله عنده معتقِدا أن الدعاء هناك أفضل، وله مزية، وأقرب للإجابة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠١٠ و٣٧١٠).

(٢) ينظر: «الدعاء» للعروسي (٢/ ٦٠٤).

وهذا يقع كثيرا عند قبر النبي ﷺ؛ حيث يُستقبل القبر بالدعاء، وتُستدبر القبلة!.

وحكم هذه الصورة: أنَّها بدعة؛ إذ لم يفعلها النبي ﷺ ولا أصحابه ولا أحد من سلف الأمة. ولو كان خيرا لسبقونا إليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما أحفظ لا عن صحابي ولا عن تابعي ولا عن إمام معروف أنه استحب قصدَ شيء من القبور للدعاء عنده، ولا روى أحد في ذلك شيئا، لا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الأئمة المعروفين، وقد صنف الناس في الدعاء وأوقاته وأمكِنَتِه وذكروا فيه الآثار، فما ذكر أحد منهم في فضل الدعاء عند شيء من القبور حرفا واحدا فيما أعلم»(١).

ولما فتح الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بيت المقدس لم يقصدوا قبر الخليل ولا غيره للدعاء أو الصلاة. بل المنقول عنهم أنهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لما فتحوا أرض الشام والعراق وغيرِهما إذا وجدوا قبرا يُقصد الدعاء عنده غيَّبوه وأخفوه(٢).

والقاعدة: أنَّ تخصيص العبادة بمكان معين لم يأت به الشرع بدعة في هذا العمل. والآثار عن السلف في ذلك كثيرة:

منها: ما جاء عن علي بن الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أنه رأى رجلا يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو، فقال: ألا أحدثك بحديث

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ص٣٦٨.

(٢) ينظر: «منهاج السنة» (٢/٤٣٨)، و«إغاثة اللهفان» (١/١٥٨).

سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُمَا كُنْتُمْ**»(١).

ب- طلب الدعاء من الميت عند قبره:

بأن يسأل ميتا عند قبره وضريحه فيقول: يا رسول الله، أو يا سيدي، ادع الله أن يغفر لي. وهذه هي الصورة الثانية من النوع الرابع من الدعاء الشركي، وسبق ذكرها وبيان حكمها.

ج- التوسل بجاه النبي ﷺ أو غيره من الصالحين.

والتوسل يُطلق في الشرع وفي كلام السلف رضي الله عنهم على أمرين(٢):

الأول: التقرب إلى الله - تعالى - بما شرعه من الإيمان به وتوحيده والإيمان برسوله ﷺ وتصديقه ومحبته وطاعته، وجميع الأعمال الصالحة والمشروعة. قال تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ**﴾ [المائدة: ٣٥].

---

(١) **ضعيف:** أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦٧٢٦)،وابن أبي شيبة (٧٥٤٢)، ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (٤٦٩)، ومن طريقهما الضياءُ في «المختارة» (٤٢٨)، وقال محققه: إسناده ضعيف.

وحسنه السخاوي في «القول البديع» ص١٦١، وقال العصيمي في «الدر النضيد» ص٧٩: «في الإسناد يسير ضعف، والشواهد المتقدمة تجعله حسنا».

(٢) ينظر: «الدعاء» للعروسي (٢/٦٢٨).

الثاني: طلب الدعاء والشفاعة من الرَّجُل الحي الحاضر؛ كما في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ...»[1].

ثم حدث إطلاقان آخرا ن عند المتأخرين لا يعرفون من التوسل إلا إياهما.

الأول: التوسُّل بذوات الصالحين.

الثاني: نداء الأموات والغائبين واستغاثتهم، والصراخ والهتاف بأسمائهم.

فهذان المعنَيان يُطلق عليهما لفظ التوسل عند المتأخرين، مع أن هذا الإطلاق لم يكن معروفا لا في اللُّغة العربية ولا في الشرع ولا في إطلاقات السلف.

والحديث عن التوسُّل يطول، لكن المقصود ذكرُ ما يتصل به من صور الدعاء غير المشروع، وهي: **التوسل بجاه النبي ﷺ أو غيره من الصالحين في الدعاء**؛ كأن يقول: اللّهم إني أسألك بجاه نبيك أن تغفر لي.

فهذا توسل بدعي؛ لأن جاه ذي الجاه ليس له أثر في قبول الدعاء؛ لأنه لا يتعلق بالداعي، ولا بالمدعو، وإنما هو من شأن ذي الجاه وحدَه، فليس بنافع لك في حصول مطلوبك، أو دفع مكروبك، ووسيلة الشيء ما كان موصلا

---

(١) تقدم تخريجه.

إليه، والتوسل بالشيء إلى ما لا يوصل إليه نوع من العبث، فلا يليق أن تتخذه فيما بينك وبين ربك(١).

ويجوز التوسل بجاه الله - تعالى -، كأن يقول: أسألك بجاهك العظيم؛ لأن جاه الله عظمته وهي صفة من صفاته.

- **مسألة: طلب الدعاء من الحي الحاضر:**

وله صور(٢):

الصورة الأولى: إذا كان فيه مصلحة عامة:

وهذا مستحب، وجاء في السنة غير مرة؛ منها:

---

(١) ينظر: «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٢/٣٤٣)، وذكر فائدة جليلة، فقال: «التوسل بالنبي ﷺ أقسام: **الأول**: أن يتوسل بالإيمان به؛ فهذا التوسل صحيح، مثل أن يقول: اللّهم إني آمنت بك وبرسولك؛ فاغفر لي. **الثاني**: أن يتوسل بدعائه ﷺ؛ أي بأن يدعو للمشفوع له، وهذا أيضًا جائز وثابت لكنه لا يمكن أن يكون إلا في حياة الرسول ﷺ. وقد ثبت عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا». **الثالث**: أن يتوسل بجاه الرسول ﷺ سواء في حياته، أو بعد مماته: فهذا توسل بدعي لا يجوز» اهـ.

(٢) ينظر: «الدعاء وأحكامه الفقهية» ص٢٨ ، و«الدعاء» للعروسي (٢/٥٠١).

١- في قصة الرجل الذي دخل يوم الجمعة، وقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الأَمْوَالُ وَانْقَطَعْتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا ...**»، الحديث(١).

٢- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَدَعَوْتُهَا يَوْمًا فَأَسْمَعَتْنِي فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا أَكْرَهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَأَنَا أَبْكِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ فَتَأْبَى عَلَيَّ، فَدَعَوْتُهَا الْيَوْمَ، فَأَسْمَعَتْنِي فِيكَ مَا أَكْرَهُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ يَهْدِيَ أُمَّ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللهُمَّ اهْدِ أُمَّ أَبِي هُرَيْرَةَ**»...، الحديث(٢).

٣- توسُّل عمر بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو طلب الدعاء منه(٣).

وقال الفقهاء: «يستحب أن يُستسقى بأهل الصلاح والتقوى»(٤).

الصورة الثانية: أن يقصد طالبُ الدعاء انتفاعَ الداعي وانتفاع نفسه:

أما الداعي فينتفع بالدعاء من جهة حصوله على مثل ما دعا لغيره؛ لقوله ﷺ: «**دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ كُلَّمَا دَعَا**

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (١٠١٤) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٩١).

(٣) ينظر: صحيح البخاري (١٠١٠ و٣٧١٠).

(٤) «الدين الخالص» (٥/ ١٤٤).

لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ»[1]. ويتتفع - أيضا - بأجر عبادة الدعاء.

وأما المدعو له فينتفع هو - أيضا - باستجابة الله دعاء الداعي له.

فهذا النوع مستحب؛ لأن فيه إحسانا إلى الخلق وطلب الأجر من الله - تعالى -، فيكون قائما بحق الله وحق عباده، ويكون السؤال راجحا على الترك.

قال ﷺ: «**إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ...**»[2].

ووجه الدلالة من الحديث: أن الرسول ﷺ قصد بهذا الأمرِ وهذا الطلبِ نفعَ المأمور والإحسان إليه، وهو ﷺ - أيضا - ينتفع بتعليمهم الخير وأمرهم به، وينتفع - أيضا - بالخير الذي يفعلونه من الأعمال الصالحة ومن دعائهم له.

الصورة الثالثة: أن يقصد الطالبُ نفع نفسه فقط:

يعني حينما يقول: «يا فلان، ادعُ لي بكذا»، لا يقوم في نفسه إلا مقصودُه هو ومراده هو.

وقد اختلف فيها على قولين[3]:

القول الأول: الاستحباب، وهو ظاهر ما عليه المذاهب الأربعة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٧٣٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٨٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) ينظر: «الدعاء وأحكامه الفقهية» ص٢٨

القول الثاني: الكراهة (أو خلاف الأولى)، وهو اختيار ابن تيمية، والشيخ ابن عثيمين(١).

وذلك لعدم انتشاره بين السلف مع علوِّ منزلتهم وصلاحهم.

قال إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كانوا يجلسون ويتذاكرون العلم والخير، ثم يتفرقون، لا يستغفر بعضهم لبعض، ولا يقول: يا فلان ادع لي(٢).

كان عمر وغيره من الصحابة والتابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يكرهون أن يُطلب منهم الدعاء، ويقولون: أأنبياء نحن؟!(٣).

وأيضا ففيه محاذير منها: الغلو في الداعي، ودخول العُجب على الداعي، والاعتماد على الداعي وتعلق القلب بدعائه، وسؤال المخلوق وفيه نوع ذل له.

وهذا بحسب الحال، فطلب الدعاء من المخلوق درجات ويحتف به أحوال مختلفة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سؤال المخلوقين فيه ثلاث مفاسد: مفسدة الافتقار إلى غير الله، وهي نوع من الشرك، ومفسدة إيذاء المسؤول، وهي نوع من الظلم، وفيه ذل لغير الله، وهو ظلم للنفس»(٤).

•••

---

(١) ينظر: «شرح رياض الصالحين» (٥/ ٢٩٤).

(٢) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (١٥٩).

(٣) «الحِكم الجديرة بالإذاعة» لابن رجب ص٤٦.

(٤) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ص٧٢.

المقطع السادس

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإِنْ قالَ: إنَّ هَؤُلاءِ الآياتِ نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الأَصْنامَ، كَيفَ تَجْعَلَونَ الصالِحِينَ مِثْلَ الأَصْنامِ؟! أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الأنْبِياءَ أَصْنامًا؟!

فَجاوِبْهُ بِما تَقَدَّمَ؛ فَإِنَّهُ إذا أقَرَّ أَنَّ الكُفَّارَ يَشْهَدُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّها للهِ، وَأَنَّهُمْ ما أرادُوا مِمَّا ما قَصَدُوا إلَّا الشَّفاعَةَ، وَلكِنْ أَرادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِما ذَكَرَ، فاذْكُرْ لَهُ أنَّ الكُفَّارَ: مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَصْنامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَوْلِياءَ الَّذِينَ قالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ**﴾ [الإسراء:٥٧] الآيَةَ، ويَدْعُونَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَأُمَّهُ، وَقَدْ قالَ اللَّهُ – تعالَى –: ﴿**مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞ** ...﴾ [المائدة:٧٥] الآيَةَ. واذْكُرْ قَوْلَهُ تَعالَى: ﴿**وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ** ...﴾ [سبأ:٤٠-٤١] الآيَةَ، وَقَوْلَهُ تَعالى: ﴿**وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ** ...﴾ [المائدة: ١١٦] الآيَةَ، فَقُلْ لَهُ: عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ كَفَّرَ مَنْ قَصَدَ الأَصْنامَ، وَكَفَّرَ – أَيْضا – مَنْ قَصَدَ الصَّالِحِينَ، وَقاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

فَإنْ قالَ: الكُفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُم، وَأَنا أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُ المُدَبِّرُ، لا أُرِيدُ إلَّا مِنْهُ، والصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِن الأَمْرِ شَيءٌ، وَلَكِنْ أَقْصُدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللَّهِ شَفاعَتَهُمْ.

فالجَوابُ: أنَّ هَذا قَوْلُ الكُفَّارِ سَواءً بِسَواءٍ، فاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وَقَوْلَهُ تَعالَى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

واعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبَهَ الثَّلاثَ هِيَ أَكْبَرُ ما عِنْدَهُمْ. فَإذا عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ وَضَّحَها في كِتابِهِ، وَفَهِمْتَها فَهْمًا جيِّدًا فَما بَعْدَها أيْسَرُ مِنْها.

الشرح:

الشبهة الثالثة: حمل نصوص الشرك على عبادة الأصنام.

هذا المقطع تضمَّن شبهتين:

الأولى: حمل نصوص الشرك على عبادة الأصنام.

الثانية: شرك الأوَّلين في معنى الربوبية، وأما المتأخرون فيؤمنون بأن الله هو الخالق المُدبِّر، النافع الضار، ودعاؤهم للأنبياء والأولياء إنَّما هو رجاء شفاعتهم؛ لمنزلتهم وجاههم عند الله - تعالى -. وذلك في قوله: «فَإِنْ قالَ: الكُفَّارُ يُرِيدُونَ مِنهُم، وَأَنا أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُ المُدَبِّرُ ...».

وهذه الشبهة مركبة من أمرين، سبق الكلام عليهما في المقطع السابق.

وسيكون الكلام هنا على الأولى، وهي الثالثة في سياق الشبهات.

العرض:

قالوا: إن المشركين الأوَّلين كانوا يعبدون أصناما لا تنفع ولا تضر، وليس لها كرامة عند الله – تعالى –، فلا يصح أن يُستدل بها ورد فيها، ويقاس على من يدعو الأنبياء والأولياء.

النقض:

أولا: أن المشركين الأوائل كانوا يعبدون غير الأصنام؛ كالأنبياء والملائكة والجن وغيرهم، وجاء النكير عليهم، والتحذير من فعلهم.

قال تعالى: ﴿**قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا**﴾[الإسراء:٥٦-٥٧].

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الآية قال: «كان أهلُ الشِّرك يعبدُون الملائكة، والمسيح، وعُزَيْرا»(١).

وقال تعالى: ﴿**إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٩٩**

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٣٣١٨).

لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨ - ١٠١].

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لما نزلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾، قال المشركون: فالملائكة وعيسى وعزير يُعْبَدون من دون الله! فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾، عيسى وعُزَير والملائكة»[1].

وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

وقرَّرت الشريعة وجوبَ إفراد الله - تعالى - بالعبادة، وإبطال عبادة ما سواه، سواء كان ملكا مقربا أو نبيا مرسلا، فضلا عن غيرهما، وأدلة ذلك كثيرة مشهورة.

ثانيا: أن هذه الأصنام المنحوتة كانت رمزا على معبوداتهم المعظَّمة، ولم يكونوا يعبدون الأحجار لذاتها.

قال الشهرستاني: «وبالجملة وضع الأصنام حيث ما قدروه إنما هو على معبود غائب؛ حتى يكون الصنم المعمول على صورته وشكله وهيأته نائبا منابه

---

(١) السابق (١٣٧٣٤).

وقائما مقامه، وإلا فنعلم قطعا أن عاقلا ما لا ينحت جسما بيده ويصوِّره صورة، ثم يعتقد أنه إلهه وخالقه، وإله الكل وخالق الكل، إذ كان وجوده مسبوقا بوجود صانعه»[1].

وخلاصة الجواب بصيغة أخرى: النفي والتسليم:

١- **فالمقصود بالنفي**: نفي ما ذكروا أن الأولِين كانوا يعبدون الأصنام فقط. بل كانوا يعبدون غير الأصنام من الأنبياء والأولياء. بل الأصنام ذاتُها كانت رمزا على غيرها من المعظَّمِين.

٢- **والمقصود بالتسليم**: أنَّنا لو سلَّمنا بأنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط، فالكل باطل؛ لأن الشرع أبطل صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله مهما كان.

فالأوَّلون لم يكفروا بعبادة الأصنام؛ لاعتقادهم فيها أنها ترزق وتنفع وتضر، فهذا يرُدُّه القرآن، ولكن لأجل صَرف أنواع العبادات لها؛ كالدعاء والسجود والذبح وغيرها، وهذا ما يفعله المتأخرون عند القبور، فاستويا في العِلَّة.

فتبين مما سبق: أن الشرك لا ينحصر في عبادة الأصنام فقط، بل يتعداه إلى كل من صرف شيئا من العبادات لمخلوق، ولو كان نبيًّا مرسلا أو مَلَكا مُقَرَّبا.

• • •

---

(١) «المِلل والنِّحل» (٣/ ١٠٤).

المقطع السابع

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإِنْ قالَ: أَنا لا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَهَذا الالتِجاءُ إِلَيْهِمْ وَدُعاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبادَةٍ. فَقُلْ لَهُ: أَنْتَ تُقِرُّ أَنَ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكَ إِخْلاصَ العِبادَةِ وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ. فَإِذا قالَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: بَيِّنْ لِي هَذا الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَهُوَ إِخْلاصُ العِبادَةِ، وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّهُ لا يَعْرِفُ العِبادَةَ، وَلا أَنْواعَها. فَبَيِّنْها لَهُ بِقَوْلِكَ: قالَ اللَّهُ تَعالَى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] الآيَةَ. فَإِذا أَعْلَمتهُ بِهَذا، فَقُلْ لَهُ: هَلْ هُوَ عِبادَةٌ للَّهِ - تَعالَى -؟ فَلا بُدَّ أَن يَقُولَ: نَعَمْ، والدُّعاءُ مِنَ العِبادَةِ. فَقُلْ لَهُ: إِذا أَقْرَرْتَ أَنَّها عِبادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللَّهَ لَيْلًا وَنَهارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي تِلْكَ الحاجَةِ نَبِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ، هَلْ أَشْرَكْتَ في عِبادَةِ اللَّهِ غَيْرَهُ؟ فَلا بُدَّ أَن يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: قالَ اللَّهُ - تَعالَى -: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، فَإِذا أَطَعْتَ اللَّهَ، وَنَحَرْتَ لَهُ، هَلْ هَذِهِ عِبادَةٌ؟ فَلا بُدَّ أَن يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: إِذا نَحَرْتَ لِمَخْلُوقٍ: نَبِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ أَوْ غَيْرِهِما، هَلْ أَشْرَكْتَ فِي هَذِهِ العِبادَةِ غَيْرَ اللَّهِ؟ فَلا بُدَّ أَن يَقُولَ: نَعَمْ.

وَقُلْ لَهُ - أَيْضًا -: المُشْرِكُونَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِم القُرْآنُ هَلْ كانُوا يَعْبُدُونَ المَلائِكَةَ، والصَّالِحِينَ، واللاَّتَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؟ فَلا بُدَّ أَن يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ:

وَهَلْ كانَتْ عِبادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلَّا في الدُّعاءِ، والذَّبْحِ، والالتِجاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَإِلَّا فَهُمْ مُقِرُّونَ أَنَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ قَهْرِ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الأَمْرَ، وَلَكِنْ دَعَوْهُمْ، والتَجَؤُوا إِلَيْهِمْ لِلجاهِ والشَّفاعَةِ، وَهَذا ظاهِرٌ جِدًا.

الشرح:

الشبهة الرابعة: اللَّبس في معنى العبادة.

العرض:

يقولون: إنَّ طلب الحاجات من الأولياء والاستغاثة بهم، ليس عبادة. ونحن لا نعبد إلا الله – تعالى – الذي هو ربنا وإلهنا.

النقض:

هذه المسألة من أشد وأدق ما وقعت الخصومة فيه في باب توحيد العبادة.

وسيكون الكلام في تحرير معنى العبودية، وضابط العبادة، في النقاط الآتية:

أولا: المعنى اللغوي والاصطلاحي:

قال الفيروز آبادي: «وأصل العبوديَّة: الخضوع والذل .. والتعبيد: التذليل، طريق معبَّد: مُذَلَّل .. والعبادة: الطاعة، وهى أبلغ من العبوديَّة؛ لأنَّها غاية التَّذلُّل لا يستحقها إلا من له غاية الإفضال، وهو الله – تعالى –»[1].

---

(١) «بصائر ذوي التمييز» (٤/ ٩).

وقال: «حقيقة العبودية: الحبُّ التَّامُّ مع الذلِّ التامِّ والخضوع للمحبوب»(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وعبـــادةُ الـــرحمن غايـــةُ حُبِّـــهِ
مـــع ذُلِّ عابـــدِه، همـــا قُطْبـــانِ
وعلـــيهما فَلَـــكُ العبـــادةِ دائـــرٌ
مـــا دار حتَّـــى قامـــتِ القُطْبـــانِ(٢)

ثانيا: أقسام العبودية:

١- **عبودية عامة**: وهي ثابتة لكل من سوى الله - تعالى -، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فيدخل فيها المسلم والكافر، والبر والفاجر.

ومعناها: الانقياد لأمره وحكمه الكوني القدري.

٢- **عبودية خاصة**: وهي التي جاء بها الرسل، ومعناها: الانقياد لأمر الله الشرعي؛ تذللا وخضوعا ومحبة. وهي المرادة هنا، وفي نحو قول الله - تعالى -: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا...﴾ [الفرقان: ٦٣].

ثالثا: تطلق العبادة على الفعل والمفعول:

أما إطلاقها على الفعل، فسبق بيان معناه.

---

(١) السابق (٢/ ٥٥٨).

(٢) «الكافية الشافية» البيتان (٥١٤، ٥١٥).

وأمَّا إطلاقها على المفعول، فيراد به ما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعريف المشهور: «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة»(١).

ومنه ما ذكره البهوتي: «العبادة: ما أمر به شرعا من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقلي»(٢).

وذكرهما الشيخ الغنيمان، ثم قال: «ومنهم من قال: العبادة هي طاعة الله - جل وعلا - باتباع أمره، واجتناب ما نهى عنه، مع غاية الحب والتذلل له في هذا الفعل. وهذا تعريف - أيضا - صحيح»(٣).

وتكون العبودية بالقلب - وهي أهمها وأعظمها -، وباللسان، وبالجوارح.

رابعا: مناقشة رأي المخالفين في ضابط العبادة:

قال د. الهذيل في معرض نقاشه في هذه المسألة:

«العبادة عندهم مشروطة باعتقاد الخالقية والربوبية واستحقاق العبادة في المعبود، وأي قول أو عمل لا يصاحبه ذلك الشرط، فلا يسمى عبادة مهما كانت صورته.

---

(١) «مجموع الفتاوي» (١٠/ ١٤٩).

(٢) «الروض المربع» ص٤، و«كشاف القناع» (١/ ٨٥).

(٣) «شرح فتح المجيد» للغنيمان (٦٥/ ١١، بترقيم الشاملة آليا).

ومع تعدد عباراتهم في تعريف العبادة إلا أن الجامع لها، والقيد الذي لا ينفك عنه أي تعريف منها هو: اعتقاد التأثير المستقل من قِبَل مَن صُرفت له العبادة. وهذا مبني على ربطهم التام بين مفهومي الربوبية والألوهية»[1].

ويناقَش هذا المفهوم في النقاط الآتية:

١- أن هذا مخالف لما قرَّره القرآن عن المشركين الأولين أنهم كانوا يقرون لله - تعالى - بالخلق والرزق والتدبير والتأثير. وسبق بيان ذلك بأدلته.

وفي قول إبراهيم الخليل ﷺ لقومه: ﴿**قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾ [الشعراء: ٧٢ - ٧٤]، دلالة على أنهم كانوا يعتقدون أن هذه الأصنام لا تملك التأثير، وإلا لاعترضوا، وقالوا: بل تنفع وتضر، ولكنهم أقروه على قوله، وأجابوه بالتقليد: ﴿**بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾.

ولمَّا قال لأبيه: ﴿**يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا**﴾ [مريم: ٤٢]، لم يعترض الأب بقوله: بل تغني عني، وتملك النفع والضر والتأثير، ولكن لجأ إلى التهديد، فقال: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ [مريم: ٤٦].

---

(١) «شبهات المبتدعة في توحيد العبادة» للهذيل ص١٥٢.

٢- التغاير اللغوي والاصطلاحي بين مدلولي كلمتي (الرب) و(الإله)، فالإله بمعنى المألوه وهو المعبود. والرب يطلق على:

أ- المالك.

ب- السيد المطاع، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا**﴾ [يوسف: ٤١].

ج- المصلح للشيء، يقال: ربَّ الشيء، أي: أصلحه، ومنه التربية، وفي حديث الرجل الذي زار أخا له في الله، فأرصد الله على طريقه ملكا، فقال: «**هَلْ لَكَ عَلَيْهِ مِنْ نِعْمَةٍ تَرُبُّهَا؟**»(١)، أي: تقوم بها، وتسعى في صلاحها.

٣- يلزم مما قرروه أن قوم موسى لما اتخذوا العجل إلها، وقالوا: هذا إلهكم وإله موسى، كانوا يعتقدون فيه معاني الربوبية. وهو باطل قطعا؛ لأنَّ الله حاجَّهم بما يعلمونه يقينا، فقال: ﴿**أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا**﴾ [طه: ٨٩].

٤- يلزم من هذا أن يُفتَح الباب لعموم المسلمين في صرف العبادات التي تنطوي على معاني التعظيم والخضوع والإجلال - كالدعاء والاستغاثة والذبح والنذر والركوع والسجود - لغير الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، بشرط ألا يعتقد فيمن صرفت له معاني الربوبية!.

وتصور هذا اللازم وآثاره كافٍ في استبشاع هذا القول والنفرة منه.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٦٧).

خامسا: الدعاء والذبح:

نص الشيخ في كلامه على عبادتين عظيمتين هما: الدعاء والذبح. وهذا تعريف بهما:

- **أولا: الدعاء. وسيكون الحديث عنه في مسائل:**

المسألة الأولى: معنى الدعاء:

يُطلق الدعاء على المصدر، ويُطلق على اسم المفعول، كما سبق في العبادة. فيُطلق على المصدر الذي هو التكَلُّم، يعني: الإنسان حينما يسأل الله فكلامه هذا دعاء، ويُطلق على المفعول الذي هو الألفاظ، فالألفاظ نفسها تسمى دعاء، كقول: اللّٰهم اغفر لي. كلامي هذا دعاء، وهذه الجملة: اللّٰهم اغفر لي دعاء، فأنا الآن في عبادة الدعاء، وهذا الملفوظ يُسمى دعاءً.

وعُرِّف الدعاء في الاصطلاح بتعاريف مُتقاربة المعنى، ومما يقال في تعريفه: «التوجه إلى الله – تعالى – وسؤاله تحقيق مطلوب أو دفع مكروه، أو التذلل له بالطاعة»، هذا التعريف يشمل قسمي الدعاء الآتيين.

المسألة الثانية: أقسام الدعاء:

الدعاء قسمان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة.

١ – دعاء المسألة: هو الطلب، أي: طلب ما ينفع من تحصيل مطلوب أو دفع مكروه.

٢ – **دعاء العبادة:** ويراد به التعبُّد، أي: العبادات عموما، مهما كان جنسها أو نوعها، فكل عبادة هي دعاء عبادة.

ما العلاقة بين دعاء المسألة، ودعاء العبادة؟

هناك ارتباط وثيق بينهما، فدعاء المسألة يتضمن دعاء العبادة؛ لأنه حينما يتوجه المسلم إلى ربِّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ويسأله حاجاته فهو الآن في عبادة، هذا السؤال وهذا الطلب عبادة، فدعاء المسألة يتضمن دعاء العبادة.

وأما دعاء العبادة فهو يستلزم دعاء المسألة، يعني يدل عليه بدلالة الالتزام وكذا بدلالة التضمن – أيضا –.

حينما يفعل المسلم عبادة لله – عز وجل –، يُصلي، يصوم، يجاهد في سبيل الله، فإن هذا التعبد وهذه العبادات هي في حقيقتها سؤال بلسان الحال، وإن لم يتكلم، هذه العبادات تتضمن وتستلزم دعاء المسألة، كيف ذلك؟

لأن هذا العابد لو سألته لماذا تفعل هذا؟ لقال: أطلب ما عند الله، أريد ثوابه وجنته، والسلامة من عقابه وناره .. إذن؛ هذه العبادة تضمنت واستلزمت دعاء المسألة، فكلُّ عابد لله بأي نوع من العبادة هو في حقيقة الأمر يسأل الله بلسان حاله أن يثيبه ويجزيه الجزاء الحسن على هذه العبادة، وأن يحفظه ويصرف عنه الشر والعذاب بالنار يوم القيامة، أو العذاب في القبر.

المسألة الثالثة: الأدلة على هذه العبادة:

عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الدُّعاءُ هُوَ العِبادَةُ**»(١)، وهذا نص صريح بأن الدعاء عبادة، بل كأنه حصَر العبادة في الدعاء.

والدليل الآخر: قوله - عز وجل -: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى**﴾ [غافر: ٦٠]، فعبَّر عن الدعاء بالعبادة مما يدل على أن الدعاء عبادة، ﴿**ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى**﴾.

- **ثانيا: عبادة الذبح. وفيها مسائل:**

المسألة الأولى: معنى الذبح:

الذبح هو إزهاق الروح بإراقة الدم على وجه مخصوص.

المسألة الثانية: دليل الذبح:

قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ**﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، قوله: ﴿**وَنُسُكِى**﴾، أي: ذبحي لله وحده لا لغيره من المعبودات والأنداد وغيرها،

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩ و٣٢٤٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وصححه الألباني.

فيكون معنى الآية: قل إن صلاتي ونسكي لله استحقاقا، ومحياي ومماتي لله مِلْكا وتصرفا.

وفي الحديث: «**لَعَنَ اللَّهُ منْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ**»(١)، واللَّعن هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله، نسأل الله العافية.

المسألة الثالثة: أقسام الذبح:

الذبح قسمان:

الأول: أن يكون الذبح على وجه التقرب والتعبد. وهذا له صورتان:

١ - أن يكون لله - تعالى -: وهذا من أعظم القُرب، ومما يدل على منزلة هذه العبادة أن الله - تعالى - قرنها بالصلاة في موضعين من كتابه.

والذبح لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ تعبُّدا؛ قد يكون:

واجبا: كهدي التمتُّع، والوفاء بالنذر، أو **مسنونا**: كالأضحية والعقيقة على مذهب الجمهور.

٢ - أن يكون لغير لله - تعالى -:

وهذا شرك أكبر مخرج من الملة، ومن أمثلته: الذبح عند قبور الأولياء والصالحين تقرُّبا إليهم، فهذا شرك ولو ذكر اسم الله عليه، أما لو ذبح لله عند القبر فهذا بدعة وليس شركا.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٧٨)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

ومن الأمثلة على الذبح الشركي: الذبح بأمر السحرة والدجَّالين للجِن ونحوهم؛ لأجل تحقيق ما يراد منهم.

الثاني: أن يكون الذبح لا على وجه التقرُّب والتعبُّد.

وهذا له صور، منها:

١ - الذبح لأجل الأكل: قال تعالى: ﴿**وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ**﴾ [النحل: ٥]، وهذا كما يقول القائل: ذبحت شاة للثلاجة. وهذا مباح، وقد يثاب عليه إذا نوى النفقة على أهله.

٢ - الذبح لإكرام الضيف: كما يقال: جاءني ضيف فذبحت له شاة.

وهذا مندوب، لقوله ﷺ: «**مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ**»(١).

٣- الذبح للتجارة: كمن يذبح شياها أو بقرا أو إبلا؛ ليبيع لحمها ويربح منه. لكن يشترط في الصور السابقة ما يذكره الفقهاء في أحكام الذكاة. فموضوع الذبح يتعلق به جانب اعتقادي وجانب فقهي.

●●●

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٦٠١٩) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٤٨).

المقطع الثامن

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإِنْ قالَ: أَتُنْكِرُ شَفاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنها؟ فَقُلْ لا أُنْكِرُها، وَلا أَتبرّأُ مِنْها، بَلْ هُوَ ﷺ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ، وَأَرْجُو شَفاعَتَهُ، وَلكِنَّ الشَّفاعَةَ كُلَّها للَّهِ، كَما قالَ تَعالَى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]. وَلا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ، كَما قالَ تَعالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَلا يَشْفَعُ فِي أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ فِيهِ، كَما قالَ تَعالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وَهُوَ لا يَرْضى إِلَّا التَّوْحِيدَ كَما قالَ تَعالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فَإِذا كانَتِ الشَّفاعَةُ كُلُّها لِلَّهِ، وَلا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِه، وَلا يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلا غَيْرُهُ فِي أَحَدٍ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ فِيهِ، وَلا يَأْذَنُ إِلَّا لأَهْلِ التَّوْحِيدِ = تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّفاعَةَ كُلَّها لِلَّه، وَأَطْلُبُها مِنْه، فَأَقُولُ: اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنِي شَفاعَتَه، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ، وَأَمْثالُ هَذا.

فَإِنْ قالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفاعَةَ، وَأَنا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطاهُ اللَّهُ.

فالجَوابُ: أَنَّ اللَّهَ أَعْطاهُ الشَّفاعَةَ، وَنَهاكَ عَنْ هَذا، وَقالَ تَعالَى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وَطَلَبُكَ مِنَ اللَّهِ شَفاعَةَ نَبِيِّهِ ﷺ عِبادَةٌ، واللَّهُ نَهاكَ أَنْ تُشْرِكَ فِي هَذِهِ العِبادَةِ أَحَدًا، فَإِذا كُنْتَ تَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُشَفِّعَهُ فِيكَ فَأَطِعْهُ

فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وَأَيْضًا، فَإِنَّ الشَّفاعَةَ أُعْطِيَها غَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَصَحَّ أنَّ المَلائِكَةَ يَشْفعُونَ، والأَفْراطَ يَشْفعُونَ، والأَوْلِياءَ يَشْفعُونَ. أَتَقُولُ: إنَّ اللهَ أعْطاهُم الشَّفاعَةَ، فَأطْلُبُها مِنْهُمْ؟ فَإِنْ قُلْتَ هَذا رَجَعْتَ إِلَى عِبادَةِ الصَّالِحِينَ التِي ذَكَرَها اللَّهُ فِي كِتابِهِ. وانْ قُلْتَ: لا، بَطَلَ قَوْلُكَ: أعْطاهُ اللَّهُ الشَّفاعَةَ، وَأنا أطْلُبُهُ مِمَّا أعْطاهُ اللَّهُ.

الشرح:

الشبهة الخامسة: دعاء النبي ﷺ طلبا لشفاعته التي أعطاه الله إياها.

العرض:

يقولون: شفاعة النبي ﷺ ثابتة متواترة في الأحاديث، ولا يستطيع أحدٌ إنكارَها.

وإذا تقرر ذلك، فنحن حين نطلب الشفاعة منه ﷺ؛ نطلب شيئا ثابتا في الشرع، فكيف تنكرون علينا طلبَ ما أثبته الله ورسوله ﷺ؟!.

النقض:

ستكون مناقشة هذه الشبهة في مبحثين - إن شاء الله -:

المبحث الأول: تعريف بالشفاعة:

وذلك في مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الشفاعة:

الشفاعة في اللُّغة: مأخُوذة من الشَّفع، الذي هو ضد الوتر. وقد أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣]، يعني: كل شفع وكل فرد.

والشفع: الزوجي، والوتر: الفردي، بلغة الرياضيات المعاصرة.

ومعناها في اللغة يدُل على ضمٍّ شيئين ومقارنتهما، فالواحد إذا ضمَمْتَه إلى آخر صارا اثنين. وكذلك الشفاعة؛ فإنَّ الشافع يأتي مع المشفوع له، فصارا اثنين. هذا أصلُ الاشتقاق اللغوي.

والشفاعة في الاصطلاح: التوسُّط للغير بجلْبِ منفعة أو دفع مضَرَّة.

المسألة الثانية: أقسام الشفاعة:

يُقسِّم العلماء الشفاعة إلى قسمين:

القسم الأول: **شفاعةٌ مُثبَتة**: وهي ما جاء الشرع بإثباتها.

القسم الثاني: **شفاعةٌ مَنْفِيَّة**: وهي الشفاعة التي يتشبث بها المشركون قديما وحديثا، والتي زيَّن لهم الشيطان أعمالهم وشِرْكهم بسببها؛ فصرفوا أنواعا من العبادات لهؤلاء المخلوقين والمقبورين بدعوى طلب الشفاعة، وهي مسألة ذكرها القرآن عَرْضًا وردًّا.

قال تعالى: ﴿**أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ۝٤٣ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤].

أنكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على أولئك المشركين بالله آلهتهم التي يعبدونها لتكون شفعاء، تشفع لهم عند الله في حاجاتهم، ثم أمر رسوله ﷺ أن يقول

لهم: أتتخذونها شفعاء كما تزعمون، ولو كانت الآلهة لا تملك شيئا، ولا تعقل عبادتكم لها؟!.

ويوم القيامة تطيش العقول، وتحِل الحسرات، ويُخذَل المشركون، قال تعالى: ﴿**وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾ [غافر: ١٨].

المسألة الثالثة: أمثلة للشفاعة المثبتة باعتبار الشافع:

١- شفاعة الرسول ﷺ. ولها صُوَر:

أ- الشفاعة العُظمى لأهل الموقف.

ب- الشفاعة في استفتاح باب الجنة.

وهاتان الشَّفاعتان خاصَّتان بالنَّبي ﷺ.

ج- **الشفاعة في تخفيف العذاب عمَّن استحقه**: والمقصود بها شفاعته لعمِّه أبي طالب.

د- الشفاعة فيمن دخل النار من أهل الكبائر، أن يخرُج منها:

وهذه شفاعته ﷺ في عُصاة المُوحِّدين الذين دخلوا النار، فيشفعُ لهم في خروجهم منها.

٢- شفاعة الملائكة:

كما في حديث الشفاعة الطويل يقول الله -عزَّ وجلَّ -: «**شَفَعَتِ المَلائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**»(١).

٣- شفاعة النبيين.

٤- شفاعة المؤمنين.

٥- شفاعة الشهداء.

٦- شفاعة بعض الأعمال الصالحة: ومن ذلك: القرآن والصيام.

المسألة الرابعة: شروط الشفاعة:

مع إثبات الشفاعة، فلا بد لها من شرطين دلت عليهما الأدلة:

الشرط الأول: إذْنُ الله للشافع أن يشفع.

والشرط الثاني: رضا الله - تعالى - عن المشفوع له.

قال تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا**﴾ [طه : ١٠٩]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ**﴾ [الأنبياء: ٢٨].

---

(١) **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

المبحث الثاني: شبهات المخالفين حول الشفاعة:

المخالفة في هذا الباب لها صورتان:

الصورة الأولى: أن تُطلَب الشفاعة من النبي ﷺ.

وصورة ذلك أن يقول الرجل: يا رسول الله، اشفع لي عند الله؛ فقد أسرفت على نفسي بالذنوب، ونحو ذلك.

وقد يقولها عند قبره، أو بعيدا عنه.

الصورة الثانية: طلب الشفاعة من الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم.

وسبق الحديث عن الصورة الثانية، والمقصود هنا الصورة الأولى.

والجواب عما أوردوه في النقاط الآتية:

أولا: فرق بين ثبوت الشفاعة، وبين كيفية طلبها.

بمعنى أنه لا يكفي ثبوت الشفاعة مع طلبها بصورة مخالفة للشرع، بل لا بد من الأمرين: ثبوت الشفاعة، وأن يكون طلبها بالطريق الشرعي الصحيح.

ثانيا: طلب الشفاعة من النبي ﷺ من جنس الدعاء، والدعاء لا يصرف إلا لله - تعالى - بإخلاص.

ومن أراد شفاعة النبي ﷺ بصدق؛ فليتأمل هذا الحديث:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: قُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفاعَتِكَ يَوْمَ القِيامَةِ؟ فَقالَ ﷺ: «**لَقَدْ ظَنَنْتُ - يا أَبا هُرَيْرَةَ - أَنْ لا يَسْأَلُني عَنْ هَذا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ؛ لِما رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ. أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفاعَتِي يَوْمَ القِيامَةِ، مَنْ قالَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، خالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ**»(١).

فكلما كان المرء محقِّقا للتوحيد الخالص، بأن يُفرد الله - تعالى - بجميع أنواع العبادة من الدعاء وغيره؛ كان أسعدَ وأقرب لتلك الشفاعة.

والذي قضى بهذه الشفاعة للنبي ﷺ جعل لها شروطا كما سبق، ومنها: الرضا عن المشفوع له، والله - تعالى - لا يرضى الشرك، ولا يقبل إلا الطيب، وهو التوحيد، والشرك نجس.

فالشفاعة كلها لله، قال تعالى: ﴿**قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا**﴾، فلا أطلبها إلا منه، فأقول: اللّهم لا تحرمني شفاعة نبيك ﷺ، اللّهم شفِّعه فيَّ، وأمثال هذا.

فالذي أعطى نبيه ﷺ الشفاعة، نهاك عن طلبها منه، فقال: ﴿**فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا**﴾ [الجن: ١٨].

ثالثا: ثبتت الشفاعة لغير النبي ﷺ كما سبق، فهل تقول: إن الله أعطاهم الشفاعة، وأنا أطلبها منهم؟.

فإن قال: لا، وقع في التناقض والاضطراب.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٩ و٦٥٧٠).

وإن قال: نعم، فقد وقع في دعاء المخلوق والاستغاثة به، وسبق بيان هذه القضية.

- وقد ذكر الشيخ ممَّن يشفع: الأفراط، وهم: الصغار الذين ماتوا قبل البلوغ. وورد فيهم أحاديث؛ منها: عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما مِنَ النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ، يُتَوَفَّى لَهُ ثَلاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ، إلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إيَّاهُمْ»**(١).

رابعا: استدل بعضهم بقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا**﴾ [النساء: ٦٤].

قالوا: فنحن نمتثل الآية، فإذا ظلمنا أنفسنا ووقعنا في الهفوات والزلات؛ جئنا إلى النبي ﷺ وطلبنا منه الشفاعة عند ربنا بمغفرة الذنوب.

والجواب عنها من أوجه:

١ - أن ﴿**إِذ**﴾ في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ**﴾، ظرف لما مضى، وليست ظرفا للمستقبل؛ فلم يقل الله: «ولو أنهم إذا ظلموا أنفسهم»، بل قال: ﴿**إِذ ظَّلَمُوٓاْ**﴾. فالآية تتحدث عن أمر وقع في حياة الرسول ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٨، ١٣٨١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم (٢٦٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واستغفار الرسول ﷺ بعد مماته أمرٌ متعذر؛ لأنه إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث(١)، كما قال ﷺ.

فلا يمكن لإنسان بعد موته أن يستغفر لأحد؛ بل ولا أن يستغفر لنفسه – أيضا –؛ لأن العمل انقطع.

والآية واردة في سياق الحديث عن بعض المنافقين الذين تحاكموا إلى الطاغوت، وقد أُمِروا أن يكفروا به، ولهذا قال تعالى بعد الآية المذكورة: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء: ٦٥].

٢- أنه لو كان معناها كما ذكرتُم؛ أن كل من وقع في ظُلمٍ لنفسه ذهب إلى قبر النَّبي ﷺ، فيلزم على ذلك أن يكون قبره ﷺ أعظمَ الأعياد والمجتمعات؛ لأنه لا يخلو مسلمٌ مِن ظُلم لنفسه، ويكون القبرُ عيدا مكانيا عظيما، وهذا عينُ ما نهى عنه النَّبي ﷺ بقوله: «**لا تتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا**»(٢).

٣- أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذين عايشوا التنزيل، وهم أفقه الناس في معاني القرآن؛ لم يفهموا هذا المعنى، ولم يُنقَلْ عن أحد منهم أنه إذا وقع في ذنب أو خطأ أو هفْوة، ذهب إلى قبر النَّبي ﷺ! ولو كان هذا مشروعا، أو مفهوما من

---

(١) ينظر: صحيح مسلم (١٦٣١).

(٢) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) بلفظ «لا تجعلوا»، وأحمد (٨٨٠٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني.

الآية، لكانوا أسبقَ الناس إليه. ولهذا طلبوا الدعاء من العباس عمِّ النَّبي ﷺ، مع أن النَّبي ﷺ عندهم في المدينة، لو كان هذا جائزا. قال عُمر بن الخطابِ ﷺ:اللَّهُمَّ إنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنا فَتَسْقِيَنا، وإنا نَتَوَسَّلُ إليكَ بعَمِّ نَبِيِّنا فاسْقِنا، قال: فَيُسْقَوْن(١).

خامسا: الاستدلال ببعض الحكايات:

وحكاياتهم وقصصهم في ذلك كثيرة! ومن أشهرها:

الأولى: حكاية العُتْبِيِّ:

وهي ما جاء عن محمد بن عبيد الله العُتبي، قال: دخلتُ المدينة فأتيت قبر النَّبي ﷺ، فزُرْتُه وجلست بحذائه، فجاء أعرابي فزاره، ثم قال: يا خير الرسل، إن الله أنزل عليك كتابا قال فيه: ﴿**وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا**﴾ [النساء: ٦٤]، وإني جئتك مستغفرا من ذنوبي، مستشفِعًا فيها بك، ثم بكى وأنشد يقول:

يا خير من دُفِنت بالقاع أَعْظُمُه   فطاب من طيبهن القاعُ والأكَمُ
نفسي الفِداءُ لقبر أنت ساكنُه   فيه العفافُ، وفيه الجودُ والكرمُ

ثم استغفر وانصرف.

قال العُتبِي: رقَدْتُ فرأيت النَّبي ﷺ في منامي، وهو يقول: الحَق الرجلَ، وبشِّره أن الله قد غَفَرَ له بشفاعتي. قال: فطلبتُه فلم أجدْه.

---

(١) تقدم تخريجه.

وهذه الحكاية ذكرها أيضا بعض أهل السُّنة والعِلم، كالموفَّق ابنُ قدامة في كتابه «المغني»، لكنه ذكرها بصيغة التمريض(١).

الثانية: حكاية الأعرابي بعد دفن النبي ﷺ:

ذُكِر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قدم علينا أعرابيٌّ بعد ما دفنا رسول الله ﷺ بثلاثة أيام، فرمَى بنفسه على قبر النَّبي ﷺ، وحثا من ترابه على رأسه، وقال: يا رسول الله، قُلتَ فسمعنا قولَك، ووعيْتَ عن الله فوعينا عنك، وكان فيما أُنزل عليك: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا**﴾ [النساء: ٦٤]، قد جئتُك، يا رسول الله، وقد ظلَمْتُ، وجئتُك تستغفر لي، فنُودي من القبر: قد غُفِر لك(٢).

والجواب عن هاتين الحكايتين:

أنهما حكايتان باطلتان، ليس لهما خِطام ولا زِمام، ومثل هذا لا تُناط به الأحكام، فضلا عن عَقْد العقائد في مثل هذه المسائل الكبار!.

● ● ●

(١) ينظر: «المغني» (٣/ ٤٧٨). والقصة أخرجها ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٩٩) وآخرون، وذكرها ابن عبد الهادي في «الصارم المُنكِي» ص ٢٥٢، وفنَّد أسانيدها.

(٢) ذكرها المتقي الهندي في «كنز العمال» من غير عزو، وفندها ابن عبد الهادي -أيضا- في «الصارم المُنكِي» ص ٣٢٢.

المقطع التاسع

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإنْ قالَ: أنا لا أُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، حاشا وَكَلَّا، وَلكِنْ الالتِجاءُ إلَى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ. فَقُلْ لَهُ: إذا كُنْتَ تُقِرُّ أنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الشِّرْكَ أعْظَمَ مَنْ تَحْرِيم الزِّنا، وَتُقِرُّ أنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُهُ، فَما هَذا الأَمْرُ الَّذِي عَظَّمَهُ اللَّهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لا يَغْفِرُهُ، فَإنَّهُ لا يَدْرِي. فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبَرِّئُ نَفْسَكَ مِن الشِّرْكِ وَأَنْتَ لا تَعْرِفُهُ؟ كَيْفَ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْكَ هَذا، وَيَذْكُرُ أنَّهُ لا يَغْفِرُهُ وَلا تَسْأَلُ عَنْهُ، وَلا تَعْرِفُهُ؟ أَتَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ - عزَّ وجَلَّ - يُحَرِّمُهُ، وَلا يُبَيِّنُهُ لَنا؟!

فَإنْ قالَ: الشِّرْكُ عِبادَةُ الأَصْنامِ، وَنَحْنُ لا نَعْبُدُ الأَصْنامَ. فَقُلْ لَهُ: ما مَعْنى عِبادَةِ الأَصْنامِ؟ أَتظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أنَّ تِلْكَ الأَحْجارَ والأَخْشابَ تَخْلُقُ، وَتَرْزُقُ، وَتُدَبِّرُ أَمر مَنْ دَعاها؟ فَهَذا يُكَذِّبُهُ القُرْآنُ. فَإنْ قالَ: إنَّهُم يَقْصُدُونَ خَشَبَةً، أَوْ حَجَرًا، أَوْ بَنِيَّةً عَلَى قَبْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ، يَقُولُونَ: إنَّهُ يُقَرِّبُنا إلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ عَنَّا اللَّهُ بِبَرَكَتِهِ، وَيُعْطِينا بِبَرَكَتِه. فَقُلْ: صَدَقْتَ ... وَهَذا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجارِ، والبِنا الَّذِيْ عَلَى القُبُورِ وَغَيْرِها. فَهَذا أَقَرَّ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذا هُوَ عِبادَةُ الأَصْنامِ، وَهُوَ المَطْلُوبُ. وأَيْضًا، قَوْلُكَ: (الشِّرْكُ عِبادَةُ الأَصْنامِ)، هَلْ مُرادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهَذا، وَأَنَّ الاعْتِمادَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَدُعاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؟ فَهَذا يَرُدُّهُ ما ذَكَرَ اللَّهُ - تَعالَى - فِي كِتابِهِ مِنْ كُفْرِ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى المَلائِكَةِ، أَوْ عِيسَى، أَوْ الصَّالِحِينَ. فَلا بُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ

أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبادَةِ اللَّهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ المَذْكُورُ فِي القُرْآنِ، وَهَذا هُوَ المَطْلُوبُ.

وَسِرُّ المَسأَلَةِ أَنَّهُ إذا قالَ: (أَنا لا أُشْرِكُ بِاللَّهِ)، فَقُلْ لَهُ: وَما الشِّرْكُ بِاللَّهِ؟ فَسِّرْهُ لِي!

فَإِن قالَ: هُوَ عِبادَةُ الأَصْنامِ، فَقُلْ لَهُ: وَما عِبادَةُ الأَصْنامِ؟ فَسِّرْها لِي! فإنْ قالَ: أنا لا أَعْبُدُ إلَّا اللَّهَ، فَقُلْ: ما مَعْنَى عِبادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ؟ فَسِّرْها لِي! فَإِنْ فَسَّرَها بِما بَيَّنْتُهُ فَهْوَ المطْلُوبُ. وَإِن لَمْ يَعْرِفْهُ، فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا وَهُوَ لا يَعْرِفُهُ؟ وَإِنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ مَعْناهُ بَيَّنْتَ لَهُ الآياتِ الواضِحاتِ فِي مَعْنَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ، وَعِبادَةِ الأَوْثانِ: أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَ فِي هَذا الزَّمانِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّ عِبادَةَ اللَّهِ - وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ - هِيَ التِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنا، وَيَصِيحُونَ مِنْهُ كَما صاحَ إِخْوانُهُمْ، حَيْثُ قالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

الشرح:

الشبهة السادسة: حقيقة الشرك، وهل الالتجاء إلى الصالحين منه؟

العرض:

يقولون: إن الالتجاء إلى الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم ليس بشرك، ولكنه من باب الواسطة والشفاعة لمنزلتهم وجاههم عند الله - تعالى -، وأما

الشرك فهو ما كان عليه أهل الجاهلية الذين بُعث إليهم النبي ﷺ، وهو عبادة الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام.

النقض:

هذه الشبهة سبقت في الشبهة الثانية: دعاء الصالحين من باب الواسطة والشفاعة لمنزلتهم وجاههم عند الله – تعالى –، كما في «المقطع الخامس».

وفي الشبهة الثالثة: حمل نصوص الشرك على عبادة الأصنام، كما في «المقطع السادس».

والخلاصة في الجواب: أن يقال للمخالف من باب الحجة العقلية:

نتفق وإياك على أن الله – تعالى – جعل الشرك أعظم المحرمات، ورتب عليه أشد الوعيد، فما هذا الشرك؟ بيِّنه لنا.

وجوابه لا يخرج عن أحد احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يقول: لا أدري!.

فيقال: سبحان الله، كيف تبرِّئ نفسك، وتجادل في أمر لا تعرفه؟!.

الثاني: أن يقول: الشرك عبادة الأصنام كما كان عليه أهل الجاهلية الأولى، ونحن لا نعبدها، فبالتالي لا صلة لنا بالشرك، ومن ذلك الالتجاء إلى الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم؛ ليس شركا.

فيقال له:

١- إنَّ المشركين الأوائل كانوا يعبدون غير الأصنام؛ كالأنبياء والملائكة والجن وغيرهم، وجاء وصفهم بالشرك، وجاء النكير عليهم، والتحذير من فعلهم.

٢- إن تلك الأصنامَ المنحوتة كانت رمزا على معبوداتهم المعظَّمة، ولم يكونوا يعبدون الأحجار لذاتها.

٣- إن عبادتهم للأصنام لم تقع باعتقادهم فيها أنها ترزق وتنفع وتضر، فهذا يرده القرآن، ولكن وقعت بصرفهم أنواع العبادات لها؛ كالدعاء والسجود والذبح وغيرها، وهذا ما يفعله المتأخرون عند القبور، فاستويا في العلة.

فتبين أن الشرك لا ينحصر في عبادة الأصنام فقط، بل يتعداه إلى كل من صرف شيئا من العبادات لمخلوق، ولو كان نبيا مرسلا أو ملكا مقربا.

ومن ذلك الالتجاء إلى الصالحين بدعائهم والاستغاثة بهم.

٤- بيَّنت الشريعة أن المشروع للمسلم إذا وقع في كربة أو معصية؛ أن يتوجه إلى ربِّه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وأن يتعلق به بطلب الغوث والفرج والمغفرة، لا أن يتعلق بالمخلوقين مهما كانت منزلتهم، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ**﴾ [غافر: ٦٠]، ولم يقل: توسلوا بالأنبياء، واتخذوا الشفعاء.

وأعلم اللهُ عبادَه أنه قريبٌ منهم، فقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقرر النبي ﷺ هذا المبدأ، كما في وصيته لابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: «**إذا سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذا اسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ بِاللَّهِ**»(١).

٥- بيَّن الله - تعالى - في مواضع من كتابه أن دعاء غير الله لا ينفع الداعي، بل ينقلب وَبالًا عليه. قال تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾ [فاطر: ١٣-١٤].

الثالث: أن يقول: الشركُ صرفُ شيءٍ من أنواع العبادة لغير الله.

فيُقال: نعم، أصبت، وهذا ما وقعتم فيه.

• • •

(١) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني.

المقطع العاشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإنْ قالَ: إنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا بِدُعاءِ المَلائِكَةِ والأَنْبِياءِ، وَإنَّما كَفَرُوا لَمَّا قالُوا: المَلائكَةُ بَناتُ اللَّهِ! وَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ إنَّ عَبْدَ القادِرِ، وَلا غَيْرَهُ ابنُ اللَّهِ. فالجَوابُ: أنَّ نِسْبَةَ الوَلَدِ إلَى اللَّهِ -تَعالَى- كُفْرٌ مُسْتَقِلٌّ، قالَ اللَّهُ -تَعالَى-: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، والأَحَدُ: الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ. والصَّمَدُ: المَقْصُودُ فِي الحَوائِجِ. فَمَنْ جَحَدَ هَذا فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ. ثُم قالَ تَعالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، فَمَنْ جَحَدَ هَذا فقَدْ كَفَرَ، وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّلَ السُّورَةِ. وَقالَ اللَّهُ -تَعالَى-: ﴿ما ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]الآيَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلًّا مِنْهُما كُفْرًا مُسْتَقِلًّا. وَقالَ اللَّهُ -تَعالَى-: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] الآيَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الكُفْرَيْنِ.

والدَّلِيلُ عَلَى هَذا -أَيْضًا- أنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعاءِ اللَّاتِّ -مَعَ كَوْنِهِ رَجُلًا صالِحًا- لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللَّهِ، والَّذِينَ كَفَرُوا بِعِبادَةِ الجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ العُلَماءُ -أَيْضًا- وَجَمِيعُ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ، يَذْكُرُونَ فِي بابِ (حكْمِ المُرْتَدِّ) أَنَّ المُسْلِمَ إذا زَعَمَ أنَّ لِلَّهِ وَلَدًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وإنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ؛ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ. وَهَذا فِي غايَةِ الوُضُوحِ.

الشرح:

الشبهة السابعة: جعل مناط التكفير في نسبة الولد إلى الله - تعالى -، لا في دعاء الأولياء والصالحين.

العرض:

لما قيل لهم: إن المشركين الأوائل كانوا يعبدون غير الأصنام، كالأنبياء والملائكة، وجاء وصفهم بالشرك والكفر؛ قالوا: إنهم لم يكفروا بسبب دعاء الملائكة والأنبياء، وإنما كفروا لمَّا قالوا: الملائكة بنات الله، ونحن لا نقول ذلك في الأولياء، فلا يصح إلحاق حكمهم بنا.

النقض:

الجواب من أوجه:

أولا: أن نسبة الولد إلى الله – تعالى – كُفر مستقل وقضية أخرى، قال الله – تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، فهذا شيء، ودعاء غيره معه شيء آخر.

قال الله – تعالى -: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فَفَرَّقَ بين النوعين، وجعل كلا منهما كفرا مستقلا، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، و﴿خَرَقُواْ﴾، بمعنى: اختَلَقُوا وافتَرَوا؛ فَفَرَّقَ بين كفرين: الشرك بالله، وافتراء الولد له.

ثانيا: أن الذين كفروا بدعاء اللَّاتِّ – مع كونه رجلا صالحا – لم يجعلوه ابن الله، والذين كفروا بعبادة الجن لم يجعلوهم أبناء الله.

ثالثا: تتابع العلماء في جميع المذاهب الأربعة على التفريق بين الأمرين، فيذكرون في (باب حكم المرتد): أن المسلم إذا زعم أن لله ولدا فهو مرتد، وإذا أشرك بالله غيره فهو مرتد.

●●●

المقطع الحادي عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ قالَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، فَقُلْ: هَذا هُوَ الحَقُّ، وَلكِنْ لا يُعْبَدُونَ. وَنَحْنُ لا نُنْكِرُ إلَّا عِبادَتَهُمْ مَع اللَّهِ، وَإِشْراكَهُمْ مَعَهُ. وَإلَّا فالواجِبُ عَلَيْكَ حُبُّهُمْ، واتِّباعُهُمْ، والإقْرارُ بِكَراماتِهِمْ. وَلا يَجْحَدُ كَراماتِ الأَوْلياءِ إلَّا أَهْلُ البِدَعِ والضَّلالاتِ. وَدِينُ اللَّهِ وَسَطٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَهُدًى بَيْنَ ضَلالَتَيْنِ، وَحَقٌّ بَيْنَ باطِلَيْنِ.

الشرح:

الشبهة الثامنة: منزلة الأولياء والصالحين، وسؤالهم لعظم جاههم.

العرض:

يقولون: إن أولياء الله - تعالى - لهم منزلة عظيمة، وجاهٌ كبيرٌ عند الله - تعالى -، وقد قال الله عنهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، وسؤالهم طلب لشفاعتهم، ورعايةٌ لجاههم وحرمتهم، والإعراض عن ذلك بالكلية جفاء في حقهم، وحط من قدرهم.

النقض(١):

أولا: لا تلازم بين إثبات كرامة الأولياء والاستغاثة بهم.

---

(١) ينظر: «شبهات المبتدعة» للهذيل ص ٥١٥.

فالكرامة: أمر خارق للعادة يظهره الله - تعالى - على يد عبد من عباده الصالحين حيا أو ميتا إكراما له، فيدفع به عنه ضرا، أو يحقق له نفعا، أو ينصر به حقا.

فنحن نثبت الكرامة للأولياء سواء في الحياة من الخوارق للعادة، أو بعد الممات كحفظ الله لقبورهم، وظهور ما يدل على نعيمهم.

ومع ذلك، لا نستغيث بهم ولا ندعوهم؛ لأن الشرع منع ذلك وحذَّر منه.

فنحن مع دليل الشرع؛ أثبت الكرامة فأثبتناها، ومَنَع الدعاء والاستغاثة بالمخلوق فمنعناه.

ثانيا: كان الصحابة متوافرون في المدينة، وبين أيديهم قبور خيار الأمة وسادات الأولياء: رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، ولم ينقل أنهم استغاثوا أو ذبحوا أو طافوا بهم عند المُلِمَّات والشدائد.

فهل كانوا جُفاة مُقَصِّرين معهم؟!.

فالحاصل أن الموقف من الصالحين وسط بين طرفين، لا غلو ولا جفاء.

ثالثا: ينبغي التفريق بين الكرامة الإيمانية والخوارق الشيطانية، فليس كل خارق يقع من حي أو صاحب قبر يعد كرامة.

والضابط بعرض ذلك على ميزان الشرع؛ فإن صدر من مُتَّبع مؤمن مُتَّقٍ فهي كرامة، وإن صدر من ضال منحرف فهي شعوذة.

• وها هنا أمر يحسن التنبُّه له عند دَعْوَةِ مَن وقع في شيء من هذه الشركيات، وهو ألا يُحَطَّ من قدر المعظَّم؛ لأنه ليس الغرضُ الكلامَ في الشخص نفسه، فهو قد مات وقَدِم على ربِّه. والملاحظ أن بعض الغيورين حين دعوة هؤلاء ونقاشهم في هذه المسائل يأخذ في الحَطِّ من قدر أولئك المعظمين، وذكر مثالبهم، وهذا مما ينفر الناس عن قبول الحق؛ لأن نفوسهم قد امتلأت من تعظيمهم، ونشأوا على ذلك جيلا بعد جيل.

والأحسن أن يُعْرَض التوحيد، وأن الله - تعالى - هو المستحق للعبادة وحده لا شريك له، وأن صرف شيء منها لغيره شرك به، مهما كان ذلك الغير في صلاحه وولايته.

•••

المقطع الثاني عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإذا عَرفتَ أنَّ هذا الَّذِي يُسَمِّيهُ المُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنا (الاعْتِقادَ): هُوَ الشِّرْك الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ، وَقاتَلَ رَسُولُ اللَّه ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ، فاعْلَمْ أنَّ شِرْكَ الأَوَّلِينَ أخفُّ مِنْ شِرْكِ أهْلِ وَقْتِنا بِأمرَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنَّ الأَوَّلِينَ لا يُشْرِكُونَ، وَلا يَدْعُونَ المَلائِكَةَ، أَوْ الأَوْلِياءَ، أَوْ الأَوْثانَ مَعَ اللَّهِ إلَّا فِي الرَّخاءِ. وَأَمَّا في الشِّدَّةِ فَيُخْلِصُونَ الدِّينَ لِلَّهِ، كَما قالَ تَعالَى: ﴿**فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**﴾ [العنكبوت: ٦٥]، ﴿**وَإِذا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ**﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقالَ تَعالى: ﴿**قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ**﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿**تُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام: ٤٠]، وقالَ تعالى: ﴿**وَإِذا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ .... مِن قَبْلُ**﴾ [الزمر: ٨] الآيَةَ، وَقال تَعالى: ﴿**وَإِذا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ**﴾ [لقمان: ٣٢] الآيَةَ.

فَمَنْ فَهِمَ هَذِهِ المَسْأَلَةَ الَّتِي وَضَّحَها اللَّهُ في كِتابِهِ، وَهِيَ أَنَّ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ قاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَدْعُونَ اللَّهَ، وَيَدْعُونَ غَيْرَهُ في الرَّخاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَلا

يَدْعُونَ إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ، وَيَنْسَوْنَ ساداتِهِمْ، تَبَيَّنَ لَهُ الفَرْقُ بَيْنَ شِرْكِ أَهْلِ زَمانِنا، وَشِرْكِ الأَوَّلِينَ. وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ المَسْأَلَةَ فَهْمًا راسِخًا، واللَّهُ المُسْتَعانُ.

والأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الأَوَّلِينَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ أُناسًا مُقَرَّبِينَ عِنْدَ اللَّهِ: إِمَّا نَبِيًّا، وِإِمَّا وَلِيًّا، وَإِمَّا مَلائِكَةً. أَوْ يَدْعُونَ أَحْجارًا، وَأَشْجارًا مُطِيعَةً لِلَّهِ - تَعالَى -، لَيْسَتْ بِعاصِيَةٍ. وَأَهْلُ زَمانِنا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ أُناسًا مِنْ أَفْسَقِ النَّاسِ، والَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ هُم الَّذِينَ يَحْكُونَ عَنْهُم الفُجُورَ مِن الزِّنا، والسَّرِقَةِ، وَتَرْكِ الصَّلاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. والَّذِي يَعْتَقِدُ فِي الصَّالِحِ، والَّذِي لا يَعْصِي - مِثْلِ الخَشَبِ والحَجَرِ - أَهْوَنُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ فِيمَنْ يُشاهَدُ فِسْقُهُ وَفَسادُه، وَيُشْهَدُ بِهِ.

الشرح:

هذا المقطع لا يتضمن شبهة، وإنما فيه التنبيه على فائدة مهمة، وهي: **الفرق بين شرك الأولين وشرك المتأخرين**، وهذه هي القاعدة الرابعة ضمن رسالة الشيخ «القواعد الأربع».

وقوله في أول المقطع: «فَإِذا عَرَفْتَ أَنَّ هَذا الَّذِي يُسَمِّيهُ المُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنا (الاعْتِقادَ)، هُوَ الشِّرْكُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ وَقاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ».

مراده: ما يقع منهم من الغُلو في المُعَظَّمين والذُّلّ والتَّعظِيم لهم، والتألُّه الذي يؤدِّي إلى صرف شيء من العبادات؛ كالدعاء والنحر وغيرهما؛ هذا الذي يسمونه (الاعتقاد) هو الشرك!.

ثم ذكر فرقين بين شرك الأوَّلين الذين بعث فيهم النبي ﷺ، وشِرك المتأخِّرين الذين عاصرهم:

الأول: أن الأوَّلين كانوا يشركون في الرَّخاء، فإذا وقعوا في الشِّدَّة وحَّدوا الله - تعالى -، وأما المتأخِّرون فإنهم يُشرِكون في الرخاء والشدة.

وذكر الشيخ أربعة شواهد من القرآن على ذلك، ويُزاد على ذلك موضع خامس صريح، وهو قوله تعالى: ﴿**فَإِذا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذا هُمۡ يُشۡرِكُونَ**﴾ [العنكبوت: ٦٥].

الثاني: أن الأوَّلِين يدعون مع الله أناسا مقرَّبِين عند الله إما أنبياء، وإما أولياء، وإما ملائكة، أو يدعون أشجارا أو أحجارا مُطيعة لله طاعة كونية ليست عاصية.

وأما المتأخِّرون فإنهم يدعون مع الله أناسا يُذكر عنهم الفسق.

ومن ذلك أحمد البدوي: أصله من المغرب، وهو صوفي اتهم بالتشيع، وذكر أنه كان لا يشهد الصلوات الخمس[١].

ومن ذلك ما كان يفعله بعض أهل نجد عند قُبة أبي طالب، وكان حاكما ظالما، يغصب المال من الناس، فصاروا يأتون قبره ويستغيثون به.

---

(١) ينظر: «السيد البدوي بين الحقيقة والخرافة» تأليف د. أحمد صبحي منصور.

ومن ذلك: يوسف، وشمسان، وتاج، وسيأتي الحديث عنهم في المقطع اللاحق.

ويزاد على ما ذكره الشيخ من الفروق:

١- اعتقاد صفات الربوبية في شرك المتأخرين؛ كاعتقاد التدبير والتأثير، وعلم الغيب المطلق في المخلوق، أما الأوائل فكان غالب شركهم في الألوهية مع اعتقاد الربوبية لله - تعالى -.

٢- أن الأوَّلين كانوا مُقرِّين بشركهم في الألوهية، كما قالوا: ﴿**أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا**﴾ [ص: ٥]، وقالوا في التلبية: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ، إلَّا شَرِيكٌ هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَما مَلَكَ»(١).

وأما المتأخِّرون فكانوا يتمحَّلون ويسمُّونه استشفاعا، وتوسُّطا، ومحبة، وتعظيما للأولياء.

•••

(١) ينظر: «مسند البزار» (٧١٨٨).

المقطع الثالث عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا تحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَحُّ عُقُولًا وَأَخَفُّ شِرْكًا مِنْ هَؤُلاءِ: فاعْلَمْ أَنَّ لِهَؤُلاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَها عَلَى ما ذَكَرْنا، وَهِي مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ، فَأَصْغِ سَمْعَكَ لِجَوابِها:

وَهِي أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ القُرْآنُ لا يَشْهَدُونَ أَنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَيُكَذِّبُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَيُنْكِرُونَ البَعْثَ، وَيُكَذِّبونَ القُرْآنَ، وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا. وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنُصَدِّقُ القُرْآنَ، ونُؤْمِنُ بِالبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنَصُومُ، فكَيْفَ تجْعَلُونَنا مِثْلَ أولئِكَ؟

فالجَوابُ: أَنَّهُ لا خِلافَ بَيْنَ العُلَماءِ كُلِّهِمْ أنَّ الرَّجُلَ إذا صَدَّقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في شَيْءٍ، وَكَذَّبهُ في شَيْءٍ أَنَّهُ كافِرٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الإسْلامِ. وَكَذَلِكَ إذا آمَنَ بِبَعْضِ القُرْآنِ، وَجَحَدَ بَعْضَهُ، كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، والصَّلاةِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الزَّكاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذا كُلِّهِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّوْمِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذا كُلِّهِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الحَجِّ.

وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أناسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلحَجِّ أَنْزَلَ اللَّهُ - تَعالَى - فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذا كُلِّهِ، وَجَحَدَ البَعْثَ كَفَرَ بِالإجْماعِ، وَحَلَّ دَمُهُ، وَمالُهُ كَما قالَ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ

بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠]، الآيَةَ.

فَإذا كانَ اللَّهُ - تَعالَى - قَدْ صَرَّحَ في كِتابِهِ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ، وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَهُوَ كافِرٌ - حَقًّا - زالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ.

وَهَذِهِ هِيَ التي ذَكَرَها بَعْضُ أَهْلِ الأَحْساءِ فِي كِتابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنا.

وَيُقالُ: إذا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلاةِ فَهُوَ كافِرٌ حَلالُ الدَّمِ والمالِ بِالإجْماعِ، وَكَذَلِكَ إذا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إلَّا البَعْثَ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وَجُوبَ صَوْمِ رَمَضانَ وأَقَرَّ بِذَلِكَ كُلِّه. لا يُجْحَدُ هَذا، وَلا تَخْتَلِفُ المَذاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ القُرْآنُ - كَما قَدَّمْنا -.

فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جاءَ بِها النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِن الصَلاةِ، والزَّكاةِ، والصَّوْمِ، والحَجِّ. فَكَيْفَ إذا جَحَدَ الإنْسانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ كَفَرَ، وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ ما جاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَإذا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ لا يَكْفُرُ؟!

سُبْحانَ اللَّهِ! ما أَعْجَبَ هَذا الجَهْلَ!.

وَيُقالُ - أَيْضًا - لهؤُلاءِ: أَصْحابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ أَسْلَمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُصَلُّونَ، وَيُؤَذِّنُونَ.

فَإنْ قالَ: إنَّهُمْ يَشْهَدُونَ، أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنا: هَذا هُوَ المَطْلُوبُ؛ إذا كانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلًا فِي رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَفَرَ، وَحَلَّ مالُهُ وَدَمُهُ، وَلَمْ تَنْفَعْهُ الشَّهادَتانِ،

وَلا الصَّلاةُ! فكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ (شَمْسان) أَوْ (يُوسُفَ)، أَوْ صَحابِيًّا، أَوْ نَبِيًّا في مَرْتَبَةِ جبَّارِ السَّماواتِ والأَرْضِ؟ سُبْحانَهُ ما أَعْظَمَ شَأْنَهُ! ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الروم: ٥٩].

وَيُقالُ - أَيْضًا -: الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ كُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الإسْلامَ، وَهُمْ مِنْ أَصْحابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَعَلَّمُوا العِلْمَ مِنَ الصَّحابَةِ، وَلكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ مِثْلَ الاعْتِقادِ فِي (يُوسُفَ)، وَ(شَمْسانَ) وَأَمْثالِهِا. فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكُفْرِهِمْ؟! أَتَظُنُّونَ الصَّحابَةَ يُكَفِّرُونَ المُسْلِمِينَ؟ أَمْ تَظُنُّونَ أن الاعْتِقاد في (تاجٍ) وَأَمْثالِهِ لا يَضُرُّ، والاعْتِقادُ فِي عَلِيِّ بْنِ أبي طالِبٍ كُفْرٌ؟

وَيُقالُ - أَيْضًا -: بَنُو عُبَيْدٍ القَدَّاحِ الَّذِينَ مَلَكُوا المَغْرِبَ وَمِصْرَ في زَمَنِ بَنِي العَبَّاسِ، كُلُّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَدَّعُونَ الإسْلامَ، وَيُصَلُّوْنَ الجُمُعَةَ، والجَماعَةَ. فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْياءَ دَوْنَ ما نَحْنُ فِيهِ، أَجْمَعَ العُلَماءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَقِتالِهِمْ، وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ، وَغَزاهُم المُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا ما بِأَيْدِيهِمْ مِنْ بُلْدانِ المُسْلِمِينَ.

وَيُقالُ - أَيْضًا -: إذا كانَ الأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إلَّا لأَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الشِّرْكِ وَتكْذِيبِ الرُّسُلِ، والقُرْآنِ، وَإِنْكارِ البَعْثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَما مَعْنَى البابِ الَّذِي ذَكَرَهُ العُلَماءُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ: (بابُ حُكْمِ المُرْتَدِّ)؟ وَهُوَ المُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلامِهِ. ثُمَّ ذَكَرُوا أشياءَ كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْها يُكَفِّرُ، وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمالَهُ،

حتّى إنَّهُمْ ذَكَرُوا أشْياءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعلَها؛ مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُها بِلِسانِهِ دَونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُها عَلَى وَجْهِ المَزْحِ واللَّعِبِ.

وَيُقالُ -أَيْضًا -: الَّذِينَ قالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ ما قالُواْ وَلَقَدْ قالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]. أَما سَمِعْتَ اللَّهَ كَفَّرَهُمْ بِكَلِمَةٍ مَع كَوْنِهِمْ في زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُجاهِدُونَ مَعَهُ، وَيُصَلُّونَ مَعَهُ، وَيُزَكُّونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيُوَحِّدُوْنَ؟!

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قالَ اللَّهُ - تَعالَى - فِيهِمْ: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝ لا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]. فَهَؤُلاءِ الَّذِينَ صَرَّحَ اللَّهُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمانِهِمْ، وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في غَزْوَةِ تَبُوكٍ قالُوا كَلِمَةً ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قالُوها عَلَى وَجْهِ المَزْحِ. فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: تُكَفِّرُونَ المُسْلِمِينَ، وَهمْ أُناسٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ. ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوابَها؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ ما في هَذِهِ الأَوْراقِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا -: ما حكَى اللَّهُ - تعالى عَنْ بَنِي إِسْرائِيلَ - مَع إِسْلامِهِمْ، وَعِلْمِهِمْ، وَصَلاحِهِمْ - أَنَّهُمْ قالُوا لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨]. وَقَوْلُ أُناسٍ مِن الصَّحابَةِ، اجْعَلْ لَنا - يا رَسُولَ اللَّهِ - ذاتَ أَنْواطٍ -، فَحَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ هَذا مِثْلُ قَوْلِ بنِي إِسْرائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾.

وَلَكِنْ لِلمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ يُدْلُونَ بِها عِنْدَ هَذِهِ القِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ بَنِي إسْرائِيلَ لَمْ يكْفُرُوا بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَألُوا النبيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذاتَ أَنْواطٍ. فالجَوابُ أنْ تقُولَ: إنَّ بَنِي إسْرائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلُوا. وَلا خِلافَ أَنَّ بَنِي إسْرائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَفَرُوا. وَ لا خِلافَ أَنَّ الَّذِينَ نَهاهُم النَّبِيُّ ﷺ لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ، واتَّخَذُوا ذاتَ أَنْواطٍ بَعْدَ نَهْيِهِ لَكَفَرُوا. وَهَذا هُوَ المَطْلُوب.

وَلَكِنْ هَذِهِ القِصَّةُ تُفِيدُ: أَنَّ المُسْلِمَ -بَل العالِمَ- قَدْ يَقَعُ فِي أَنْواعٍ مِنْ الشِّرْكِ لا يَدْرِي عَنْها. فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ، والتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الجاهِلِ: (التَّوْحِيدُ فِهِمْناهُ) أَنَّ هَذا مِنْ أكْبَرِ الجَهْلِ، وَمكايِدِ الشَّيْطانِ. وَتُفِيدُ - أَيْضًا - أَنَّ المُسْلِمَ المُجْتَهِدَ الَّذِي إذا تَكَلَّمَ بِكَلامِ الكُفْرِ - وَهُوَ لا يَدْرِي - فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَتابَ مِنْ ساعَتِهِ أَنَّهُ لا يَكْفُرُ، كَما فَعَلَ بَنُو إسْرائِيلَ، والَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ.

وَتُفِيدُ - أَيْضًا - أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ يُغَلَّظُ عَلَيْهِ الكَلامُ تَغْلِيظًا شَدِيدًا، كَما فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الشرح:

هذا المقطع يتضمَّن شبهة من أعظم الشبهات، وقد أطال الشيخ في نقضها، وقال: «تَأَمَّلْ جَوابَها؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ ما فِي هَذِهِ الأَوْراقِ».

الشبهة التاسعة: إنكار المساواة في الحكم بالشرك بين المتأخرين والأولين مع اختلاف العقيدة والفعل.

العرض:

يقولون: إنَّ الذين بُعِث إليهم النبي ﷺ ونزل فيهم القرآن لا يشهدون أن لا إله إلا الله، ويُكذِّبون الرسول ﷺ، وينكرون البعث، ويكذِّبون القرآن، ونحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسولُ الله، ونصدِّق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلِّي ونصوم. فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟.

النقض:

أجاب الشيخ عن هذه الشبهة من عدة أوجه:

الأول: أن الإسلام دين متكامل مترابط، يجب الأخذ بأصوله كلها عقيدة وعملا، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾[البقرة:٢٠٨]، أي: ادخلوا في جميع شرائع الإسلام، عاملين بجميع أحكامه، ولا تتركوا منها شيئا. ومن جحد شيئا من أصول الدين المعلومة منه بالضرورة؛ كالصلاة والصوم، فهو كافر، ولو أدَّى بقية شرائع الدين.

فإذا تقرَّر ذلك؛ فأهم المُهِمات وأوجبها: توحيد الله - تعالى - بالعبادة، فيجب الإقرار بذلك عقيدة، والالتزام به عملا.

الثاني: وقائع في زمن النبي ﷺ فيها الحكم بكُفر من أتى مُكَفِّرا، ولو كان يأتي ببقية شرائع الإسلام، وذكر الشيخُ نماذجَ لذلك؛ منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، جاء عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: ﴿**وَمَن كَفَرَ**﴾، قال: مَن زعم أنه ليس بفَرض عليه[(١)].

فلو أنَّ مُسلما يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويصوم رمضان، ويؤمن بأركان الإيمان الستة، لكنه يقول: الحج ليس فرضا من فرائض الله، وليس ركنا من أركان الإسلام، فأنكر وجوبه وجحده = فإنه يكفر بذلك.

٢- قوله تعالى: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ﴾ [التوبة: ٧٤].

قال قتادة: «نزلَتْ في عبد الله بن أُبي، وذلك أنه اقتتل رجلان: جُهَني وأنصاري، فعلا الجُهَني على الأنصاري، فقال عبد الله للأنصار: ألا تنصروا أخاكم؟ والله ما مثلنا ومثل محمد إلا كما قال القائل: سمِّن كلبك يأكلْك، وقال: ﴿**لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ**﴾ [المنافقون:٨]،

(١) ينظر: تفسير الطبري (٥/٦١٩).

فسعى بها رجل من المسلمين إلى النبي ﷺ، فأرسل إليه فسأله، فجعل يحلف بالله ما قاله، فأنزل الله فيه هذه الآية»(١).

الشاهد: أن الله حكم بكفره مع أنه كان ينطق بالشهادتين، ويصلي ويخرج معه للجهاد.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥- ٦٦]، وهذا نص في كفره، ولو كان هازلا. وذُكِر في سبب نزولها أقوال:

أ- قول بعض المنافقين في غزوة تبوك: «ما رَأَيْنا مِثْلَ قُرَّائِنا هَؤُلاءِ أَرْغَبَ بُطُونًا، وَلا أَكْذَبَ أَلْسُنًا، وَلا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقاءِ»(٢).

ب- أن ناسا من المنافقين قالوا: «يرجُو هذا الرجل أن يفتح قصور الشام وحصونَها، هيهات»(٣)، وقولُ بعضهم: «أتحسبون جِلاد بني الأصفر كقتال العرب بعضِهم بعضا»(٤).

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ١٧٨).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١١/٥٤٣)، وابن أبي حاتم (١٠٠٤٧).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٤)، وابن أبي حاتم (١٠٠٤٩).

(٤) سيرة ابن هشام (٢/ ٥٢٥).

فهؤلاء حكَم الله بكفرهم مع أنهم كانوا في مسير جهاد شاق، وفي جيش يقوده رسول الله ﷺ، وكانوا ينطقون بالشهادتين، ويصلُّون مع رسول الله ﷺ، وكانت كلمة عابرة على وجه المزاح والهزل، ومع هذا كله حكم بكفرهم!.

الثالث: اتفاق العلماء من الصحابة فمَن بعدهم على تكفير من وقع في ناقض للإسلام، ولو أتى ببقية أصوله من الشهادتين والصلاة وغيرهما، واستحلال دمائهم بذلك.

وذكر الشيخ ثلاثة أمثلة على هذا:

أ- فِعل الصحابة حين قاتلوا بني حنيفة الذين تبِعوا مسيلمة الكذاب، وكانوا قد أسلموا مع النبي ﷺ، وشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وكانوا يؤذِّنون ويصلون.

فإن قالوا: إن أولئك ادَّعوا النبوة في مسيلمة، وهذا سبب كفرهم وقتالهم، ونحن لم نقل مثل ذلك.

فالجواب: إذا كان من رفع رجلا إلى رتبة النبي ﷺ كفَر وحلَّ ماله ودمه ولم تنفعه الشهادتان ولا الصلاة، فكيف بمن رفع مخلوقا إلى مرتبة الخالق؟!.

فائدة: ذكر الشيخُ شمسانَ، ويوسف، وتاج، وهذه الثلاثة سئل عنها الشيخ محمد بن إبراهيم، فأجاب: «يوسف وشمسان وتاج أسماءُ أُناس كفرة

طواغيت، وليست أسماءَ مواضع. فأما (تاج) فهو من أهل الخرج تُصرف إليه النذور ويُدعَى ويُعتقَد فيه النفع والضر، وكان يأتي إلى أهل الدرعية من بلده الخرج لتحصيل ماله من النذور، وقد كان يخافه كثير من الناس الذين يعتقدون فيه، وله أعوان وحاشية لا يُتعرَّض لهم بمكروه، بل يُدَّعى فيهم الدعاوي الكاذبة، وتنسب اليهم الحكايات القبيحة، ومما ينسب إلى (تاج) أنه أعمى ويأتي من بلده الخرج من غير قائد يقوده.

وأما (شمسان) فالذي يظهر من رسائل إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يبعد عن العارض، وله أولاد يعتقد فيهم.

وأما (يوسف) فقد كان على قبره وثن يُعتقَد فيه، ويظهر أن قبره في الكويت أو الأحساء، كما يفهم من بعض رسائل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أما تاريخ وجودهم فهو قريب من عصر إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكرهم في كثير من رسائله؛ لأنهم من أشهر الطواغيت التي يعتقد فيها أهل نجد وما يقاربها، وكانوا يعتقدون فيهم الولاية، ويصرفون لهم شيئا من العبادة، وينذرون لهم النذور، ويرجون بذلك نظير ما يرجوه عباد اللَّات والعزى»[(١)].

---

(١) «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» (١/ ١١٧).

ب- الذين حرَّقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالنار كلهم كانوا يدَّعون الإسلام، وهم من أصحاب علي، وتعلَّموا العلم من الصحابة، ولكن اعتقدوا في علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الألوهية.

وحاصل القصة أنه قيل لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: إنَّ هنا قوما على باب المسجد يدَّعون أنَّك ربُّهم! فدعاهم فقال لهم: ويْلَكم ما تقولون؟! قالوا: أنت ربُّنا وخالقُنا ورازقنا! فقال: ويلكم! إنَّما أنا عبدٌ مثلُكم آكلُ الطعامَ كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعتُ اللهَ أثابَنِي إن شاء، وإن عصيتُه خشيتُ أن يُعذِّبَني؛ فاتَّقوا الله وارجعوا! فأبَوا!

فلمَّا كان الغد غَدَوا عليه، فجاء قُنبر، فقال: قد - والله - رجعوا يقولون ذلك الكلام! فقال: أدخِلهم، فقالوا كذلك. فلمَّا كان الثالث، قال: لئن قلتُم ذلك لأقتلنكم بأخبث قِتلة! فأبوا إلَّا ذلك، فخدَّ لهم أخدودا بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعِدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إنِّي طارحُكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا، فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

لما رأيت الأمر أمرا منكرا أَجَّجْت ناري ودعوتُ قُنبرا

وأنكر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الحرق للنهي عنه، ولم يُنكر عليه أصل قتلهم[1].

(١) ينظر: صحيح البخاري (٣٠١٧).

ج- ما حصل في عهد الدولة العباسية من تسلط العُبَيْدِيِّين على مصر والمغرب والشام، وسميت بالدولة الفاطمية تلبيسا. وكانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويدَّعون الإسلام، ويُصَلُّون الجمعة والجماعة، ولكن أتوا بما يخرجهم من رِبْقَة الدين من ادعاء الألوهية وعلم الغيب وغير ذلك[(1)].

الرابع: أن العلماء في جميع المذاهب عقدوا في كتب الفقه (باب حكم المرتد)، وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه، وذكروا فيه أسبابا كثيرة من وقع في شيء منها كفَر، ولو كان يأتي ببقية شرائع الدين من الشهادتين والصلاة والزكاة والصوم والحج، وهذا تأكيد لما سبق في الوجه الأول.

الخامس: عن أبي واقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قال: خَرَجْنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، وَنَحْنُ حُدَثاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكفُونَ عِنْدَها ويَنُوطُونَ بِها أَسْلِحَتَهُمْ، يُقالُ لَهَا: «ذاتُ أَنْواطٍ»! فَمَرَرْنا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنا: يا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنا ذاتَ أَنْواطٍ كَما لَهُمْ ذاتُ أَنْواطٍ، فَقالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّها السُّنَنُ! قُلْتُمْ -والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ- كَما قالَتْ بَنُو إِسْرائِيلَ لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾** [الأعراف: ١٣٨]، **لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ**»[(2)].

---

(١) ينظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» (١/ ٣٧٨)، وما بعدها.

(٢) **صحيح**: أخرجه الترمذي في سننه (٢١٨٠)، وأحمد في «المسند» (٢١٨٩٧)، وصححه الألباني.

والشاهد أن النبي ﷺ أنكر على هؤلاء، وجعل طلبهم مشابها لقول بني إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾.

وأن بني إسرائيل وأصحاب تلك المقالة كانوا مؤمنين مع رسولهم، ومع ذلك لو فعلوا ما طلبوا لكفروا بذلك، فهذا هو المانع من كفرهم، أنهم قالوها جهلا، كما في الحديث: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»، فلما نُبِّهوا تنبهوا وامتثلوا(١).

ثم ذكر الشيخ ثلاثَ فوائد من هذه القصة:

أ- الحذر والتحرز والخوف من الشرك، فقد قاربه بعض الصحابة، وأخبر النبي ﷺ أنه أخوف مخوف عليهم. وقول بعض الناس: «التوحيد فهمناه»، من أكبر الجهل ومكائد الشيطان، وسبق بيان ذلك في: «باب الخوف من الشرك»، من شرح كتاب التوحيد.

ب- أن المسلم إذا تكلم بكلام كُفر وهو لا يدري، فنُبِّه على ذلك، فتاب من ساعته، أنه لا يكفر كما فعل بنو إسرائيل، وكالذين سألوا النبي ﷺ.

---

(١) قال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/٣٧٢): «فإذا كان اتخاذ هذه الشجرة؛ لتعليق الأسلحة والعكوف حولها اتخاذَ إله مع الله - تعالى - مع أنهم لا يعبدونها ولا يسألونها، فما الظن بالعكوف حول القبر والدعاء به ودعائه والدعاء عنده؟! فأي نسبة للفتنة بشجرة إلى الفتنة بالقبر لو كان أهل الشرك والبدعة يعلمون».

ج- قائل كلمة الكفر جاهلا، مع أنه لا يكفُرْ، فإنه يُغلَّظ عليه كما فعل موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مع قومه، وكما فعل رسول الله ﷺ هنا. وهذا يُقَيَّد بحسب الحال والمصلحة، فالشدة في موضعها، واللين والرفق في موضعه.

•••

المقطع الرابع عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَلِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ أُخْرَى: يَقُولُوْنَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أَسَامَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَتْلَ مَنْ قَالَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَقَالَ: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»[1]؟، وَكَذَلِكَ قَوْلُه: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ...**»[2]، وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكَفِّ عَمَّنْ قَالَهَا.

وَمُرَادُ هَؤُلاءِ الْجَهَلَةِ أَنَّ مَنْ قَالَهَا لاَ يَكْفُرُ، وَلاَ يُقْتَلُ، وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ!.

فَيُقَالُ لِهَؤُلاءِ الْجَهَلَةِ الْمُشْرِكِينَ: مَعْلُومٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَ الْيَهُودَ، وَسَبَاهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: (لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُصَلُّونَ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلاَمَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ.

وَهَؤُلاءِ الْجَهَلَةُ مُقِرُّونَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ كَفَرَ وَقُتِلَ، وَلَوْ قَالَ: (لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الإِسْلاَمِ كَفَرَ وَقُتِلَ، وَلَوْ قَالَهَا.

فَكَيْفَ لا تَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْفُرُوعِ، وَتَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ التَوْحِيدَ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ دِينِ الرُّسُلِ، وَرَأْسُهُ؟!

---

(١) **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦).

(٢) **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلكِنَّ أَعْدَاءَ اللَّهِ مَا فَهِمُوا مَعْنَى الأَحَادِيثِ:

فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا ادَّعَى الإِسْلامَ، بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ. وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ الإِسْلامَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي ذَلِكَ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ**﴾ [النساء: ٩٤]، أَيْ: تَثَبَّتُوا. فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَالتَّثَبُّتُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الإِسْلامَ قُتِلَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿**فَتَبَيَّنُوٓاْ**﴾، وَلَوْ كَانَ لا يُقْتَلُ إِذَا قَالَهَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّثَبُّتِ مَعْنًى.

وَكَذلِكَ الْحَدِيثُ الآخَرُ وَأَمْثَالُهُ، مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتُ: أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ الإِسْلامَ وَالتَّوْحِيدَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَالَ: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**»، وَقَالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**»، هُوَ الَّذِي قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «**أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ**»[١]، «**لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»[٢]،

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٣٦١١) وفي مواضع أخرى، ومسلم (١٠٦٦)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)ومواضع أخرى، ومسلم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَع كَوْنِهِمْ مِنْ أكْثَرِ النَّاسِ عِبادَةً وتهْليلًا، حَتَّى إنَّ الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ أَنْفُسَهُمْ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِن الصَّحَابَةِ. فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، وَلا كَثْرَةُ الْعِبَادَةِ، وَلا ادِّعَاءُ الإِسْلامِ لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُخَالَفَةُ الشَّرِيعَةِ.

وَكَذلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قِتَالِ الْيَهُودِ، وَقِتَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَنِي حَنِيفَةَ. وَكَذَلِكَ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْزُوَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ لَمَّا أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] الآيَةَ، وَكَانَ الرَّجُلُ كَاذِبًا عَلَيْهِم[١].

فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ مَا ذَكَرْنَا».

الشرح:

تضمن هذا المقطع:

الشبهة العاشرة: الاستدلال بالنصوص التي تمنع قتال من قال: «لا إله إلا الله».

العرض:

يقولون جاءت نصوص صريحة صحيحة تمنع قتال من قال: «لا إله إلا الله»، ومن هذه النصوص:

---

(١) **حسن بشواهده**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٩٧٥)، وحسنه الألباني بشواهده في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٨٨).

أولا: عن أسامة بن زيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، قَالَ: فَصَبَّحْنَا القَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: (لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ! قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «**يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**؟!» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**؟!» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ اليَوْمِ(١).

ثانيا: عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ**»(٢).

ثالثا: عن عِتبان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ**»(٣).

قالوا: فهذه النصوص - وما في معناها - تدل على أن من قالها لا يكفُر ولا يُقتل، ولو فعل ما فعل.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٢٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٣٣).

النقض:

هذه الشبهة لها تعلُّق بالتي قبلها، وسبق تقرير أن المرء قد يكفر ولو كان يقول: (لا إله إلا الله)، ويفعل بقية شرائع الإسلام؛ إذا أتى ناقضا من نواقض الإسلام.

ويقال هنا:

١- لا شك في منزلة كلمة التوحيد، وعظيم فضلها، وقد سبق بيان طرف من ذلك بأدلته في باب: «تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله»، من «شرح كتاب التوحيد».

٢- لكن، هل كلُّ من نطق بها استحق فضلها، ولو عمل ما عمل؟ هذا بيت القصيد، ومربط الفرس.

فكلمة التوحيد لها ركنان: إثبات العبادة لله وحده، ونفيها عمن سواه.

فمن صرف العبادة - التي هي حق الله- لغير الله، فماذا بقي له من (لا إله إلا الله)؟.

لقد كان أهلُ الجاهلية أفقهَ من كثير من المتأخرين في فقه هذه الكلمة، لما سألوا النبي ﷺ عما يريده منهم، قال: كلمة، فقالوا: بل نعطيك عشرا، فقال: قولوا: (لا إله إلا الله)، فانتفضوا وقالوا: ﴿**أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا**﴾ [ص:٥]، لقد عرفوا معناها، وأدركوا لوازمها.

٣- فِعل الرسول ﷺ؛ حيث قاتل اليهود واستحل دماءهم ونساءهم، وهم يقولونها.

٤- فِعل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في وقائع، منها: قتال بني حنيفة الذين ادعوا النبوة في مسيلمة، وتحريق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للذين أَلَّهُوه. فقد قاتلوهم، وهم يقولونها.

٥- يقال لهم: ما تقولون فيمن أنكر البعث؟

سيقولون: يكفر بذلك ويستحق القتل! فيقال: كيف، وهو يقول: (لا إله إلا الله)؟!.

فكيف لا تنفعه كلمة التوحيد هنا، وتنفعه إذا نقض التوحيد الذي هو الأصل؟!.

- **وأما حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:**

فالجواب عنه: أن من قال: لا إله إلا الله، له ثلاثة أحوال:

١- أن يُعلم التزامه بمقتضاها.

٢- أن يُعلم نقضه لمقتضاها.

٣- أن يجهل الأمر.

فالأحاديث الواردة في فضل هذه الكلمة، وعصمة قائلها محمولة على الحالين الأولى والثالثة، وحديث أسامة صريح في الثالثة؛ ولهذا فالأصل أن يُكَف عمن قالها، والواجب التحرز في ذلك، كما قال تعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: ٩٣]، أي: إذا خرجتم في الأرض مجاهدين في سبيل الله فكونوا على بيِّنة، ولا تنفوا الإيمان عمن بدا منه شيء من علامات الإسلام ولم يقاتلكم؛ لاحتمال أن يكون مؤمنًا يخفي إيمانه.

فأما إذا ظهر منه ما ينقض كلمة التوحيد، لم تنفعه هذه الكلمة، ويدل على هذا أدلة سبق بعضها، ومما لم يذكر:

١ - أن النبي ﷺ أمر بقتال الخوارج، فقال: «**فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ**»(١)، وقال: «**لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»(٢).

وهم قوم أصحاب عبادة واجتهاد في الصلاة وقراءة القرآن، وأخذوا العلم عن الصحابة، ومع ذلك فقد أمر بقتلهم.

وهم أيضا لا يخرجون من الملَّة، فكيف بمن نقض أصل الدين وأشرك مع الله غيره في عبادته؟!.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٢- قصة بني المصطلق (وهي قبيلة من خُزاعة) الذين أسلموا، فبعث إليهم النبيُّ ﷺ الوليدَ بن عقبة بن أبي معيط؛ ليأتي بصدقات أموالهم. فلما سمعوا به تلقَّوْه فرحًا به، فخاف منهم وظن أنهم يريدون قتله، فرجع إلى نبي الله ﷺ وأخبره بما ظنه، فجهَّزَ النبي ﷺ بعثا لقتالهم، فقدِم وفدٌ منهم إلى النبي ﷺ لما تأخر المُصَدِّق عليهم، فأخبروه بكذب الوليد، فأنزل الله: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ**﴾ [الحجرات: ٦][١].

الشاهد أن النبي ﷺ عزم على قتالهم وهم مسلمون، يقولون: (لا إله إلا الله)، لما بلغه أنهم منعوا الزكاة، وأرادوا قتل الرسول.

فأيهما أعظم: من منع زكاة ماله، أم من أشرك بالله غيره؟!.

●●●

(١) تقدم تخريجه.

المقطع الخامس عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلهُمْ شُبْهَة أُخْرَى، وَهِيَ: مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْتَغِيثُونَ بِآدَمَ، ثُمَّ بِنُوحٍ، ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِعِيسَى، فَكُلُّهُمْ يَعْتَذِرُون، حَتى يَنْتَهُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالُوا: فَهذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَيْسَتْ شِرْكًا![1].

فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: سُبْحَانَ مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ! فَإِنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِالْمَخلُوقِ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا نُنْكِرُهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وَكَمَا يَسْتَغِيثُ إِنْسَانٌ بِأَصْحَابِهِ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ فِي أَشْيَاءَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْمَخْلُوقُ. وَنَحْنُ أَنْكَرْنَا اسْتِغَاثَةَ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الأَوْلِيَاءِ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ، فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللهُ - تَعَالَى -.

إِذَا ثَبَتَ ذلِكَ؛ فَالاسْتِغَاثَة بِالأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ أَنْ يُحَاسِبَ النَاسَ؛ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ: أَنْ تَأْتِيَ عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ، يُجَالِسُكَ، وَيَسْمَعُ كَلَامَكَ، تَقُولُ لَهُ: «ادْعُ لِي»، كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ فِي حَيَاتِهِ.

---

(١) **ينظر**: صحيح البخاري (٤٧١٢) وأطرافه، وصحيح مسلم (١٩٤).

وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ: فَحَاشَا وَكَلَّا أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِك عِنْدَ قَبْرِهِ! بَلْ أَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللَّهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ دُعَاؤُهُ بِنَفْسِهِ؟

الشـرح:

تضمن هذا المقطع:

الشبهة الحادية عشرة: استغاثة الناس بالأنبياء في موقف القيامة دليل على جواز الاستغاثة بالمخلوق، وأنها ليست بشرك.

العرض:

يقولون: ثبت في حديث الشفاعة الطويل أن الناس يصيبهم الكرب والشدة في موقف القيامة، فيفزعون إلى آدم عَلَيۡهِ‌ٱلسَّلَامُ، فيسألونه أن يشفع لهم إلى ربِّهم ليُخلِّصهم مما هم فيه من كربة وشدة، ثم إلى نوح، ثم بقية أولي العزم، وهذا يدل على جواز الاستغاثة بالمخلوق، وأنه ليس بشرك.

النقض:

الاستغاثة هي: طلب الغوث، وهو التخليص من الشدة. فهي بمعنى الاستعانة، لكنها استعانة خاصة بحال الشدة.

والاستغاثة نوع من الدعاء خاص برفع الشدائد والكرب، والدعاء يعُمُّ الدعاء بالخير والشر، ويكون من المكروب وغيره، فعلى هذا: كل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

إذا تبين معناها؛ فحكمها كما يأتي:

أولا: استغاثة مشروعة:

وهي الاستغاثة بالله - تعالى -، والتي تتضمن كمال اللجوء والذل والافتقار إليه. قال تعالى: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩].

ثانيا: الاستغاثة الممنوعة:

ومن صورها الاستغاثة بالأموات، أو بالأحياء الغائبين.

ثالثا: الاستغاثة الجائزة:

وهي الاستغاثة بالمخلوق الحي الحاضر القادر.

إذا تبين هذا؛ علمتَ أنَّ الدليل في جهة، والمُستَدَلَّ عليه في جهة أخرى.

فالناس في ذلك الموقف الرهيب يبحثون عمن يخلِّصُهم مما هم فيه من كربة وشدة، فيتوجهون إلى أفضل خلق الله، وهم رسله، ويسألونهم أن يدعوا الله، ويسألوه أن يفصل بين الناس؛ ليرتاحوا من هول الموقف.

فهم سألوا الأنبياء أن يشفعوا لهم عند الله - تعالى - بالدعاء. وهذا سؤال لمخلوق حي حاضر قادر، ولا إشكال في ذلك.

وإنَّما محل البحث في: الاستغاثة بالأموات، أو بالغائبين، أو بالحاضرين في أمر لا يقدرون عليه، هذا موضع الخصومة، وهو ما ننكره، فأين في هذا الحديث الدلالة على جوازه؟!.

•••

المقطع السادس عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ: قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لَمَّا أُلْقِيَ فِي النَّارِ اعْتَرَضَ لَهُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فِي الْهَوَاءِ، فَقَالَ: أَلَكَ حَاجَةٌ؟. فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلا[1]. قَالُوا: فَلَوْ كَانَتِ الاسْتِغَاثَةُ بِجِبْرَائِيلَ شِرْكًا، لَمْ يَعْرِضْهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الشُّبْهَةِ الأُولَى؛ فَإِنَّ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِأَمْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِ: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، فَلَوْ أَذِنَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَارَ إِبْرَاهِيمَ وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الأَرْضِ وَالْجِبَالِ، وَيُلْقِيهَا فِي الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ، لَفَعَلَ. وَلَوْ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَضَعَ إِبْرَاهِيمَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ لَفَعَلَ. وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَفَعَلَ. وَهَذَا كَرَجُلٍ غَنِيٍّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ يَرَى رَجُلًا مُحْتَاجًا، فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقْرِضَهُ أَوْ يَهَبَهُ شَيْئًا يَقْضِي بِهِ حَاجَتَهُ، فَيَأْبَى ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ، وَيَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اللَّهُ بِرِزْقٍ لا مِنَّةَ فِيهِ لأَحَدٍ.

فَأَيْنَ هَذَا مِنَ اسْتِغَاثَةِ الْعِبَادَةِ وَالشِّرْكِ، لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ؟!

---

(١) هذه القصة أخرجها الطبري في تفسيره (١٦/ ٣٠٩)، وضعفها الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٧٤).

الشرح:

تضمن هذا المقطع:

الشبهة الثانية عشرة: الاستدلال بقصة جبريل مع الخليل إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، على جواز الاستغاثة بالمخلوق.

العرض:

يقولون: إن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما أُلقِي في النار ووقع في الكربة والشدة، اعترض له جبريل في الهواء، فقال له: «ألك حاجة؟» فقال إبراهيم: «أما إليك فلا»[1].

قالوا: فلو كانت الاستغاثة بجبريل شركا لم يعرضها على إبراهيم، وجبريل رسولٌ ملَكِي من أفضل ملائكة الرحمن الذين عصمهم الله - تعالى - من معصيته.

النقض:

أولا: أن القصة لا تثبت، ولم تنقل بسند مقبول، ولا يستدل في أمور العقائد والأحكام إلا بما عُلِم ثبوته، وهذا الوجه كاف. ولكن مع ذلك نزيد وجها ثانيا.

ثانيا: لو سلمنا بصحة القصة؛ فليس فيها ما يدل على مطلوبهم.

---

(١) تقدم تخريجه.

وجه ذلك، كما سبق في الشبهة التي قبلها: أن الاستغاثة بالمخلوق الحي الحاضر القادر جائزة، وجبريل حيٌّ حاضرٌ عَرَض أمرا يقدر عليه، كيف وقد وصفه ربُّه بأنه شديد القوى، والنَّبي ﷺ رآه وله ست مئة جناح، قد سدَّ الأفق[1]، خَلْق عظيم لا يقدُر قدرَه إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فواعجبا ممن يستدل بهذا على جواز الاستغاثة بالأموات والغائبين في تفريج الكربات، وتكفير الخطيئات!.

وإبراهيم الخليل شيخ الموحدين ﷺ، تعلَّق بحبال التوحيد وفوَّض أمره لله - تعالى -، وقد ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ، قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا: ﴿**إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ**﴾ [آل عمران: ١٧٣]»[2].

●●●

(١) ينظر: صحيح البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٥٦٣).

المقطع السابع عشر

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلْنَخْتِمْ الْكِتَابَ بِذِكْرِ آيَةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلكِنْ نُفْرِدُ لَهَا الْكَلامَ لِعِظَمِ شَأْنِهَا، وَلِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهَا، فَنَقُولُ: لاَ خِلافَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْعَمَلِ. فَإِنْ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مُسْلِمًا؛ فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ، كَفِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، وَأَمْثَالِهِمَا. وَهَذَا يَغْلَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَاسِ، يَقُولُونَ: (هَذَا حَقٌّ، وَنَحْنُ نَفْهَمُ هَذَا، وَنَشْهَدُ أَنَهُ الْحَقُّ، وَلكِنْ لاَ نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَهُ، وَلاَ يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إلَّا مَنْ وَافَقَهُمْ)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الأَعْذَارِ. وَلَمْ يَعْرِفْ الْمِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ، وَلَمْ يَتْرُكُوهْ إلاَّ لِشَيْءٍ مِنَ الأَعْذَارِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلًا ظَاهِرًا، وَهُوَ لا يَفْهَمُه، وَلاَ يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ، فَهُوَ مَنَافِقٌ، وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْكَافِرِ الْخَالِصِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ تَبِينُ لَكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ: تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ؛ لِخَوْفِ نَقْصِ دنياهُ، أَوْ جَاهِهِ، أَوْ مُلْكِهِ. وَتَرَى مَنْ يَعْمَل بِهِ ظَاهِرًا لاَ بَاطِنًا، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ إِذَا هُوَ لاَ يَعْرِفُهُ.

وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِفَهْمِ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -:

أُولاَهُمَا: مَا تَقَدَّمَ، وَهِي قَوْلُهُ: ﴿**لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ**﴾ [التوبة: ٦٦]. فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ غَزَوا الرُّومَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ، تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، ويَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ، أَعْظَمُ مِمَّنْ يَتكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا.

وَالآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا**﴾ [النحل: ١٠٦] الآيَةَ، فَلَمْ يَعْذُرُ اللَّهُ مِنْ هَؤُلاَءِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ مَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مُطْمَئِنًّا بِالإِيمَانِ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذا فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِه؛ سَوَاءً فَعَلَهُ خَوْفًا، أَوْ طَمَعًا، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ، أَوْ مَشَحَّةً بِوَطَنِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ عَشِيرَتِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَغْرَاضِ إِلاَّ الْمُكْرَهَ.

فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذا مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾، فَلَمْ يَسْتَثْنِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِنْسَانَ لاَ يُكْرَهُ إِلَّا عَلَى الْعَمَلِ وَالْكَلاَمِ والفِعْلِ، لَا عَقِيدَةِ الْقَلْبِ، فَلاَ يُكْرَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْآخِرَةِ﴾، فَصَرَّحَ أَنَّ الْعَذَابَ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ والْجَهْلِ والْبُغْضِ لِلدِّيْنِ، أَوْ مَحَبَّةِ الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا، فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشرح:

هذه خاتمة الكتاب، وقد تضمنت ما يأتي:

أولا: أن التوحيد يتعلق بالقلب واللسان والعمل، فلا يكون المرء موحدا إلا إذا عقد هذه الثلاثة على توحيد ربه.

فمن أخل بتحقيق التوحيد بلسانه وجوارحه؛ لم يكن موحدا، ولو كان قلبُه يعتقد التوحيد الصحيح، وهذا حال إبليس وفرعون وغيرهما من أهل الكفر، قال تعالى -عن فرعون وقومه -: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، ومن حقَّق التوحيد بظاهر جوارحه لكنه لم يعقد عليه قلبَه لم ينفعه ذلك، كحال المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار.

وهذا كما قال أهل السنة في الإيمان، إنه قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.

ثانيا: إذا حقَّقت التوحيد بالقلب واللسان والعمل، فاحرص على أن تحافظ على هذه الجوهرة الثمينة، فإنها تذهب بأيسر الأمور في نظر الناس، وعلى الموحِّد أن يتفطن لنواقض التوحيد، والقوادح في كماله، والنظر فيما يُنقِصه ويخدشه، ويجتهد في البعد عن ذلك، فهذا من نفيس العلم ومهمه.

وتذكَّر أن بعض الصحابة الذين خرجوا للجهاد في سبيل الله، ومع رسول الله، كفروا بسبب كلمة عابرة خرجت على وجه المَزْح واللعب.

وكان ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا أُثني عليه في وجهه يقول: «والله، إنِّي إلى الآن أجدد إسلامي كل وقت، وما أسلمت بعد إسلاما جيدا»[(١)].

فهذا يورث العبد الحذرَ والتيقظ والتحرز من كل مؤثر على صفاء التوحيد وخلوصه[(٢)]، وسبق بيان ذلك بأدلته وأقسامه وأمثلته في باب: «من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول»، من «شرح كتاب التوحيد».

بعض الناس يحافظ على ثوبه الجديد، ولو وقع عليه نقطة حبر لتكدر، لكن ربما يتكدَّر دينه ويتسخ إيمانه وتوحيده، وهو لا يحرك لذلك ساكنًا!.

---

(١) «المستدرك على فتاوى ابن تيمية»، جمع ابن قاسم، ص ١٢٢.

(٢) قال ابن القيم في «الفوائد» ص١٩٤: «التوحيد أصلَفُ شيء وأنزهه وأنظفه وأصفاه؛ فأدنى شيء يخدِشُه ويدنِّسه ويؤثر فيه».

ثم ذكر الشيخ أنه لا يُعذَر من ذلك إلا من أُكره وقلبه مطمئن بالإيمان، ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل:١٠٦-١٠٧]، وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه، سواء فعله: خوفا، أو مشحة بوطنه، أو أهله، أو عشيرته، أو ماله، أو فعله على وجه المَزْح، أو لغير ذلك من الأغراض، إلا المكره.

والآية تدل على هذا من جهتين:

الأولى: قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾، فلم يستثن الله - تعالى - إلا المكره، والاستثناء معيار العموم، كما يُقال.

ومعلوم أن الإنسان لا يُكره إلا على الكلام أو الفعل، وأما عقيدة القلب فلا يُكره عليها أحد.

والثانية: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾؛ فصرَّح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر، وإنما سببه أن له في ذلك حظا من حظوظ الدنيا فآثره على الدين.

والله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

• • •

الذيل على كشف الشبهات

لما كان هذا المتن مرجعا في الشبهات المثارة حول توحيد العبادة، وكان ثمة بعض الشُّبَه المهمة لم تُذكر في الكتاب، أردت أن أُتمِّم الكتاب بذكرها؛ لتحصل الفائدة، ويجتمع عقد مهمات الشبهات في مكان واحد، وهي ست شبهات، إليك بيانها:

الشبهة الأولى: نفي وقوع الشرك في هذه الأمة:.

العرض:

قالوا: إن هذه الأمة معصومةٌ من الشرك، ودلَّ على ذلك أدلة منها:

أولا: عن عُقبةَ بن عامر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «**إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي – واللهِ – لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي – واللهِ – مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا**»(١).

ففي هذا الحديث دليل على أن النبي ﷺ لا يخاف على أمته الشرك؛ لبعدها عنه وسلامتها منه.

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (١٣٤٤)، وفي مواضع أخرى، ومسلم (٢٢٩٦).

ثانيا: عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعْتُ النَّبِي ﷺ يقُولُ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ**»(١).

ثالثا: عن مُعاوية بنِ أبي سفيانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**»(٢).

قالوا: فهذه الأحاديث فيها بشارة وفضل لهذه الأمة، وأنها على الاستقامة والخير، والسلامة من الشرك بالله - تعالى -.

النقض:

ينبغي التفريق بين أمرين:

١- وقوع الأمة كلها في الشرك دون استثناء أحد، فهذا منتفٍ ولا يكون؛ للأدلة المذكورة.

٢- وقوع بعض الأمة في الشرك. وهذا محل البحث.

والجواب عما أوردوه من وجهين:

الأول: الأدلة على وقوع الشرك في هذه الأمة. ومنها:

١- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الخَلَصَةِ**»(٣). وَذُو الخَلَصَةِ: طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨١٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣١٢)، ومواضع أخرى.

(٣) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦).

٢- عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**لا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ اللاَّتُ وَالْعُزَّى**»(١).

٣- حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب، وفيه: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ**»(٢).

الوجه الثاني: الجواب عما استدلوا به:

أولا: حديث عُقبةَ بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «**وَإِنِّي - واللهِ - مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا**»(٣).

وأجيب عنه بأجوبة:

١- أن الخطاب للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فيكون خاصا بهم.

٢- أن المراد مجموع الأمة، فلا يمكن أن تقع الأمة في الشرك جميعا؛ لما ورد أنه لا تزال طائفة من الأمة على الحق.

٣- أنه قال ذلك في أول الأمر، ثم أُخبر بأنَّ مِن الأمة مَن يقع في الشرك.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٠٧).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: أبو داود في سننه (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، والطيالسي (١٠٨٤)، وأحمد (٢٢٣٩٥)، وغيرهم.

(٣) تقدم تخريجه.

ثانيا: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ**»(١).

وأجيب عنه بأجوبة:

١- أن هذا إخبار عما وقع في نفس الشيطان ذلك الوقت لما رأى ظهور الدين وكثرة الداخلين فيه، ولكنه لا يدل على عدم الوقوع.

٢- أن المراد المجموع، فهذا ميؤوس منه أن تجتمع الأمة على عبادة الشيطان، ويدل عليه لفظ (**الْمُصَلُّونَ**) الذي يفيد العموم.

٣- أن الميؤوس منه: من أقام الصلاة؛ لظاهر الحديث. ولا شك أن من أقام الصلاة حق إقامتها يبعُد أن يقع في عبادة الأوثان؛ فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر.

ثالثا: حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**»(٢).

هذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع بألفاظ مختلفة:

فأخرجه بلفظ: «**وَلَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ**»(٣).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١١٦).

وأخرجه بلفظ: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**»[1].

وأخرجه بلفظ: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ**..»[2].

والحديث يُفهم بضم ألفاظه ورواياته بعضها إلى بعض، وتبين مما سبق أن المراد بعض الأمة لا كلها.

قال ابن حجر: «قوله: (**لَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ**)، يعني: بعض الأمَّة كما يجيء مُصَرَّحا به»[3].

الشبهة الثانية: ما ورد من نداء الموتى.

العرض:

يقولون: إن نداء الموتى ورد عن السلف الصالح من الصحابة فمن بعدهم، ومن ذلك مثلا:

أولا: عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ جَعَلَ يَتَغَشَّاهُ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ - عَلَيْهَا السَّلَامُ -: وَا كَرْبَ أَبَاهُ، فَقَالَ لَهَا: «**لَيْسَ عَلَى أَبِيكِ كَرْبٌ بَعْدَ**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٦٤١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٤٦٠).

(٣) «فتح الباري» (١/ ١١٥).

الْيَوْمِ»، فَلَمَّا مَاتَ قَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ، أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ، يَا أَبَتَاهْ، مَنْ جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ مَأْوَاهْ، يَا أَبَتَاهْ إِلَى جِبْرِيلَ نَنْعَاهْ[1].

ثانيا: نُقِل عن أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال بعد موت النبي ﷺ: «**اُذْكُرْنَا يَا مُحَمّدُ عِنْدَ رَبّك، وَلْنكُنْ مِنْ بَالِك**».

ثالثا: كان شعار المسلمين يوم اليمامة في قتال المرتدين: يا محمداه.

رابعا: جاء في رثاء صفية بنت عبدالمطلب - عمة النبي ﷺ - له:

أَلا يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتَ رَجَاءَنَا
وَكُنْتَ بنا بَرًّا وَلَمْ تَكُ جَافِيَا
فَلَوْ أَنَّ رَبَّ الْعَرْشِ أَبْقَاكَ بَيْنَنَا
سَعِدْنا وَلَكِنَّ أَمْرَهُ كَانَ مَاضِيَا
عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ السَّلامُ تَحِيَّةً
وَأُدْخِلْتَ جَنَّاتٍ مِنَ الْعَدْنِ رَاضِيَا[2]

قالوا: فهذه نداءات[3] ودعاءٌ للنبي ﷺ بعد موته، ولم تنكر؛ مما يدل على جواز دعائه والاستغاثة به بعد موته.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٤٦٢).

(٢) سيأتي تخريجه قريبا.

(٣) هناك أمثلة أخرى ذكرها الهذيل في «شبهات المبتدعة» ص٤٣٣.

النقض:

تُناقش هذه الشبهة من جانبين: جانب الرواية، وجانب الدراية.

الجانب الأول: جانب الرواية:

١- مقولة فَاطِمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثابتة في صحيح البخاري، كما تقدَّم في تخريجها.

٢- ما نُقل عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال بعد موت النبي ﷺ: «اُذْكُرْنَا، يَا مُحَمَّدُ، عِنْدَ رَبِّك»، فلا يصح، بل لم أقف عليها مسندة في شيء من الكتب، وقد ذكرها السهيلي في «الروض الأُنُف»(١)، وملا علي القاري في «جمع الوسائل في شرح الشمائل»(٢).

وقال السهسواني: «لا أعلم أحدًا رواه بسند صحيح أو حسن خالٍ عن العلَّة، إنما ذكره صاحب المواهب بغير سند ... - وساقه بطوله، ثم قال: - هكذا ذكره صاحب المواهب بلا سند، ولم يتعرض شارحه العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقاني - أيضا - لسنده، بل هناك قرينة تدل على أنه ليس من كلام الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي أن الله - تعالى - حرَّم على الأمة نداءه باسمه، قال تعالى: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗا﴾ [النور:٦٣]، أي: لا تجعلوا دعاءه وتسميته كنداء بعضكم بعضا باسمه، ورفع

(١) «الروض الأنف» (٤/ ٤٤٤).

(٢)«جمع الوسائل في شرح الشمائل» (٢/ ٢١٦).

الصوت به والنداء وراء الحجرات، ولكن قولوا: يا رسول الله، يا نبي الله، مع التوقير والتواضع وخفض الصوت. فكيف يقول أفضل الأمة بعد الرسول ﷺ (يا محمد)؟!»[1].

٣- ما ذُكِر من أن شعار المسلمين يوم اليمامة في قتال المرتدين: يا محمداه، ذكره الطبري في «تاريخ الأمم»[2] قال: «كتب إليَّ السري، عن شعيب، عن سيف، عن الضحاك بن يربوع، عن أبيه، عن رجل من بني سحيم قد شهدها مع خالد .. ونادى بشعارهم يومئذ، وكان شعارهم يومئذ: يا محمداه». وهذا إسناد واهٍ[3].

٤- أما مرثِيَّة صفية بنت عبد المطلب للنبي ﷺ؛ فقد رواها الطبراني في «المعجم الكبير»[4] من طريق ابن لَهيعة عن أبي الأسودِ عن عروة، قال: «قَالَتْ صَفِيَّةُ ...»، وابن لَهيعة متكلم فيه، ولم يُتابَع عليه، وعُروة لم يدرك صفية؛ فقد وُلِد سنة ثلاث وعشرين، وماتت صفية سنة عشرين!.

(١) «صيانة الإنسان» ص٣٨٩.

(٢) «تاريخ الأمم» (٢/ ٢٨١).

(٣) أجاب عنه الشيخ أبا بطين في «تأسيس التقديس» فقال: «لم يقل إنهم كانوا يستغيثون به في الحرب، ولا أنهم يدعونه، بل قال: هذا شعارهم في الحرب .فلا شبهة لك فيه؛ لأنهم كانوا يستعملون الشعار في الحرب باسم أو كلمة ليعرف بعضهم بعضا، كما روي أن شعارهم في بعض غزواتهم (حم لا ينصرون) وفي بعضها (أمت أمت)».

(٤) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٣٢٠).

الجانب الثاني: جانب الدراية:

ينبغي أن تُحرَّر مسألة مهمة وقع فيها اللبس، وهي ضابط النداء الشركي وغير الشركي.

بعبارة أخرى: هل كل نداء لمخلوق غير قادر يعتبر شركا؟

الجواب: لا، وبيان ذلك: أن النداء - بإحدى أدوات النداء، وهي: الهمزة، أي، يا، أيا، هيا، (وا) الندبة - يقع على وجهين[1]:

---

(١) ذكر هذا التقسيم د. سلطان العميري، ثم قال: «والنتيجة المنهجية من هذا التقرير: أن أسلوب النداء ليس ملازما للطلب في كل أحواله، وإنما قد يكون للطلب وقد لا يكون. والطلب ليس مقتصرا على أسلوب النداء، فقد يكون بأسلوب النداء وقد يكون بغيره». ثم قال: «فكل من نادى غير الله من الجمادات وغيرها، وظهر من حاله أو القرائن المحتفة بالكلام أو واقعه بأنه لا يقصد الطلب وإنما يقصد إظهار شيء من مشاعره، فهو في الحقيقة لم يقع في الاستغاثة بغير الله، وتلك القرائن والأحوال قريبة كثيرة في لغة العرب ومسالكها».

وانظر مقاله كاملا في الرابط:

https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid=١١٦٤٤٥٥٣٣٦٩٠١٦٣٣&id=١٠٠٠٠١١٥٣٢٨٠١٢

وانظر فتوى للشيخ البراك في هذه المسألة، في الرابط:

https://www.facebook.com/almunajjid/posts/١٠١٥١٤٦٩٤٤٢٣٦٥٤٠٩?stream_ref=٥

وانظر - أيضا -: «شبهات المبتدعة» للهذيل ص٤٣٢.

الأول: نداء الطلب: وهو ما يقصد المنادِي به الطلبَ والدعاء من المنادَى؛ كنداء الأموات طلبا لقضاء الحاجات وتفريج الكربات.

الثاني: النداء لغير الطلب: وهو ما جاءت فيه إحدى أدوات النداء، وكان المقصود شيئا آخر مثل:

١- التمني، كقول امرئ القيس: «ألا أيها الليل الطويل، ألا انجلي».

٢- التوجع والتحسر.

٣- إظهار الحزن. كقوله ﷺ: «**إِنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلاَ نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ - يَا إِبْرَاهِيمُ - لَمَحْزُونُونَ**»[١].

٤- إظهار الفرح والسرور. كقول الشريف الرَّضِي:

يا ليلةً كاد من تقاصرها　　　يعثر فيها العشاءُ بالسَّحَرِ[٢]

٥- قوة استحضار المنادَى في القلب. كقول المصلِّي: «السلام عليك، أيها النبي».

٦- إظهار الخوف[٣].

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥)، من حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «ديوان الشريف الرضي» (١/ ٥١٨)، بواسطة «أمالي ابن الشجري» (١/ ٤٢٠).

(٣) حرر هذه المسألة ابن الشجري في أماليه (المجلس ٣٥)، ومما قاله (١/ ٤١٩): «وقد يوجَّه النداء إلى من لم يقصد إسماعه، وذلك إلى غائب تكتب إليه، تتشوَّقه أو تمدحه أو تذمُّه، كقولك في مكتوبك: يا زيد، جمع الله بيني وبينك».

فالمناط والضابط في الحكم على صورة ما بأنها شرك أو لا؛ ليس في صورة النداء، بل في وجود الطلب من عدمه.

فائدة: الندبة، وحكمها:

الندبة هي نداءُ المُتفَجَّع عليه أو المتوَجَّع منه؛ نحو: «واعمراه، وارأساه»، ولا تُستعملُ في عباراتِ الندبةِ إلا (وا)، وقد تستعمل (يا) عند أمْن اللَّبس بين تركيب الندبة، وبين النداء الحقيقي.

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَوَضَعَ فَمَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صُدْغَيْهِ، وَقَالَ: «وَانَبِيَّاهْ، واخَلِيلَاهْ، وَاصَفِيَّاهْ»(١).

ويُروى عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال بعد موت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: واعُمَراه، أقام السنَّة وخلف الفتنة.

الشبهة الثالثة: الاستدلال بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١].

العرض:

---

(١) **حسن**: أخرجه أحمد في مسنده (٤٠/ ٣٢)، والترمذي في الشمائل (٣٩٢)، وحسنه محققو المسند، وصحح الألباني إسناده في «إرواء الغليل» (٣/ ١٥٧).

قالوا: ذكر الله في كتابه قصةَ أصحاب الكهف الصالحين الذين آمنوا بالله وثبتوا على دينه، وقال في آخرها: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١]، أي: لنتخذنَّ على قبرهم مسجدا للعبادة.

وشرع من قبلنا شرعٌ لنا، وقد حكاه الله - تعالى - ولم يعقبه بما يدل على رده وإنكاره، مما يدل على رضا الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ وإقراره لعملهم.

النقض:

الجواب من وجوه:

١- على التسليم بأن شرع من قبلنا شرع لنا، فهو مقيد بما إذا لم يرد شرعنا بخلافه، وقد جاء شرعنا بإبطال ذلك.

والعجب ممن يستدل بالآية وهو يعلم ما ورد في هذه القضية من النصوص الشداد، التي وردت على وجوه، منها:

أ- اللعن. وفيه عدة أحاديث؛ منها:

عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا مرفوعا: «**لَعْنَةُ اللَّهُ عَلَى اليهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»(١).

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٣٥) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٥٣١)، من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

ب- الدعاء بمقاتلة الله لمن فعله:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قَاتَلَ اللَّهُ اليَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»(١).

ج- الحُكم بأنهم شرار الخلق يوم القيامة:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الحَبَشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنْ الصُّوَرِ، فَقَالَ ﷺ: «**أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ -أَوْ الْعَبْدُ الصَّالِحُ-، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ**»(٢).

د- التصريح بالنهي عنه:

عن جُندُب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعْتُ النَّبِي ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «**أَلَا، وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ! أَلَا، فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»(٣).

هـ- التأكيد على ذلك في آخر حياته ﷺ:

وهذا مما يدل على شدة اهتمامه وعنايته ﷺ بهذا الأمر مع ما كان فيه من المرض والشدة.

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠).

(٢) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٢٧) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٥٢٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٣٢).

ففي حديث جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ»، وفي حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: «قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ». وعن أبي عُبَيْدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ النَّاسِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[1].

ومما سبق يتبين أن هذا الفعل أقل أحواله أنه كبيرة من الكبائر[2].

٢- لا يُسلَّم بأن ذلك شرع لهم - أيضا -؛ إذ ليس في الآية دلالة على أن ذاك المذكور كان شرعا لهم، بل غاية ما في الآية أن جماعة من الناس قالوا: ﴿**لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا**﴾ [الكهف: ٢١]، فليس في الآية تصريحٌ بأنهم كانوا مؤمنين، وعلى التسليم بأنهم مؤمنون؛ فلا يلزم أنهم كانوا صالحين يقتدى بهم.

جاء في تفسير ابن كثير: «حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين: أحدهما: إنهم المسلمون منهم. والثاني: أهل الشرك منهم، فالله أعلم. والظاهر أن الذين قالوا ذلك هم أصحاب الكلمة والنفوذ. ولكن هل هم محمودون أم لا؟ فيه

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٢١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥)، وصححه الأرناؤوط. وله شواهد كثيرة.

(٢) **فائدة**: يتضمن النهي عن اتخاذ القبور مساجد ثلاث صور: الأولى: الصلاة على القبور، بمعنى: السجود عليها. والثانية: السجود إليها، واستقبالها بالصلاة والدعاء. والثالثة: بناء المساجد عليها، وقصد الصلاة فيها.

نظر؛ لأن النبي ﷺ قال: (**لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا**)(١)، يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا»(٢).

بل جعل ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الآية دليلا على المنع، فقال: «وقد دل القرآن على مثل ما دل عليه هذا الحديث، وهو قول الله - عز وجل - في قصة أصحاب الكهف: ﴿**قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا**﴾ [الكهف: ٢١]، فجعل اتخاذ القبور على المساجد مِن فِعل أهل الغلبة على الأمور، وذلك يُشعر بأن مستنده القهر والغلبة واتباع الهوى، وأنه ليس من فعل أهل العلم والفضل المنتصر لما أنزل الله على رسله من الهدى»(٣).

وجاء ذلك بعد قوله: ﴿**إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ فَقَالُواْ ٱبۡنُواْ عَلَيۡهِم ...**﴾ [الكهف: ٢١]، فهناك تنازع بين طرفين، ولا بُد في التنازع من الاختلاف والانقسام.

وقال الآلوسي: «واستُدِل بالآية على جواز البناء على قبور الصلحاء، واتخاذ مسجد عليها، وجواز الصلاة في ذلك، وممن ذكر ذلك: الشهاب الخفاجي في حواشيه على البيضاوي، وهو قول باطل عاطل فاسد كاسد»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تفسير ابن كثير (٥/ ١٤٧).

(٣) «فتح الباري» للحافظ ابن رجب (٣/ ١٩٣).

(٤) «روح المعاني» (١٥/٢٣٧). وانظر تحقيقا في الآية في «عمارة القبور» للمعلمي، ص ٢٨٩ - ٣١١.

الشبهة الرابعة: قبر النبي ﷺ في مسجده.

العرض:

قالوا: قبر النبي ﷺ في المسجد النبوي، وهو أفضل المساجد بعد المسجد الحرام، وقد تتابع الناس - وفيهم العلماء والأولياء - على مر القرون على إقرار ذلك، وهذا اتفاق منهم على جوازه.

النقض:

أنَّ النبي ﷺ لم يُدفن في المسجد، بل دُفِن في حجرته الملاصقة للمسجد، وهي منفصلة عنه. ومسجده ﷺ ليس كغيره، بل هو أعظم مساجد المسلمين وأفضلها بعد المسجد الحرام، وقد أُسِّس على التقوى من أول يوم، وشارك النبي ﷺ في بنائه.

وهكذا بقي في عهد الخلفاء الراشدين خاليا من القبر مصونا منفصلا عنه، واستمر على ذلك سبعة وسبعين عاما بعد وفاته ﷺ.

وفي عام ثمانية وثمانين، في عهد الوليد بن عبد الملك الخليفة الأموي، كتب إلى أميره على المدينة عمر بن عبد العزيز أن يهدم المسجد النبوي ويضيف إليه حُجَر زوجات النبي ﷺ، فجمع عمر وجوه الناس والفقهاء ولم يكن في المدينة أحد من الصحابة، وقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين الوليد، فشق عليهم ذلك، وقالوا: تركُها على حالها أدعى للعبرة، ويُروى أن سعيد بن المسيب أنكر

إدخال حجرة عائشة في المسجد؛ كأنه خشي أن يُتَّخَذ القبر مسجدا، فكتب عمرُ بذلك إلى الوليد، فأرسل الوليد إليه يأمره بالتنفيذ، فلم يكن لعمرَ بُدٌّ من ذلك.

وقد سبقه عمر وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بتوسعة المسجد، ولم يُدخِلا القبر فيه.

وجاء عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «إنه لا سبيلَ إليها»(١)، إشارة إلى حُجر أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن -.

قال الشيخ ابن باز: «لمَّا وسَّع الوليد بن عبد الملك مسجد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخر القرن الأول أدخل الحجرة في المسجد، وقد أساء في ذلك، وأنكر عليه بعضُ أهل العلم»(٢).

فتبيَّن أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُقبَرْ في المسجد، ولم يُبْنَ المسجد على قبره، فلا حُجَّة فيه لمحتج على الدفن في المساجد أو بنائها على القبور.

ومع ما وقع، فقد احتاطوا في الأمر، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لمَّا وُسِّع المسجدُ جُعِلت حجرتها - يعني: حجرة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا - مثلَّثَة الشكل محدَّدة؛ حتى لا يتأتَّى لأحد أن يُصلِّي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة»(٣).

وبُنِي على القبر جدران مرتفعة، فصار القبر مستترا لا يرى.

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٧٠).

(٢) «مجموع فتاوى ابن باز» (١٣/ ٢٣٥).

(٣) «فتح الباري» (٣/ ٢٠٠).

الشبهة الخامسة: حياة النبي ﷺ في قبره دليل على جواز دعائه.

العرض:

قالوا: النبي ﷺ حيٌّ في قبره، يسمع سلام المسلِّم عليه، فإذا كان كذلك، فما المانع من دعائه والاستغاثة به، وهو أفضل الخلق وأقربهم إلى الله - تعالى -؟!

النقض:

الجواب عن هذه المسألة من جانبين:

الأول: معنى حياة النبي ﷺ في قبره.

الثاني: أثر هذه الحياة.

الجانب الأول: معنى حياة النبي ﷺ في قبره:

النبي ﷺ حيٌّ في قبره، قد دل على هذا ما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتَۢاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩]، والنبي أفضل من الشهيد، فإذا ثبت هذا الفضل للشهيد؛ فثبوته للنبي من باب أولى.

٢- عن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ**»[(١)].

---

(١) **صحيح**: أخرجه البزار في مسنده (٦٨٨٨)، وأبو يعلى (٣٤٢٥)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٢١).

قال ابن حجر: «وقد أفرد البيهقي جزءا في حياة الأنبياء في قبورهم، وأورد فيه عدة أحاديث ..»[1].

وفي «دلائل النبوة»: «والأنبياء -صلوات الله عليهم -أحياء عند ربهم كالشهداء»[2].

ولكن هذه الحياة ليست كحياة الدنيا، وليست كحياة الآخرة -أيضا -، بل هي حياة برزخية خاصة، الله أعلم بها.

فالنبي ﷺ قد مات وفارق الدنيا، ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠]، والصحابة غسَّلوه وكفَّنوه وصلَّوا عليه ودفنوه، وهذا شأن الأموات، فهو في حكم الميت من جهة الدعاء وسائر الأحكام الشرعية.

الجانب الثاني: أثر هذه الحياة:

١ - الأصل في الأموات أنهم لا يسمعون كلام الأحياء من بني آدم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، ويستثنى من ذلك ما دَلَّ الدليل عليه بخصوصه؛ كسماع الميت قرع نعال من يشيعه، وسماع أصحاب القليب في بدر.

---

(١) «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٥٤).

(٢) «دلائل النبوة» للبيهقي (٢/٣٨٨).

وحياة النبي ﷺ في قبره ليست كحياة الدنيا كما سبق، وبالتالي فلا يصح قياسها عليها بلوازمها وآثارها، ولم يثبت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على أن النبي ﷺ يسمع الدعاء والنداء.

وأما ما جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي؛ حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ**»(١) فعلى القول بثبوته - حيث أعلَّه البعض - فليس صريحا في السماع، بل يحتمل أنه يرد عليه إذا بلَّغته الملائكة ذلك، ويشهد لهذا حديثُ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي مِنْ أُمَّتِي السَّلَامَ**»(٢).

ولو سلَّمنا سماعه سلام المسلِّم ، فهو استثناء من الأصل.

٢- لو كان النبي ﷺ يسمع في قبره مباشرة، لتسابق الصحابة - وهم أشدُّ الناس حُبًّا واتباعا له - إلى سؤاله عما أشكل عليهم أو اختلفوا فيه، وفزِعُوا إليه في أوقات الأزمات والفتن، وسألوه الدعاء أيام الشدائد والقحط، والحروب والمحن، ولكن لم يقع شيء من ذلك.

وأشار ابن القيم إلى هذه المسألة في النونية، فقال:

---

(١) **حسن**: أخرجه أبو داود (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٨١٥)، وحسنه الألباني.

(٢) **صحيح**: أخرجه النسائي (١٢٨٢)، وأحمد (٣٦٦٦) وفي مواضع أخرى، وصححه وصححه الألباني.

لـــو كـــان حيـــا في الضـــريح حياتَـــه
قبـــل الممات بغـــير مـــا فرقـــانِ
مـــا كـــان تحـــت الأرض بـــل مِـــن فوقهـــا
واللهِ هـــــــذي ســـــــنةُ الـــــــرحمنِ
أتُـــراه تحـــت الأرض حيًّـــا ثـــم لا
يفتـــــــيهمُ بشـــــــرائع الإيـــــــمانِ
ويـــريحُ أُمَّتَـــهُ مـــن الآراء والخُلـــف
العظـــــيم وســـــائر البهتـــــانِ
أم كـــان حيًّـــا عـــاجزا عـــن نطقِـــه
وعـــن الجـــواب لســـائلٍ لهفـــانِ
هـــل جـــاءكم أثـــرٌ بـــأن صِـــحابَهُ
ســـألوه فُتيـــا وهـــو في الأكفـــانِ[1]

الشبهة السادسة: الاستدلال بحديث الضرير.

العرض:

قالوا: يجوز التوسل بالنبي ﷺ؛ لحديث عثمان بن حنيف: أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ البَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي. قَالَ: «**إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ، وَإِنْ**

(١) «الكافية الشافية» الأبيات (٢٨٤٢-٢٨٤٦، ٢٨٥٠).

شِئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ». قَالَ: فَادْعُهْ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى لِيَ، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ»(١).

قالوا: فهذا يدل على جواز التوسل بجاهه.

النقض:

أولا: التوسل يُطلق في الشرع وفي كلام السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على أمرين:

الأمر الأول: التقرب إلى الله - تعالى - بما شرعه من الإيمان به وتوحيده والإيمان برسوله ﷺ وتصديقه ومحبته وطاعته، وجميع الأعمال الصالحة والمشروعة. قال تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ**﴾ [المائدة: ٣٥].

الأمر الثاني: طلب الدعاء والشفاعة من الرَّجُل الحي الحاضر؛ كما في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ...»(٢).

ثم حدث إطلاقان آخران عند المتأخرين لا يعرفون من التوسل إلا إياهما:

١- التوسُّل بذوات الصالحين.

٢- نداء الأموات والغائبين واستغاثتهم، والصراخ والهتاف بأسمائهم.

---

(١) **صحيح**: أخرجه الترمذي (٣٥٧٨)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وأحمد (١٧٢٤٠)، وصححه الألباني.

(٢) تقدم تخريجه.

فهذان المعنَيان يُطلق عليهما لفظ التوسل عند المتأخرين، مع أن هذا الإطلاق لم يكن معروفا لا في اللُّغة العربية ولا في الشرع ولا في إطلاقات السلف.

ثانيا: أقسام التوسل بالنبي ﷺ:

١ - أن يتوسل بالإيمان به: فهذا التوسل صحيح، مثل أن يقول: «اللّهم إني آمنت بك وبرسولك فاغفر لي».

٢ - أن يتوسل بدعائه ﷺ، أي: بأن يدعو للمشفوع له، وهذا - أيضا - جائز وثابت، لكنه لا يمكن أن يكون إلا في حياة الرسول ﷺ. وقد ثبت عن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنا»[1].

٣ - أن يتوسل بجاه الرسول ﷺ سواء في حياته، أو بعد مماته: فهذا توسل بدعي لا يجوز.

ثالثا: فقه الحديث:

١ - هذا الرجل الأعمى جاء يطلب الدعاء من النبي ﷺ؛ لقوله: «ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي»، وهذا صريح. ولـمَّا خيره بين الأمرين اختار الدعاء. وقال في آخره: «اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ»، مما يدل على وجود شفاعة سابقة، وهي الدعاء؛ فهذا الرجل يسأل الله أن يقبلها ويتمها.

---

(١) تقدم تخريجه.

وهكذا كان السلف، كما سبق في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ...».

٢- لو كان التوسل بجاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو المراد من الحديث، لما احتاج الأعمى أن يذهب إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنفسه ويتكلف ذلك، وكان يكفيه أن يدعو في بيته.

فلما تكلَّف المجيء بنفسه، وطلب الدعاء مباشرة، دل هذا على أن المراد بالحديث هو التوسل بدعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا بجاهه وذاته.

فقوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ»، أي: بدعاء نبيك؛ لأنه طلب دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واختاره لمَّا خُيِّر بين أمرين، ثم دعا.

٣- لو كان التوسل بجاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جائزا ويدل عليه الحديث؛ لفعله الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلمَّا تركوه، وتوسلوا بمن هو دونه - في الاستسقاء - دل على أن المعنى المتقرر هو الدعاء.

٤- من جهة النظر: فإن جاه ذي الجاه ليس له أثر في قبول الدعاء؛ لأنه لا يتعلق بالداعي، ولا بالمدعو، وإنما هو من شأن ذي الجاه وحده، فليس بنافع لك في حصول مطلوبك، أو دفع مكروبك.

ووسيلة الشيء ما كان موصلًا إليه، والتوسل بالشيء إلى ما لا يوصل إليه نوع من العبث، فلا يليق أن تتخذه فيما بينك وبين ربك.

- **تنبيه:**

جاء عن عثمان بن حنيف: أَنَّ رَجُلًا، كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عُثْمَانَ بن عَفَّانَ فِي حاجَةٍ، فَكَانَ عُثْمَانُ لا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَلا يَنْظُرُ فِي حَاجَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: ائْتِ الْمِيضَأَةَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتوَجَّهُ إِلَيْكَ بنبيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَتوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فَتَقْضِي لِي حَاجَتِي ..[1].

وهي قصة معلولة بعدة علل.

ولو صحت فهي اجتهاد من أحد الصحابة لم يتابع عليه، ولا تثبت الشريعة المطردة للأمة بمثل هذا.

• • •

(١) **موقوف ضعيف**: أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٩٢٨)، وضعَّفه الألباني في «التوسل أنواعه وأحكامه» ص ٨٦.

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
التمهيد (وفيه ثلاث مقدمات مُمهِّدات)	٤
المقدمة الأولى: الشبهات (بيان وتحذير)	٤
حقيقة الشبهة	٤
الفتنة نوعان	٦
خلاصات حول الشبهات	٦
المقدمة الثانية: معالم الانحراف في توحيد العبادة	٨
أولا: اتباع المتشابه، وترك المحكم	٨
ثانيا: الخلل في منهج الاستدلال	٩
ثالثا: الخلل في فهم حقيقة التوحيد والشرك والعبادة	١٠
رابعا: التأثر بالمؤثرات	١٢
خامسا: اتباع الهوى	١٢
سادسا: التقليد	١٢
سابعا: الغلو في الأنبياء والصالحين	١٣
ثامنا: الاغترار بالكثرة، والاستدلال بها	١٣
تاسعا: تنميق العبارات، وتهييج العواطف	١٤
المقدمة الثالثة: موضوع الكتاب ومحتواه	١٥

موضوع الكتاب	١٦
أنواع الشبهات في توحيد العبادة	١٦
محتوى الكتاب	١٦
منهج دراسة المتن	١٧
المقطع الأول	١٨
المبحث الأول: تعريف التوحيد	١٩
خصائص توحيد العبادة	٢٠
المبحث الثاني: دعوة الرسل إلى التوحيد ومحاربة الشرك (وفيه ثلاثة	٢٢
المطلب الأول: أول الرسل وآخرهم	٢٢
المطلب الثاني دعوة الرسل	٢٢
المطلب الثالث تاريخ الشرك	٢٣
المقطع الثاني	٢٧
المبحث الأول: حقيقة شرك الأولين، والدليل على ذلك	٢٩
المبحث الثاني: هل يكفي الإقرار بتوحيد الربوبية في الدخول في	٣٢
مسألتان:	٣٢
المسألة الأولى: حقيقة توحيد الألوهية	٣٢
المسألة الثانية: العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية	٣٥
تنبيه هام	٣٧
المبحث الثالث: معنى (لا إله إلا الله)	٣٨

فائدة: اشتمال كلمة التوحيد على أنواع التوحيد	٣٩
المبحث الرابع: شبهة بدعة تقسيم التوحيد	٤٠
المقطع الثالث	٤٤
المبحث الأول: الحث على معرفة التوحيد والشرك معرفةَ قلب،	٤٦
مسألة: الفرق بين العُجب، والفرح المحمود بالطاعة	٤٩
فرع: مسألة العذر بالجهل	٥٢
المبحث الثاني: أعداء التوحيد، وكيف تكون مواجهتهم؟	٥٩
المقطع الرابع	٦٢
مبحث: تأصيل جدال المنحرفين في توحيد العبادة	٦٣
أولا: قاعدة المحكم والمتشابه	٦٤
ثانيا: المُجادِل يحتاج إلى أمرين	٦٩
ثالثا: الإنصاف والتجرد للحق	٧٠
رابعًا: إن كنت ناقلا فالصحة، أو مدعيا فالدليل	٧١
خامسا: كلام العالم - مهما بلغ - يُستدل له، ولا يُستدل به	٧٢
سادسا: تحرير محل النزاع في المسألة المختلف فيها	٧٢
سابعا: الرجوع إلى الأصول المتفق عليها بين الطرفين	٧٣
المقطع الخامس	٧٤
الشبهة الأولى: فهم حقيقة الشرك (وهي مركبة من شبهتين)	٧٥
الشبهة الثانية: دعاء الصالحين من باب الواسطة والشفاعة لمنزلتهم	٧٧

تتمة في صور الدعاء الشركي والبدعي	٨١
مسألة: طلب الدعاء من الحي الحاضر	٨٨
المقطع السادس	٩٢
الشبهة الثالثة: حمل نصوص الشرك على عبادة الأصنام. وهي مكونة من شبهتين	٩٣
المقطع السابع	٩٧
الشبهة الرابعة: اللَّبس في معنى العبادة	٩٨
أولا: المعنى اللغوي والاصطلاحي	٩٨
ثانيا: أقسام العبودية	٩٩
ثالثا: تطلق العبادة على الفعل والمفعول	٩٩
رابعا: مناقشة رأي المخالفين في ضابط العبادة	١٠٠
خامسا: الدعاء والذبح	١٠٣
المقطع الثامن	١٠٨
الشبهة الخامسة: دعاء النبي ﷺ طلبا لشفاعته التي أعطاه الله إياها	١٠٩
المبحث الأول: تعريف بالشفاعة	١٠٩
المبحث الثاني: شبهات المخالفين حول الشفاعة	١١٣
المقطع التاسع	١١٩
الشبهة السادسة: حقيقة الشرك، وهل الالتجاء إلى الصالحين منه؟	١٢٠
المقطع العاشر	١٢٤
الشبهة السابعة: جعل مناط التكفير في نسبة الولد إلى الله - تعالى -، لا في دعاء الأولياء والصالحين	١٢٥

المقطع الحادي عشر	١٧٢
الشبهة الثامنة: منزلة الأولياء والصالحين، وسؤالهم لعظم جاههم	١٢٧
المقطع الثاني عشر (وفيه التنبيه على الفرق بين شرك الأولين وشرك المتأخرين)	١٣٠
المقطع الثالث عشر	١٣٤
الشبهة التاسعة: إنكار المساواة في الحكم بالشرك بين المتأخرين	١٣٩
المقطع الرابع عشر	١٤٨
الشبهة العاشرة: الاستدلال بالنصوص التي تمنع قتال من قال: «لا إله إلا الله»	١٥٠
المقطع الخامس عشر	١٥٦
الشبهة الحادية عشرة: استغاثة الناس بالأنبياء في موقف القيامة دليل على جواز الاستغاثة بالمخلوق، وأنها ليست بشرك	١٥٧
المقطع السادس عشر	١٦٠
الشبهة الثانية عشرة: الاستدلال بقصة جبريل مع الخليل إبراهيم	١٦١
المقطع السابع عشر (وفيه تنبيه على أمور هامة، ختم بها الكتاب)	١٦٣
الذيل على كشف الشبهات	١٦٨
الشبهة الأولى: نفي وقوع الشرك في هذه الأمة	١٦٨
الشبهة الثانية: ما ورد في نداء الموتى	١٧٢
الشبهة الثالثة: الاستدلال بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوٓاْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١]	١٧٨
الشبهة الرابعة: قبر النبي ﷺ في مسجده	١٨٣
الشبهة الخامسة: حياة النبي ﷺ في قبره دليل على جواز دعائه	١٨٥

الشبهة السادسة : الاستدلال بحديث الضرير	١٨٨
فهرس موضوعات الكتاب	١٩٣

تم بحمد الله تعالى

•••